سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف
AL-HADAF

العدد ١٣٣٦ . كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ . السنة الرابعة والثلاثون . الثمن ١٠ ل.س . ١٠٠٠ ل.ل

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

خريطة الطرق نموذج لخداعنا ومحاباة إسرائيل

حوار استراتيجي مع القائد أحمد سعدات

AL-HADAF - No.1336 - 10/12/2002

UNIVERSITY
2006 -03- 7

لوحات نذير أسماعيل

تنويعات على مقام واحد

كلما أعدت التأمل في لوحات نذير اسماعيل، أتساءل عن السر الذي جعل هذا الفنان يشتغل طوال أكثر من ثلاثين عاماً على موضوع واحد، هو تلك الوجوه المتطاولة، الغائمة، ذات الملامح المنكسرة، التي أثقلها الزمن بهمومه، فأطفأ فيها التوهج، وغيّب عن عيونها ألق الحياة وتدفّقها.. لكأن اسماعيل بذلك، يحفر عميقاً في محور واحد، أو يشتغل «تنويعات على مقام واحد»، هو هذا العبث القدري الذي يسكن حياتنا.

لا نريد في هذا المقام، الدخول في تصنيفات المدارس التشكيلية، والتيارات الفلسفية التي أنتجت العديد من الاتجاهات في تاريخ الفن، كالسريالية والرمزية والانطباعية.. لنجد موقعاً لهذا الفنان، فهذا الأمر له مقام آخر. ما نودّ التركيز عليه هو تلك المرجعية التي يستند إليها الفنان اسماعيل، ليرسم تنويعاته ذات المدلولات العبثية، فإذا نظرنا إلى الحروب والمجاعات والفقر والقمع الذي يحيط بنا، وإذا نظرنا إلى القتل اليومي المعلن الذي يُمارَس يومياً ضد أبناء شعبنا في فلسطين أمام أنظار العالم وأسماعه، دون أن يحرّك هذا العالم ساكناً، وإذا نظرنا إلى طغيان الديكتاتوريات، وقمع الحريات، وتهميش البشر.. يمكن أن نقبض على مرجعيات اسماعيل الذي يصرخ بألم ليقول: انظروا إلى تلك الوجوه.. وجوهنا التي تحوّلت على أيديكم إلى أشباه كائنات تئنّ تحت سياط القهر والقمع والحروب الظالمة..

فهل من خلاص من دوران هذه العبثية التي لا تنتهي؟!

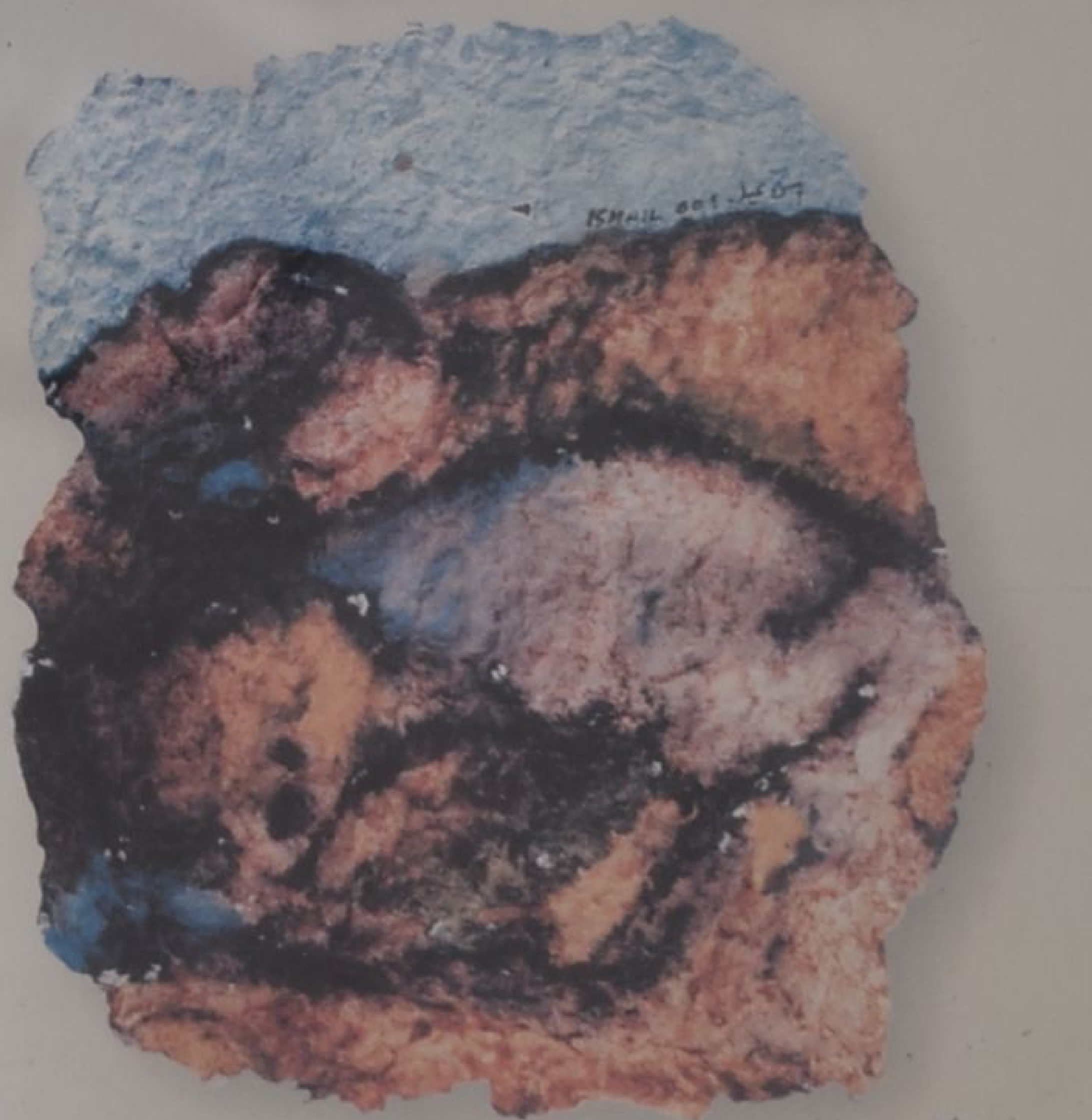

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

حوار فتح - حماس

بين الضرورة والآفاق البعيدة

تفترض النظرة الموضوعية بعيدة المدى للقاء فتح - حماس دعم مثل تلك اللقاءات إذا كانت ستوفر للساحة الفلسطينية الفضاء الرحب للشروع في عملية حوار وطنية شاملة تجمع كل فصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية والاجتماعية، وتفتح المجال أمام قدرة ساحتنا الوطنية على تأمين مستلزمات ومتطلبات خيار الشعب الفلسطيني، في استمرار الانتفاضة والمقاومة، بحيث تمهد الطريق لانبلاج عهد فلسطيني جديد قائم على أساس المكاشفة والمصارحة والحوار الجاد والمعمق للوصول بنضالنا الوطني وتضحيات شعبنا الجسيمة إلى بر الأمان.

ومن هذا المنطلق ستجري محاكمة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أية محادثات على المستوى الوطني. طبعاً لا نخفي أننا كنا نفضل أن يجري حواراً وطنياً شاملاً من منطلق حرصنا على المصلحة الوطنية العليا وضمان نجاح الفلسطينيين في التوافق على برنامج وطني فلسطيني يضمن لشعبنا وحركته الوطنية استقرار الانتفاضة والمقاومة ارتباطاً بتطورات الأوضاع الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها المباشرة على قضيتنا وأمتنا.

فالأوضاع في ساحتنا الوطنية تتطلب بذل أقصى الجهود الوطنية المخلصة للوصول إلى نتائج تجنب شعبنا الهزائم وخيبات الأمل وتسعى لتحقيق توازن بين متطلبات الوحدة الوطنية واستحقاقات الخيارات السياسية القادرة على عبور حقول الألغام للوصول إلى بر الأمان، من خلال توفير المرتكزات التنظيمية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والتوافق على توحيدها، وبشكل أساسي أدواتها وقيادتها العسكرية والسياسية، بما يمكّننا من جعل عناصر المعركة ضد الكيان الصهيوني المتنوعة والمتعددة تخدم فكرة إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني الناجز وضمان حق العودة لشعبنا الفلسطيني.

وإن الاتفاق الذي وصلت إليه اللجنة الوطنية العليا للقوى الوطنية والإسلامية، مازال يشكل أساساً صالحاً لاستمرار الحوار الوطني لترسيخ قواعد برنامج الحد الأدنى المتوافق عليه وطنياً في هذه المرحلة. والمصلحة الوطنية العليا تتطلب مشاركة وطنية شاملة في الحوار وعدم احتكار الساحة الوطنية لهذا الطرف أو ذاك، والاتفاق المبدئي على عدد من القضايا الجوهرية التي مازالت تشكل جوهر نضالنا الوطني بحيث لم يعد ممكناً التنازل عنها كحق شعبنا المقدس في المقاومة والعودة إلى وطنه والحرص على عدم السماح لأي كان وتحت أية مسميات العبث بمقدسات قضيتنا الوطنية، والتي قدم من أجلها شعبنا ومازال يقدم أغلى التضحيات، وإنجاح كل الجهود لضمان إيصال المساعدات إلى القطاعات الشعبية الأكثر تضرراً من العدوان الإسرائيلي المتواصل.

ومن هذا المنطلق نؤكد على أهمية أن ينطلق الحوار من محددات نضالنا الوطني الراهن لضمان التوصل إلى رؤيا وطنية على توجهات سياسية وكفاحية على قاعدة برنامج وطني يؤكد على الثوابت الوطنية، والتي من شأنها تمكين شعبنا في ظل الظروف المعقدة من تحقيق أهدافه الوطنية وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني الناجز وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ويجب أن تدرك كافة القوى الوطنية والإسلامية أن خيارنا الوحدة، وتغليبها على كافة القضايا يعني التخلص من كل الأمراض التي علقت بحركتنا الوطنية والتمسك بقيم التضحية والتحدي والإرادة الفلسطينية الصامدة الصابرة على كل المحن، التي يواجهها بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل دون رادع من المجتمع الدولي، ستوصلنا إلى الحكمة الوطنية الصادقة والمخلصة القادرة على استيعاب المرحلة، بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، لاشتقاق برنامج وطني يحافظ على ثوابتنا الوطنية ويوحد صفوفنا لمجابهة المخططات والمشاريع الهادفة إلى ضرب جوهر حقوقنا، التي ناضلنا من أجلها، وقدمنا آلاف الشهداء والأسرى فداء للحرية والاستقلال الناجز لشعبنا.

أسسها
عام ١٩٦٩
الشهيد
غسان كنفاني

الهدف
AL- HADAF

سياسية عربية. شهرية

١٠ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٢ العدد ١٣٣٦ السنة الرابعة والثلاثون
الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل

AL-HADAF- No.1336 - December - 2002

رئيس التحرير: **جواد عقل**

سكرتير التحرير: **أحمد جابر**

المدير الفني: **زهدي العدوي**

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	الجزائر ١٥ دينارًا	المغرب ١١ درهم
سوريا ٢٠ ل.س	ليبيا دينار واحد	أمريكا وكندا ٣ دولار
الأردن ٥٠٠ فلس	تونس ١.٢٥ د.ت	ألمانيا ٥ ماركات
العراق ٥٠٠ د.ع	صنعاء ١٥ ريالا	إسبانيا ٣٠٠ بيزيته
الإمارات ١٠ دراهم	السودان ٦ جنيهات	

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س - لبنان والأردن ٣٠ دولار
- بقية الدول العربية ٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية - شتورا - لبنان
رقم الحساب:
(AC.No.0013-373179-001)
أو بإرسال شيك بنكي باسم رئيس التحرير
دمشق / ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب:

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢ - هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧ - فاكس: ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠ - عمان: ٦٩٦٣٤٠ - الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: تليفاكس ٧٧٨٢٦٩٠ - صنعاء: ٢٠٥٨٤٩
الموقع الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الإنترنت:
بالإنكليزية: http://www.pflp-pal.org
بالعربية: http://www.pflp-palestine.org
الهدف على الإنترنت: http://www.alhadaf.cc
البريد الالكتروني: alhadaf@mail.sy

التوزيع

* التوزيع في الجمهورية العربية السورية: المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات
* التوزيع في المغرب: الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
* التوزيع في العراق: الشركة الوطنية للتوزيع والنشر
* في الأردن: شركة الطباعين العرب. عمان

كلمة

كان من المفترض أن يصدر هذا العدد قبل عطلة العيد، الا أننا اضطررنا للتأخير بسبب انتظار أجوبة الرفيق القائد أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على اسئلة الهدف وهذا ما كان.

وانّنا اذ نهنئ شعبنا الفلسطيني الصامد وأمتنا العربية والأمة الاسلامية بعيد الفطر المبارك، نتطلع الى العالم كله والى حماة حقوق الانسان فيه لنعرف ردة فعلهم تجاه ما ترتكبه العصابات الصهيونية من مجازر بحق شعبنا لم يسلم منها شهر الصوم لتتوج بمجزرة البريج المأساوية صبيحة أول أيام ثاني أيام العيد.

اننا واثقون أن شعبنا سيظفر بيوم انتصار يكون هو عيده الحقيقي وواثقون بأن شعبنا شعب يحب الحياة ويحب أعيادها، ولكن العيد الحقيقي هو عيد الحرية ورحيل الاحتلال.

بهذه المناسبة نؤكد مرة أخرى أن الشعب الذي يعيد من جديد تحت حراب الاحتلال لابد سيطل عليه صبح جديد صبح فرح وحرية واستقلال وعودة.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

خريطة العراق نموذج لخاداعنا ..... جواد عقل ٦
حوار مع الرفيق القائد ..... أحمد سعدات ١٤
انتفاضة التحرير والعنف الثوري ..... د. محمد الصالح ٢٢
جدار الصوت ٢٥
الانتفاضة في عامها الثالث:
نحو مراجعة حاسمة وفورية ..... محمد الطويل ٢٦
حوار حركتي فتح وحماس:
علاج أم حبة أكامول ..... طلال عوكل ٢٨
حول حوار فتح - حماس ..... حسن الكاشف ٢٩

شؤون عربية :

مواجهة التهديد الأمريكي
بالعدوان على العراق ..... المحامي هاني الدحلة ٣٠

شؤون العدو:

ثنائية العمل والليكود: قراءة خريطة
المشهد السياسي الإسرائيلي ..... أحمد. م. جابر ٣٢
سيرة إرهابي (الأخيرة) ..... محمد حمزة غنايم ٣٥

شؤون دولية:

مقابلة مع روبيرتو فريري ..... حوار جاد الله صفا ٣٩

ثقافة وفنون

عن أصالة القصة القصيرة السورية:
أدب زكريا تامر وقاصون آخرون ..... علي الكردي ٤٢
الصوت والصمت
في شعر محمود درويش ..... محمود السرساوي ٤٤
مهرجان برلين السينمائي الدورة ٥٣ ..... قيس الزبيدي ٤٧

موضوع الغلاف :

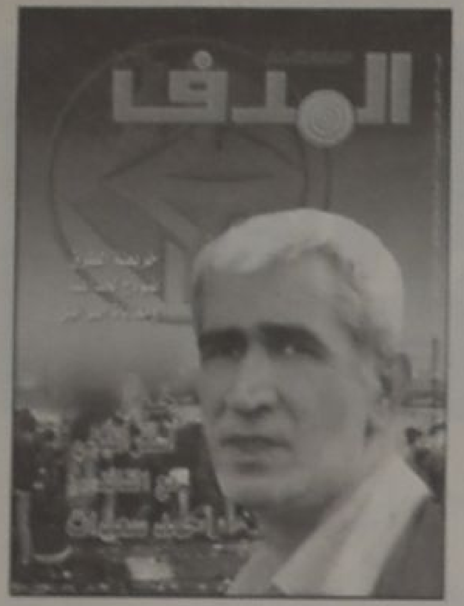

حوار استراتيجي مع القائد أحمد سعدات

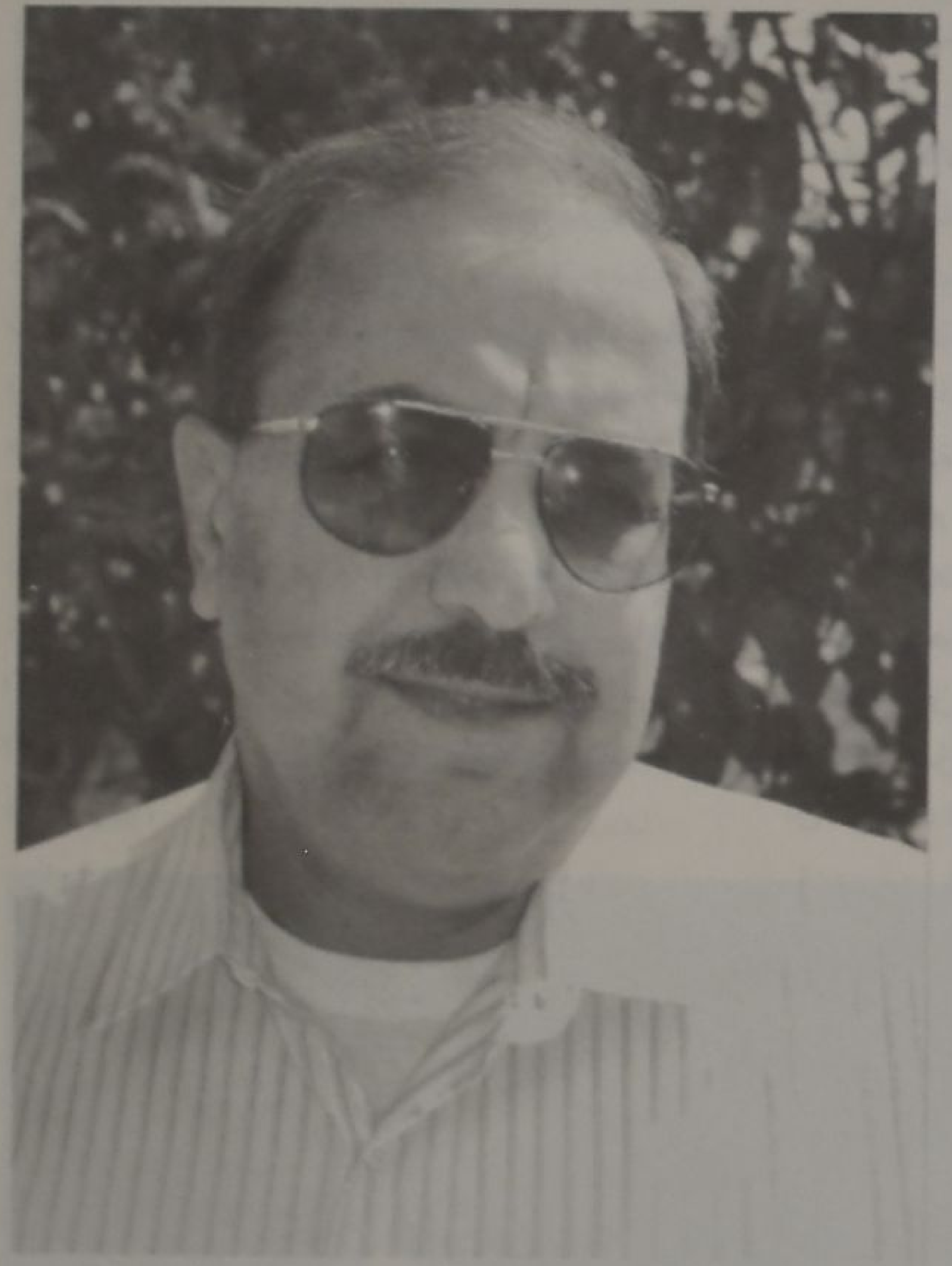

نشاطات جماهيرية تضامناً مع الرفيق ملوح وكافة المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال ٨

قمر الشهداء
.. أبو علي مصطفى ٤٩

الحدث

خريطة الطرق نموذج لخداعنا ومحاباة إسرائيل

جواد عقل

تبقى ساحتنا الفلسطينية في حالة تفاعل نضالي قادر على قلب الأوراق التي تعد في الدوائر المعادية لنضالنا الوطني والقومي. فالإرادة الفلسطينية تبقى على الدوام الفعل القادر على صنع الحدث رغم تسارع الأحداث وتداخلها في العالم والمنطقة، بحيث أصاب قضيتنا ما أصابها من عسف وظلم من النظام العالمي الجديد، الذي تقوده الولايات المتحدة ونخبة من غلاتها الحاقدين على أمتنا وحاضرها ومستقبلها، ومحاولاتهم المستمرة لخدمة إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية المنسجمة مع الرؤيا الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على المنطقة وخيراتها.

فشعبنا الذي ابتلى بالاحتلال والعدوان الوحشي الدموي الإسرائيلي مصمم على مواصلة كفاحه العادل والمشروع وإفشال مخططات حكومة شارون نتنياهو - موفاز والتي تواصل عدوانها بمزيد من الوحشية والدموية لكسر إرادة شعبنا في ظل ظروف ومعطيات يعتقدون أنها سانحة لاستمرار جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. لكن المارد الفلسطيني يفاجئهم كل مرة بعمل عسكري متقن من الزاوية العملياتية والعسكرية، فعملية الخليل أصابت العدو في الصميم وأذهلت كل مخططيه العسكريين لدقة الإنجاز وجسامه الخسائر التي تعرض لها، لدرجة أنهم حاولوا الكذب والادعاء أن الهدف الفلسطيني كان استهدافاً لمدنيين ومصلين، ولتكشف الحقائق أن كل خسائرهم عسكرية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يواصل شعبنا رغم ضعف إمكانياته وتواصل الحصار التجويعي والجرائم المتواصلة للنازيين الجدد، بمقاومته العسكرية الباسلة، والتي تكشف فشل كل السياسات التجويعية التدميرية الدموية الاستئصالية لغلاة النازيين الجدد في إسرائيل، وعدم نجاعة إجراءاتهم العقابية الجماعية التي يتعرض لها شعبنا بعد كل عملية بطولية يقوم بها مناضلينا الأشاوس في فلسطين.

ففي الوقت الذي تعجز فيه كل محاولاتهم السياسية والعسكرية عن النيل من إرادة شعبنا يطل علينا أعداء الأمة والإنسانية والأماني الوطنية الفلسطينية بمشاريعهم التضليلية تحت غطاء ما يسمى باللجنة الرباعية، فخريطة الطريق نموذج للمناورات الهادفة إلى تذكيرنا بموقف الحلفاء من الثورة العربية الكبرى وطموحاتها في الوحدة، فالتنظيمات كانت مرتبطة بمؤامرات الحلفاء ومخططاتهم لتقاسم المنطقة واستعمارها ونهب خيراتها. فالإدارة وهي تحشد كل أسلحتها السياسية والإعلامية والعسكرية لغزو العراق تحاول خداعنا من جديد بما يسميه مندوبيها الزائرين الدائمين للمنطقة رؤية أمريكية لآفاق ومستقبل ما يسمى بالسلام في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط كطعم سياسي ضروري لإخفاء حقيقة مخططاتهم التآمرية على المنطقة، ومستقبلها وصورتها.

فخريطة الطرق بنسختها المنقحة والتي تشكل إحدى الوسائل التي تريد من خلالها راهناً الإدارة الأمريكية تحت مظلة ما يسمى باللجنة الرباعية، والتي لا يملك أعضاؤها سوى حق إبداء الرأي دون اضطرار الإدارة للأخذ به. فالخطة في جوهرها مخادعة ولا تستهدف سوى خدمة إسرائيل، والرؤيا الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة. حيث أنها لا تبدأ بالأصول والأساسيات، والتي يجب أن تنطلق من قاعدة ضرورة جلاء إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، لا أن تستهدف تحقيق مطالب إسرائيل وقياداتها الفاشية العنصرية الإرهابية وتحقيق رؤيتها للأمن، وأهمية تأمينه لإسرائيل المعتدية، والتي لم تتورع منذ إنشائها، عن رفض كل القرارات الدولية، وتوفر لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة الحماية المستمرة والدائمة، والأغرب أن القيادة الفلسطينية وافقت، كما دأبت على هذه الخطة الموغلة في انحيازها لإسرائيل. فأي قراءة محايدة وموضوعية للمراحل التي تضمنتها الخطة، تبين بما لا يدع للشك إلى أي حد مازالت الإدارة الأمريكية منحازة ومشاركة لإسرائيل في عدائها للفلسطينيين والعرب.

فالمرحلة الأولى والتي حددت فترتها الزمنية حتى أيار ٢٠٠٣، قبل أن تبدأ وافقت الإدارة على تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. بمعنى أنه حتى الأجندة المحددة في الخطة أصبحت في متناول شارون رغم أنها تضمن لإسرائيل كل احتياجاتها وإملاءاتها دون الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، للأمن والخلاص من الاحتلال وجرائمه وأعماله الوحشية، والتي قل نظيرها في التاريخ لأنها وعن عمد تصيب الإنسان والشجر والحجر الفلسطيني وتهاجم ببربرية التاريخ والمستقبل الفلسطيني دون اعتبار لكل ما هو إنساني وأخلاقي.

فالخطة تطلب وقف الانتفاضة والمقاومة مقابل تكرم إسرائيل وقف العنف ضد الفلسطينيين، أي بمعنى آخر استمرار كل إجراءاتهم باستثناء استخدامهم ؟؟؟؟ المفرط للسلاح، ولا حديث عن وقف اعتداءاتهم المتواصلة واستفزازاتهم اللاإنسانية ضد المواطنين الفلسطينيين، ومصادرة وهدم البيوت والممتلكات وحصار وحشي لا نظير له. والأنكى أن تجميد النشاطات الاستيطانية مرتبط بتقدم ما يسمى التعاون الأمني، مما يعني أن هذا الأمر رهن بتقدير إسرائيل وقيادتها الفاشية، مما يجعل من سكين الاستيطان السرطاني مسلطاً على رقاب شعبنا.

وكذلك ضرورة أن تتكفل القوى الأمنية الفلسطينية بتفكيك القدرات والبنى التحتية للإرهاب، وهنا نلمس أولاً الانحياز الكامل بلا موارية لإسرائيل وللعنف والهمجية والإرهاب الصهيوني ووصف مقاومة شعبنا المشروعة ودمغها بالإرهاب، ويجب أن لا تنطلي على القيادة الفلسطينية مثل تلك الصياغات والألاعيب، لأننا كشعب وكحركة تحرر وطني وكأمة سندفع ثمن مثل هذا الخطأ إن ارتكبناه، فلا يعقل ولم يحصل في التاريخ أن قامت حركة وطنية مناضلة ومقاتلة من أجل الحرية بقمع أبنائها إرضاء للمستعمرين وإملاءاتهم.

وتذهب الخطة بعيداً في تماديها في إهانة وإذلال الأمة، بحيث تطلب من الدول العربية وقف مساعداتها للشعب الفلسطيني، إلا بموافقة أمريكية، بحجة أن هذه الأموال تذهب للجماعات التي تشارك فيما يسمى بالإرهاب والعنف. وإذا ما وافق العرب والفلسطينيون على تقديم كل هذه التنازلات سوف تتكرم الإدارة الأمريكية بالطلب من إسرائيل الانسحاب إلى ما قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠. ولا يخفى علينا أن أي رصاصة أو حجر من طفل فلسطيني حاقد على الاحتلال ستفسد تنفيذ هذه الخطة، خاصة أن إسرائيل صاحبة باع طويل في الحديث عن الذرائع والأسباب لاستمرار إدارتها الظهر لكل المعايير والقيم الإنسانية، فكيف يمكن الحديث عن مشروع لإنهاء الاحتلال، في وقت يكبل الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بهذه الأغلال، وكلنا يعلم أن الاستقلال يعني إنهاء الاحتلال وممارساته.

وفي نفس المرحلة يربط الإصلاح وتنفيذه بمحددات، ارتباطاً بأسس تضعها اللجنة الدولية، وإسرائيل تتكرم علينا حسب الخطة المس؟؟؟ بتحسين الأوضاع الإنسانية لشعبنا ومطالبه فقط، بتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار ٢٠٠١.

والمرحلة الثانية تتحدث عن إمكانية إنشاء دولة ذات حدود مؤقتة في العام ٢٠٠٣، طبعاً الإشارة إلى هذه الإمكانية، تركت الباب على مصراعيه هنا بموافقة إسرائيل على هذا الأمر وليس شرطاً ملزماً لها، والأمر مرتبط كما يبدو بمدى انصياع الطرف الفلسطيني بالكامل للاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية، لأن هدف هذه المرحلة كما تشير الخطة تحقيق أداء أمني شامل وتعاون أمنيّ فعال.

أما المرحلة الثالثة فالتقدم نحوها مشروط بالحكم الجماعي لما يسمى باللجنة الرباعية. على ما سمي أداء أمني فعال واستقرار المؤسسات الفلسطينية، واستكمال الإصلاح ومفاوضات إسرائيلية فلسطينية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق نهائي، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ١٣٩٧. ولا ينص صراحة على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة قبل الرابع من حزيران.

بناء على ما تقدم فإن المصلحة الوطنية الفلسطينية تتطلب رفض هذه الخطة والدعوة إلى تبني سياسة قائمة على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعودة القضية إلى رعاية دولية فاعلة يشارك فيها ممثلين من دول آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكيا والدول العربية، وضرورة أن تتحمل المنظمة الدولية مسؤوليتها إزاء ما يجري فوق أرضنا من مجازر وإبادة بحق الإنسان والشجر والحجر الفلسطيني، لتأمين حماية دولية مؤقتة لشعبنا وضرورة إجبار إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة.

وإن توفر المتطلبات الحقيقية لسلام عادل وشامل في المنطقة، يعيد الحقوق لأصحابها ويوفر المناخ الملائم لسلام حقيقي. دون ذلك فإن الإملاءات والشروط ستبقى عاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

بلاغ عسكري

صادر عن
كتائب الشهيد أبو علي مصطفى
الجناح العسكري للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين

اقتحام معسكر جيش صهيوني بسيارة مفخخة

اقتحم الاستشهادي البطل مهند إسماعيل مهدي ابن سرايا جيفارا غزة التابعة لكتائب الشهيد أبو علي مصطفى معسكراً للجيش الصهيوني غرب مدينة بيت حانون، وذلك في عملية نوعية بطولية استهدفت مقر الارتباط العسكري الصهيوني. وذلك في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٢/١١/٢٧، وأفاد شهود عيان بأن النيران التهمت الموقع، واستطاعت كاميرا كتائب الشهيد أبو علي مصطفى من تصوير العملية والموقع وهو يحترق، وتأتي العملية وكل عمليات المقاومة رداً على جرائم الاحتلال المتكررة ضد جماهير شعبنا.

إننا في كتائب الشهيد أبو علي مصطفى - الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - نتقدم بالتهنئة لكل جماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية من المحيط إلى الخليج ولكل أحرار العالم بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونعدكم بمواصلة المقاومة حتى طرد الغزاة الصهاينة من أرضنا وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

المجد لشهيدنا البطل المهند

المجد لشهداء شعبنا والتحية لأسرى الحرية في السجون الصهيونية

التحية كل التحية لجماهير شعبنا في الوطن والشتات

عاشت الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

فلسطين ٢٠٠٢/١١/٢٧

السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية يستقبل وفداً من الجبهة الشعبية

استقبل السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، قبل ظهر الخميس ٢٠٠٢/١١/٢١ وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضم: د. ماهر الطاهر مسؤول قيادة الخارج في الجبهة الشعبية، والرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي.

دار البحث خلال اللقاء حول التطورات والأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتطورات السياسية على الصعيد العربي.

وقد أكد وفد الجبهة الشعبية إصرار الشعب الفلسطيني على مواجهة العدوان الصهيوني الشامل، ومواصلة الانتفاضة والمقاومة حتى يتم انتزاع كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

كما أكد أن سياسة القتل والإرهاب والدمار التي تمارسها العصابات الصهيونية وعلى رأسها شارون - موفاز - نتنياهو، لن تكسر إرادة شعب فلسطين وقواه الوطنية والإسلامية المصممة على مواصلة الكفاح، مهما كانت التضحيات والعقبات.

وأكد الجانبان على أهمية التضامن العربي لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الأمة العربية، والأمن القومي العربي وخاصة في فلسطين والعراق.

ومن جانبه أكد السيد عبد الحليم خدام دعم سوريا الكامل لكفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد ثمن د. ماهر الطاهر مواقف سوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد، ودعمها الثابت لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة.

نـــــداء

صادر عن: اللجنة الوطنية لإطلاق سراح المناضل عبد الرحيم ملوح وكافة الأسرى في سجون الاحتلال بمناسبة انعقاد جلسة لمحاكمته..

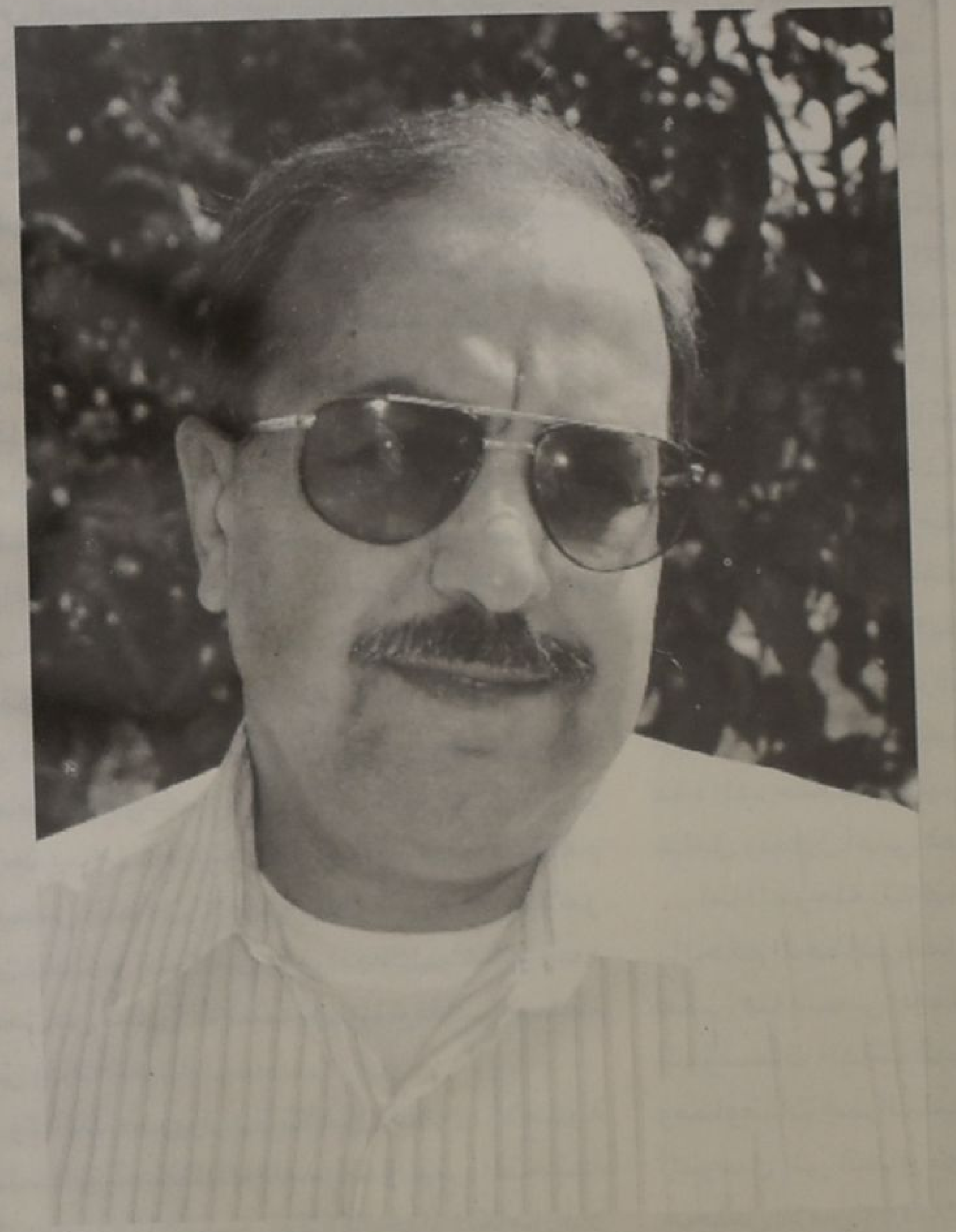

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال السيد عبد الرحيم ملوح منذ يوم ٢٠٠٢/٦/١١، على الرغم من الإلحاح المستمر من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية ومن قبل محامي الدفاع للإفراج عنه.

كما تعمل السلطات الإسرائيلية جاهدة لإيجاد ما يكفي من مبررات للاستمرار في هذا الاعتقال..

تتوجه اللجنة بالطلب من كافة الجهات والهيئات الرسمية والأهلية العربية والدولية المؤيدة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لدعم الحملة التي أعلن البدء بها يوم ٢٠٠٢/٧/٢٥ والتي تهدف إلى إطلاق سراح السيد ملوح فورا وبشكل غير مشروط، من سجون الاحتلال..

وبإصدار اللجنة لهذا النداء، لابد لها من توضيح بعض النقاط وعرض بعض الحقائق والمعطيات التالية أمام الجمهور، توظيفاً ودعما لهذه الحملة.

أولا: أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوم ٢٠٠٢/٦/١١ على اعتقال السيد عبد الرحيم ملوح من منزله الكائن بمدينة رام الله، بعد أن قامت بأعمال تفتيشية استفزازية داخل المنزل.

ثانيا: إن السيد ملوح من مواليد فلسطين عام ١٩٤٥. متزوج ولديه أربعة أبناء، وقد عاد ليقيم في فلسطين عام ١٩٩٦ كما هو حال آلاف العائدين الفلسطينيين، وعدا عن كونه وطنيا فلسطينيا معروفا، فهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انتخبت عام ١٩٩٦ من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، كما أنه عضو في المجلس المركزي، بالإضافة إلى عضويته في المجلس الوطني (البرلمان) الفلسطيني.

ثالثا: لقد صدرت منذ اعتقاله عدة مواقف وبيانات رسمية فلسطينية، رفضت هذا الاعتقال، وطالبت بالإفراج عنه فورا، حيث صدر يوم ٢٠٠٢/٦/١٥ موقف عن القيادة الفلسطينية، وبيان آخر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤ باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، اعتبرت فيه أن اعتقال ملوح يشكل مساساً بالشرعية المؤسسية الفلسطينية. كما أصدرت رئاسة المجلس الوطني موقفاً أعلنت فيه أن اعتقال ملوح يشكل مساسا بالبعد البرلماني الفلسطيني..

رابعا: تطوعت مؤسسة الضمير لرعاية السجين وحقوق الإنسان، لمتابعة الحالة الاعتقالية مع كافة الجهات ذات العلاقة. كما تم توكيل المحاميان ليئا تسيمل ومحمد نعامنة لذات الغرض.

خامسا: بعد اعتقاله، تعرض السيد ملوح لفترة تحقيق من قبل جهاز الأمن الإسرائيلي استمرت ثلاثة أسابيع. وتم لاحقاً وضعه في أحد السجون (سجن مجدو) حيث هو الآن في الاحتجاز مع حوالي (١٠٠٠) ألف أسير فلسطيني آخر.

سادسا: يوم ٢٠٠٢/٦/١٩ تشكلت لجنة محلية ضمت في صفوفها شخصيات وطنية واعتبارية وممثلين عن مؤسسات أهلية ووطنية أخذت على عاتقها العمل من أجل إطلاق سراح المناضل ملوح وكافة الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الفلسطيني، ومن أجل عودتهم إلى بيوتهم وعائلاتهم، واستمرار نشاطهم الوطني في سبيل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

سابعا: إن اللجنة الوطنية لإطلاق سراح المناضل ملوح، وكما هي منظمات حقوق الإنسان تعتبر السيد ملوح سجين رأي وضمير، لكون السبب المباشر في اعتقاله أنه يطالب بجلاء الاحتلال عن فلسطين، وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثامنا: إلى جانب اللجنة الوطنية، أعربت العديد من المؤسسات والهيئات والشخصيات الاعتبارية بما فيها محامون عن استعدادهم لدعم الحملة، كما أبدت جهات إعلامية محلية وعربية عن نفس الاستعداد.

تاسعا: وصل إلى اللجنة مراسلات من جانب المجموعة البرلمانية في حزب الباسوك (K.O.S.A.P) اليوناني، تعلن فيها تضامنها مع المناضلين مروان البرغوثي وعبد الرحيم ملوح، لكونهما يحملان الصفة البرلمانية الفلسطينية. كما أرسلت ذات المجموعة رسائل إلى السيد رئيس البرلمان الأوروبي، والسيد كوفي عنان لذات الغرض..

للمراسلات والاستفسارات

١- اللجنة الوطنية الفلسطينية لإطلاق سراح المناضل عبد الرحيم ملوح وكافة الأسرى في سجون الاحتلال.
رام الله - ٠٥٩٦٨٠٦٨٥

٢- مؤسسة الضمير لرعاية السجين وحقوق الإنسان
رام الله - ٢٩٦٠٤٤٦

٣- مكتب المحامية ليئا تسيمل
القدس - ٦٢٧٣٣٧٣
مكتب المحامي محمد نعامنة
القدس - ٠٥١٣٦٠٢٩٤

نشاطات جماهيرية تضامناً مع الرفيق ملوح وكافة المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال

❖ دعوة لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين

دعا الدكتور سعيد ذياب مقرر اللجنة الوطنية للدفاع عن المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من عمان يوم ٢٠٠٢/١١/١٩ إلى المشاركة في حملة عالمية لإطلاق سراح المناضلين الفلسطينيين في سبيل الحرية.

ومما جاء في هذه الدعوة: تعتقل إسرائيل منذ ستة أشهر المناضل عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لـ (م. ت. ف.) ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما تعتقل المناضل مروان البرغوثي أمين سر حركة «فتح» في الضفة الغربية، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ومعهم الآلاف من المناضلين الفلسطينيين بتهمة مقاومة الاحتلال، وتمارس ضدهم أقسى أنواع الضغوط الجسدية والنفسية.

إن إجراءات الاعتقال والمحاكمة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي هي إجراءات غير شرعية وغير قانونية استنادا للقانون الدولي والشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك في أريحا الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية تفرض قوات أمريكية وبريطانية احتجازاً قهرياً وغير شرعي ومدان، على المناضل أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية، بتهمة دوره القيادي في الانتفاضة ومقاومة الاحتلال.. لهذا كله بات مطلوبا وبشكل ملح من جميع القوى والمنظمات والشخصيات المحبة للحرية والعدالة إعلان تضامنها مع المعتقلين الأبطال والدفع بكافة الأساليب والإمكانيات للضغط على إسرائيل لإطلاق سراحهم.

❖ المحكمة العسكرية في بيت إيل تؤجل النظر في قضية عبد الرحيم ملوح

أكد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٢/١١/٢١، أن محامييه قد أبلغوه أن محكمة بيت إيل العسكرية أجلت النظر في قضيته حتى الثاني عشر من الشهر المقبل دون إبداء الأسباب.. وقال في اتصال هاتفي مع صحيفة «العرب اليوم» من داخل سجنه في مجيدو، أنه وبالرغم من وجوده تحت الاحتلال ويقبع في سجن عسكري، إلا أنه يرفض الاحتلال والمحاكمة، شأنه شأن الشعب الفلسطيني.

مضيفاً أن لتأجيل المحاكمة علاقة بالظروف السائدة، وهو يعتز بالتهم الموجهة إليه، مشيرا إلى أنهم اتهموه في الجلسة الماضية بالانتماء إلى تنظيم محظور، وأوضح أن هناك لجانا مشتركة في

السجن وقيادة موحدة، مؤكداً أن الحياة في السجن تشبه الحكم الذاتي. وحول زيارات العائلات، أكد ملوح أن سلطات الاحتلال تمنع ذوي السجناء في الضفة وغزة من زيارة السجن، وفيما يتعلق بالوضع السياسي: أكد ملوح أن الشعب الفلسطيني مقبل على مرحلة سياسية حرجة وحادة، وأن بعدها الأول يكمن في التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، وذلك بهدف ضرب الكيان السياسي الفلسطيني، واختتم ملوح حديثه بالقول:

لسنا أمام مرحلة إنجازات، بل نحن أمام مهمة صون الوضع الحالي، مؤكداً أن وثيقة الحوار الأخيرة تؤمن حداً كبيراً من الوحدة الوطنية الفلسطينية.

❖ اعتصام جماهيري في مدينة صيدا بلبنان

أقامت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منطقة صيدا اعتصاماً جماهيرياً يوم ٢٠٠٢/١١/١٨، على مدخل مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا تضامناً مع المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال، شاركت فيه كافة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية وحشد من الفعاليات الشعبية، ورفعت فيه صور الأمين العام ونائبه، وأعلام فلسطينية ورايات الجبهة، وتحدث في الاعتصام أبو خالد نوفل عضو المجلس الوطني الفلسطيني حيث أشاد بالمناضلين والقادة في سجون الاحتلال، كما تحدث الرفيق أبو علي حسن مسؤول الجبهة الشعبية في الجنوب وطالب كافة المؤسسات العربية والدولية بالتدخل الفوري لمنع محاكمة المناضلين في محاكم الاحتلال، ودعا للتمسك بخيار المقاومة والانتفاضة.

❖ مذكرة تضامن مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ملوح والبرغوثي

رفعت العديد من القوى والمنظمات السياسية والاجتماعية والنقابية وشخصيات وطنية وقومية مذكرة تضامن مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني وعلى رأسهم المناضلين عبد الرحيم ملوح ومروان البرغوثي، إلى مدير الصليب الأحمر الدولي وممثل الاتحاد الأوروبي في مدينة دمشق يوم الاثنين ٢٠٠٢/١١/١٨ ومما جاء في المذكرة:

إننا إذ نهيب بكم وبكافة المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل العاجل ولتشكيل ضغط عام دولي للإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وعلى رأسهم رمزين وطنيين لمؤسسات شرعية وبرلمانية فلسطينية هما:

- القائد عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني لـ (م. ت. ف.).

- والأخ المناضل مروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

حيث تسعى إسرائيل لمحاكمتهم وتجريدهم من أبسط حقوقهم القانونية وحصانتهم السياسية والبرلمانية.

إن العالم مطالب اليوم ليس فقط بحماية الشعب الفلسطيني ودعم نضاله المشروع ضد الاحتلال، بل أيضاً لتقديم رموز الاحتلال ومجرميه إلى محاكم دولية كمجرمي حرب، ارتكبوا أبشع الجرائم بحق شعبنا ومناضليه.

نحو حركة عربية ديمقراطية جديدة

خاص بالهدف - بيروت

على مدى تسعة شهور كاملة وبحفز مباشر من التحركات والانتفاضات الشعبية التي عمت مختلف بقاع الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بتفاعل مدهش مع انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني البطلة ومقاومته الباسلة.

ومع تجلي واستمرار الصمود الرائع لشعب العراق.. على مدى هذه الشهور، تواصلت وتداعت نخبة من الفعاليات، والشخصيات العربية لدرس إمكانية إطلاق حركة تحرر عربية جديدة، باعتبارها حاجة موضوعية ونضالية تفتقدها الجماهير التي خرجت إلى الشوارع العربية لتواجه كافة التحديات والمخططات وكل أشكال العدوان الأمريكي الصهيوني المختلفة التي تستهدف الأمة في وجودها ومستقبلها ورفاهة وتقدم شعبها.

وقد انتهت هذه المبادرة إلى عقد لقاء تحضيري في بيروت على مدى يومي ٣٠-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. هذا اللقاء طرح عليه - بالإضافة إلى نداء الدعوة له - مسودة مشروع وثيقة سياسية تمهد لميثاق عربي جديد، وقد أثارت هذه الوثيقة حوارات حارة وجادة ومعمقة تناولت قضايا فكرية وثقافية واستراتيجية ذات طبيعة جسورة تجاوزت العديد من المحظورات التي كانت تقيد الخطاب القومي العربي.

هذه النقاشات بما اتسمت به من جرأة وإعمال حقيقي للديمقراطية، وقناعة نادرة في الحياة السياسية العربية، وعلى رغم أن هذه المناقشات وذاك الجدل لم يصلا بالمشاركين إلى اتفاق كامل حول القضايا التي أثارتها مسودة المشروع المذكورة، إلا أنه تم الاتفاق على اعتبارها نقطة بدء قوية وأرضية صلبة يمكن البناء عليها بمزيد من البحث والنقاش الذي يستهدف صياغة مشروع الميثاق العربي الجديد.

كما توصل اللقاء إلى اتفاق حول توجهات مبدئية تمثل الحد الأدنى من الرؤية التي سعى المشاركون لبلورتها وهي:

١- حفز المجتمع العربي على انتفاضة فكرية ثقافية شاملة قادرة على أن تقطع سياق الاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات وتنهي واقع التخلف والركود بصوره وتجلياته كافة، كما تطلق طاقات المجتمع الكامنة والكاملة لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه أمتنا العربية.

٢- إن هذه الانتفاضة الفكرية الثقافية الشاملة لن تستطيع أن تحقق أهدافها وبلوغ غاياتها إلا إذا تجسدت في حركة سياسية عربية جديدة تقوم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس (الرجل والمرأة) أو العرق أو اللون أو الدين.

كما لابد أن تتمثل هذه الحركة روح المقاومة التي أبداها شعبنا العربي على نحو ما تجلت بصورة رائعة وأسطورية في الانتفاضة الفلسطينية وانتصار المقاومة اللبنانية وصمود الشعب العراقي، وكذلك الانتفاضات الشعبية العربية في كل الأقطار ضد العدوان الأمريكي - الصهيوني على أمتنا.

إن حركة التحرير العربية الجديدة التي ينبغي الشروع الفوري

في بنائها، لابد وأن تتمتع بأفق يتسع لإقامة أوثق وأوسع الصلات والتحالفات مع:

أ - القوى والحركات المناهضة للعولمة المتوحشة على امتداد العالم بما في ذلك القوى الناشطة والمتضررة في أمريكا وأوروبا.

ب - نسج علاقات جديدة ومتطورة مع القوى الحية والتقدمية في دائرة المحيط الإسلامي لأمتنا، تليق بالروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط أمتنا بهذه الدائرة، لاسيما وأن جزءاً مهماً منها استطاع أن يحقق نجاحات وإنجازات بارزة على صعيد التطور الاقتصادي والتكنولوجي.

٤- إن الغاية الأساسية لحركة التحرر العربية الجديدة، هي النضال الشامل من أجل بناء دولة الوحدة العربية الديمقراطية، عبر تنفيذ البرامج والخطط القائمة فعلاً منذ نصف قرن، وتتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة وأن تحقق وتجسد القاعدة المادية لبناء التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للأمة وتفعيل الدفاع العربي المشترك.

٥- إن حركة التحرر الجديدة ومشروعها الحيوي لبناء ووحدة الأمة، يجب أن يستند إلى حاملة وحاضنة مجتمعية تتمثل في كتلة تاريخية جديدة تتكون من كل القوى الطبقية والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق الاستقلال وحرية القرار السياسي والاقتصادي، بعيداً عن التبعية الأجنبية وفي قيام دولة - أمة عربية موحدة السوق الاقتصادية وموحدة الإرادة السياسية ومنطلقة لاستعادة موقع الأمة العربية القيادي العالمي الجبهوي والعالمثالثي.

هذه الكتلة التاريخية يجب أن تقودها نخبة عربية شابة واعية ونقية، تبنى توجهاتها على أساسيين اثنين:

الأول: مأسسة الإرادة الشعبية المشتركة للأمة العربية وفق البرامج الاستراتيجية والتكتيكية التي سيحددها لاحقاً برنامج العمل العام والمرحلي.

الثاني: التزام التخطيط العلمي والدقيق في كل المجالات: المؤسساتية والسياسية والتنظيمية.

٦- إن هذه الحركة لابد وأن تتمتع بوعي لطبيعة المعركة الراهنة والمخاطر الداهمة التي تتهدد الأمة، والتي نراها بوضوح وتحاول أن تمر عبر البوابتين الفلسطينية والعراقية، لنسف النظام الإقليمي القائم وإعادة رسم الخارطة الجيو سياسية لإقليمنا، استناداً إلى مشروع نظام «شرق أوسطي جديد»، تتكرس فيه هيمنة الكيان العنصري الصهيوني، والسيطرة المباشرة بأدوات الاحتلال والقوة العسكرية العارية على ثروات الأمة وفي مقدمتها النفط.

وفي مواجهة هذا المشروع، على حركة التحرر العربية أن تتبنى بلا مواربة هدف تدمير المشروع الصهيوني، والتأكيد على استحالة أية تسوية معه على قاعدة استعادة كامل فلسطين وكل شبر من الأرض العربية.

كما لابد وأن تولي الحركة أهمية خاصة للدور الكبير الذي يلعبه النفط العربي الآن في تعزيز صعود العولمة المتوحشة، وضرورة العمل لحرمان الإمبريالية منه وتحويله إلى سلاح في يد الأمة من خلال محاصرة إمبرياليات النفط والنظم العربية التابعة لها بكتلة عربية - عالمثالثية - إسلامية جديدة تبعث الروح بمبادئ أوندونغ.

على الصعيد التنظيمي تم الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة مؤقتة من: لبنان (نجاح واكيم)، من مصر (أمين اسكندر وجمال فهمي)، من فلسطين (أبو أحمد فؤاد)، من المغرب (خالد سفياني)، من الأردن (خالد رمضان)، من البحرين (عبد الرحمن النعيمي)، من سوريا (خالد عبد العظيم وميا رحبة).

هذه اللجنة مهمتها:

١- استكمال الدعوة والحوار حول وثيقة الإعلان السياسي ومحاور الميثاق العربي الجديد.

٢- التحضير للمؤتمر التأسيسي الأول للحركة، الذي يرى اللقاء أن ينعقد في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ بحيث يقر الميثاق وإعلانه السياسي وكذا برنامج العمل.

٣- فتح حوار مع كل فعاليات الساحة العربية المؤمنة بالمشروع، حول مبادرات ملموسة ومحددة وذات إمكانية تنفيذ واقعية لعمل شعبي منسق وموحد يتفاعل مع التحديات التي تواجهها الأمة.

قال الدكتور جورج جبور رئيس اللجنة العربية لمناهضة العنصرية ومقرها دمشق، أن حديث وزير خارجية بريطانيا السيد جاك سترداً، الذي أدلى به إلى أسبوعية النيو ستيتمان The New Stateman واعترف به بأخطاء بريطانيا التاريخية وفي طليعتها وعد بلفور، إنما هو خطوة ممتازة في الاتجاه الصحيح. لكنه قال أيضاً: ينبغي تصعيد تلك الخطوة والبناء عليها. ويكون تصعيدها بأن يعتذر رئيس الوزراء البريطاني شخصياً إلى الفلسطينيين والعرب والمسلمين والإنسانية، عن الوعد. كذلك يكون البناء عليها بالتباحث في صعيد الدبلوماسية الدولية من أجل الوصول إلى حل في فلسطين التاريخية، يعتمد على شرعة حقوق الإنسان الدولية، كذلك الحل الذي توصلت إليه الأطراف المختلفة في جنوب أفريقيا، ومن المعلوم أن اللجنة العربية لمناهضة العنصرية، كانت قد وجهت إلى رئيس وزراء بريطانيا يوم ٢٠٠٢/١١/٢ رسالة تطلب منه الاعتذار عن وعد بلفور أسوة باعتذار بلجيكا عن دورها في مآسي الكونغو واغتيال الزعيم لومومبا.

❖ ندوة سياسية في مخيم خان الشيح بدمشق تضامنا مع العراق

عقدت في مخيم خان الشيح بالقرب من مدينة دمشق ندوة سياسية حوارية بدعوة من منتدى الشهيد ابو علي مصطفى الثقافي مساء يوم الأحد ٢٠٠٢/١١/٣م بحضور عدد من المهتمين من ابناء المخيم. وقد تحدث في الندوة كل من الرفيق عمر مراد عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول فرع سوريا للجبهة. والرفيق أبو هاني عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة. والدكتور محمد جواد فارس الشخصية الوطنية القومية العراقية المعروفة. وتركز الحديث على الأهداف الامريكية من وراء تهديداتها المتواصلة للعراق والأمة العربية. والتي تتمثل باستهداف ثرواته من النفط. لما يشكله العراق من امكانيات ومخزون نفطي استراتيجي هام في المنطقة. ومحاولة كسر إرادة الصمود العراقي بسبب موقفه الداعم للقضية الفلسطينية والانتفاضة الباسلة.

وتم التطرق لواقع العراق الداخلي. خاصة ما يتعلق بتعزيز اللحمة الداخلية للعراق. كما تم التطرق لقرارات الحصار الجائر للعراق منذ أكثر من ١١ عاما. وانعكاساتها الظالمة خاصة على الأطفال والشيوخ. وكذلك على تردي الوضع المعيشي لعموم الشعب العراقي.

وبعد انتهاء الكلمات والمداخلات حول الندوة تم التأكيد على ضرورة التلاحم مع العراق الشقيق والدفاع عنه، لأن قضيتي فلسطين والعراق هما معركة واحدة سيتقرر على ضوء نتائجها الكثير حول مستقبل الأمة العربية والإسلامية.

❖ عرض فيلم وثائقي عن شهداء عرب (٤٨) في مخيم جرمانا

أقامت منظمة الشبيبة الفلسطينية لجنة شباب الدفاع عن حق العودة، في مخيم جرمانا، ندوة سينمائية تحدث فيها الناقد الأستاذ بشار إبراهيم عن السينما الفلسطينية بشكل عام وعن الأفلام الوثائقية الفلسطينية المنتجة داخل الأرض المحتلة وخارجها، كما تحدث بشكل خاص عن الفيلم الذي تم عرضه في الندوة تحت عنوان: «لما زفوك» الذي يتحدث عن الشهداء الثلاثة عشرة الذين سقطوا في بداية انتفاضة الأقصى داخل الأراضي المحتلة عام (٤٨).

❖ برقية بمناسبة وعد بلفور

بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لصدور وعد بلفور المشؤوم رفعت لجنة مناهضة العنصرية بدمشق برقية إلى السيد/ طوني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة يوم ٢٠٠٢/١١/٢م تطالبه فيه بإلغاء الوعد والاعتذار عنه أو إعادة النظر فيه، راجين الاقتداء بحكومة بلجيكا التي اعتذرت مؤخرا عن المظالم التي عانى منها سكان الكونغو.

❖ برقية من الدكتور جورج حبش إلى الرئيس أميل لحود بمناسبة عيد الاستقلال

بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لعيد الاستقلال اللبناني، رفع الدكتور المؤسس جورج حبش برقية تهنئة يوم ٢٠٠٢/١١/٢٣ إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود، يهنئه فيها بهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا، وما تحمله من معاني وطنية جليلة.

❖ وفد من الجبهة الشعبية يلتقي مع وفد كوبي بدمشق

التقى وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع وفد كوبي كان في زيارة إلى دمشق، وذلك يوم ٢٠٠٢/١١/٤م، وقد حضر اللقاء الرفيق المؤسس الدكتور جورج حبش والرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة، والرفيق صالح مبارك عضو اللجنة المركزية.

وقد جرى في هذا اللقاء تبادل لوجهات النظر. وطرح وفد الجبهة التطورات على الصعيد السياسي. وخاصة احتمالات العدوان على العراق الشقيق. وكذلك استمرار الهجمة الصهيونية الإجرامية على الشعب الفلسطيني. وقد ابدى الوفد الكوبي تأييده ودعمه لنضال الشعب الفلسطيني. كما اكد الوفد موقف كوبا الرافض لأي عدوان على العراق.

❖ افتتاح معرض للفن التشكيلي في لبنان

بدعوة من منظمة الشبيبة الفلسطينية في لبنان واتحاد النهضة الشبابي وبرعاية الرابطة الثقافية، وبالتنسيق مع جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت، وبمشاركة (٤٠) فنانا فلسطينيا ولبنانيا، تم افتتاح معرض الفن التشكيلي يوم الخميس الموافق ٢٠٠٢/١٠/٣١م الساعة الخامسة مساء، وذلك بحضور حشد من القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية وممثلي هيئات وجمعيات لبنانية ثقافية، وقد تخلل المعرض كلمة للرابطة الثقافية ألقاها رئيس الرابطة الأستاذ رشيد جمالي، حيث أكد فيها على دعم الرابطة لكل الأعمال الفنية والثقافية دعما للانتفاضة الباسلة في فلسطين. كما ألقيت كلمة باسم المنظمين للمعرض ألقاها الرفيق كفاح الفاضل مسؤول اتحاد النهضة الشبابي واختتم الحفل بكلمة للفنانة «مها الجماس» باسم جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت، وعقب انتهاء الكلمات قام الحضور بجولة على اللوحات التي تعبر عن نضال الشعب الفلسطيني. وقد استمر المعرض حتى يوم ٢٠٠٢/١١/٤م.

❖ حفل توقيع ديوان شعر للشاعرة أمل طنانة في طرابلس

بدعوة من منظمة الشبيبة الفلسطينية في لبنان واتحاد النهضة الشبابي وبرعاية الرابطة الثقافية في مدينة طرابلس بلبنان، تم افتتاح حفل توقيع ديوان «هذا هو الحب» للشاعرة اللبنانية أمل طنانة، وذلك بحضور حشد من الفعاليات الأدبية والثقافية اللبنانية والفلسطينية، ومن أهم الحضور د. مي سعادة والشاعر رياض عبيد «رئيس الملتقى الأدبي»، ومسؤولة مؤسسة غسان كنفاني الثقافية فريال يونس، والشاعرة زينب شريم.

ابتدأ الحفل بكلمة للرابطة الثقافية ألقاها الأستاذ رشيد جمالي، ثم كلمة تقديم للديوان ألقاها الشاعر الفلسطيني الأستاذ محمود صالح، ثم ألقت الشاعرة أمل طنانة مقتطفات من ديوانها الشعري.

وفي نهاية الحفل تم توقيع الديوان من قبل الشاعرة والذي تبرعت بريع الديوان لانتفاضة شعبنا في الوطن المحتل.

❖ بيان سياسي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتأسيس حزب الوحدة الشعبية الأردني

أصدر حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني بيانا سياسيا بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الحزب، ومما جاء في البيان:

في العشرين من تشرين الثاني من كل عام يحتفل حزبنا بالذكرى السنوية للتأسيس، هذه الذكرى التي جسدت حضور حزبنا في ساحة الفعل الجماهيري الوطني في الأردن عبر سنوات من النضال والصمود، شكلت حماية للتجربة الكفاحية التي خاضها رفاقنا، وأفضت إلى تأسيس الحزب وإشهار عملنا السياسي الوطني.

وأضاف البيان: يأتي احتفالنا هذا العام في ظل ظروف دولية واقليمية بالغة الخطورة والتعقيد، بفعل جملة من العوامل والمؤثرات جعلت منطقتنا العربية ساحة استهداف رئيسية للدوائر الإمبريالية،

خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، وتؤشر هذه التحولات إلى دخول العالم مرحلة جديدة من الصراع تتسم بمزيد من التفرد والعنجهية في السياسة الأمريكية، ومحاولة إعادة السيطرة على الشعوب ومقدراتها بدون أية ضوابط أو مرجعيات دولية، فبعد العدوان الأمريكي على أفغانستان، ونجاحها في تشكيل تحالف دولي لمحاربة ما يسمى بالإرهاب، تحول اهتمام الإدارة الأمريكية إلى المنطقة العربية، وذلك من خلال دعمها المباشر للكيان الصهيوني في عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني، وفي ذلك السياق شهدنا تقسيم الإدارة الأمريكية لدول العالم إلى محورين: محور الخير ومحور الشر، وتم تحديد العراق الشقيق على رأس محور الشر، باعتباره الهدف المباشر للإدارة الأمريكية، وسعت إلى تشكيل تحالف دولي جديد لتنفيذ عدوان عسكري على العراق لتدمير قدراته وتهديد سيادته ووحدة أراضيه، وذلك بهدف استكمال إحكام سيطرتها على النفط العربي، واستنزاف موارد وخيرات الشعوب والدول واستمرار هيمنة القطب الواحد على السياسة العالمية، وجملة هذه التطورات تركت تأثيرا مباشرا على الوضع المحلي، تمثل في انتهاج الحكومة سياسات تنسجم مع التوجهات الأمريكية وتستجيب للضغوط والإملاءات التي مارستها الإدارة الأمريكية على الأردن والدول العربية.. ودعا البيان في الختام إلى جملة من النقاط الواجب اتخاذها على الصعيدين المحلي والقومي العربي خدمة للأمة العربية.

مؤتمر القُدس الثالث للشباب الفلسطيني

انعقد في مدينة الشباب بالمزة مؤتمر القدس الثالث للشباب الفلسطيني تحت رعاية سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق بمناسبة يوم القدس العالمي في الفترة ما بين ٢٧-٢٠٠٢/١١/٢٩، تحت شعار «الانتفاضة - المقاومة - التحرير». وحضر الافتتاح قادة وممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية ورئيس المجلس السياسي لحزب الله وسعادة السفير الإيراني ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سوريا ورؤساء وأعضاء المنظمات الشعبية والشبابية الفلسطينية وحشد كبير من المعنيين والمهتمين. وتحدث في حفل الافتتاح الأخ خالد مشعل عن حركة حماس وسماحة السيد إبراهيم السيد عن حزب الله وعَمار ساعاتي رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سوريا وناصر ضنينو عن الشباب الفلسطيني والسيد جليل عن الشباب الإيراني، أكدت الكلمات على المكانة التاريخية والدينية للقدس في نفوس العرب والمسلمين وضرورة دعم الانتفاضة والمقاومة والتصدي لمؤامرات الإدارة الأمريكية المتحالفة مع إسرائيل في عدائها للأمتين العربية والإسلامية. وقد أنجز المؤتمر على مدى يومين من خلال ورشات العمل أعماله بنجاح مؤكدا على التزام الشباب الفلسطيني بخيار الانتفاضة والمقاومة والتحرير ودعم العراق في حربه ضد العدوان الأمريكي، وتحية إكبار لسوريا لمواقفها القومية الثابتة من القضية الفلسطينية ومختلف القضايا العربية، وتحية لإيران لمواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية ودعوة الأمتين العربية والإسلامية للوقوف إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني وفي اليوم الثالث انطلقت مسيرة حاشدة في مخيم اليرموك دعما للانتفاضة وشعبنا الباسل.

أبرق الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، إلى الأخ نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي - دمشق، من أجل بذل المساعي للإفراج عن البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين في سجون العدو، وفيما يلي نص البرقية..

تحية طيبة وبعد،

استمرارا لمسلسل انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية على شكل العموم وللحقوق الإنسانية والحصانة التي يتمتع البرلمانيون على شكل الخصوص تواصل هذه السلطات اعتقال كل من الأخوة:

١- مروان البرغوثي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

٢- عبد الرحيم ملوح، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

٣- راكان سالم، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

٤- بشير الخيري، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

نتمنى على رئاسة مجلس الاتحاد بذل مساعيها في المحافل البرلمانية العربية والإقليمية والدولية لفضح ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية تلك، وتأمين إطلاق سراح الأخوة المعتقلين من البرلمانيين الفلسطينيين.

مع فائق المودة والتقدير

تصريح صحفي

عقب مصدر مسؤول باسم المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة على حادث الاعتداء على مجموعة من الصحفيين في القطاع وتداعياته بما يلي:

١- إن حرية الصحافة والصحافيين أحد أهم مكونات ومظاهر الديمقراطية، ويجب على الجميع سواء في السلطة وأجهزتها أو الأحزاب والقوى السياسية كما كل هيئات ومؤسسات المجتمع صون هذه التجربة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لعمل الصحافة والصحافيين ليتسنى لهم تأدية رسالتهم كما ينبغي.

٢- إننا ندين بقوة الاعتداء على الصحفيين في حادثة العبره، وندعو إلى التضامن معهم، ومحاسبة المعتدي وفقا للقانون وأعراف المهنة.

٣- نؤكد على الاحتكام إلى قواعد وأعراف المهنة وقانون نقابة الصحفيين، وتجنب حملات التشهير والبيانات المتبادلة، وكل الأساليب الخاطئة في المعالجة، بما في ذلك اللجوء إلى الهيئات والمرجعيات الأمنية غير المختصة.

٤- إن واجب الجميع الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يعمل على توسيع دائرة الاحتقان وتوتير العلاقات الوطنية، في وقت يستدعي توحيد القوى والطاقات في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الشامل على شعبنا.

الرفيق القائد أحمد سعدات في حوار استراتيجي مع «الهدف»

إعادة البناء الديمقراطي لمنظمة التحرير الفلسطينية

هو حجر الزاوية في برنامج المواجهة الوطنية

في معتقله في أريحا، حيث يصمد مع رفاقه الأبطال مواصلا معركة شعبه ضد الاحتلال الصهيوني، توجهت «الهدف» إلى الرفيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في حوار استراتيجي تناول أهم المفاصل التي تواجه الانتفاضة والقضية الوطنية في مرحلة صعبة وحاسمة من تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.. أردنا هذا الحوار ليشكل إجابة عن كل الأسئلة المطروحة على الساحة الفلسطينية، وجاءت أجوبة الرفيق القائد لتشكل الجواب الرسمي للجبهة الشعبية على كل هذه الأسئلة ولتبدد أي غموض حول مواقف الجبهة وأفكارها..

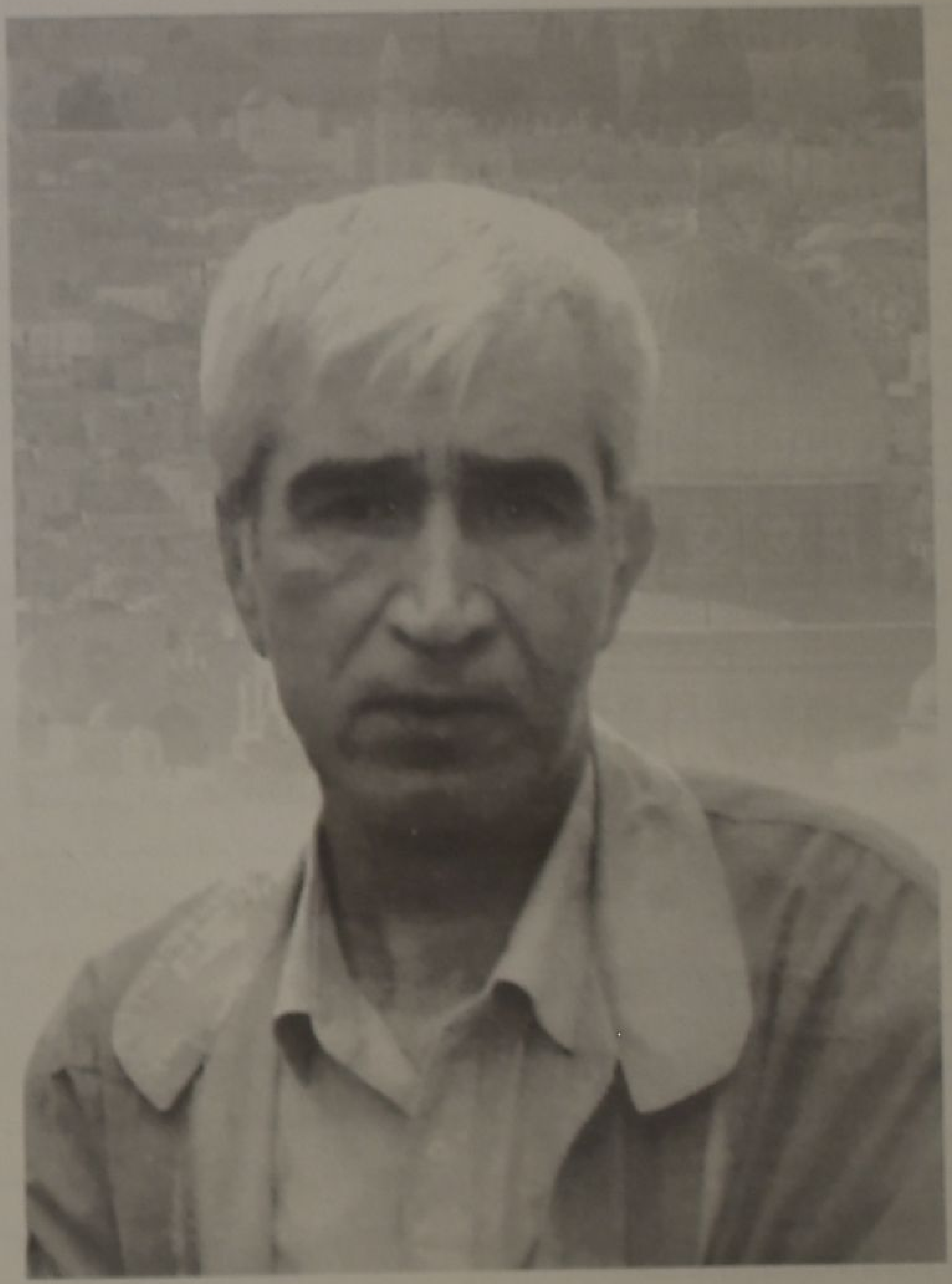

س١: طرحت الولايات المتحدة خطة (خريطة الطرق)، وأوفدت مبعوثها بيرنز إلى المنطقة. برأيكم هل الخطة جديدة؟، وهل هناك أجندة أمريكية غير معلنة بشأن القضية الفلسطينية؟

ج١: الحلقة المركزية في الأجندة الأمريكية هي ضرب العراق كعنوان يكثف أهداف المخطط الأمريكي في المنطقة العربية ويفتح الطريق نحو بسط الهيمنة الشاملة عليها. أما الموضوع الفلسطيني فهو ليس راهنا، ويرجع هذا المنحى في التحليل، الاتجاه العام، للسلوك الأمريكي حيال ما عرف تاريخيا بأزمة الشرق الأوسط، وترتكز هذه السياسة على مبدأ احتواء الأزمة وإطلاق البالونات السياسية لسد الفراغ، وذر الأوهام بدور أمريكي مرتقب، والتفريغ المتدرج للبرنامج الوطني ليهبط إلى مستوى سياستها وسياسة العدو الصهيوني، وبهذا الأسلوب تقطع الطريق على أية مشاريع دولية جدية وخاصة من قبل الأمم المتحدة، وتوفر الغطاء السياسي للعدوان والانتهاكات والتجاوزات الصهيونية، وأخيرا وهذا هو الأهم التمهيد لإحداث إخلال جوهري في موازين القوى على المستوى الإقليمي توفر سند ودعامة قوية لسيطرتها الإمبريالية على المنطقة. فمنذ العام ١٩٦٧ لم تغب المبادرات الأمريكية عن جدول أعمال القادة العرب والمجتمع الدولي، كما لم يتوقف وسطائها عن التنقل بين دول المنطقة والعالم، سيسكو، روجرز، بيكر، دنيس روس.. إلخ، ولم تقدم أمريكا الإمبريالية مبادرات تتسم بنوع من العملية سوى في مفاوضات كامب ديفيد التي أخرجت مصر القوة العربية الأولى من دائرة الصراع في المنطقة، ورسمت العنوان والإطار الذي يكثف الرؤية الأمريكية كل القضية الفلسطينية في ما سمي بالإطار الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد، عبر «حكم ذاتي انتقالي» يتخلله مفاوضات لإقرار وترسيم الوضع الدائم دون تحديد معالم ومضمون ما سمي بالحل النهائي، وقد تكرر هذا السيناريو في مشروع شولتز في بداية عام ١٩٨٨ بعد شهرين من اندلاع انتفاضة كانون الثاني ١٩٨٧ والتي استهدفت احتواء الانتفاضة كظاهرة تزعج الكيان الصهيوني، وتهز صورته ومكانته على المستوى الدولي، وفي نفس الوقت توضح منطق ومضمون النضال الوطني الفلسطيني كنضال بين شعب محتل وحكومة احتلال صهيونية عسكرية استيطانية عنصرية. هذه الرؤية التي اضطر شامير رئيس حكومة العدو الصهيوني إلى تضمينها فيما عرف بمشروع الانتخابات كمبادرة سياسية للحكومة الصهيونية تشكل رديفا لعدوانها العسكري.

غير أن الانطلاق نحو الترجمة العملية لهذا المشروع لم تبدأ سوى بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، أي بعد خلق موازين قوى جديدة وصفها المندوب الأمريكي في حواره مع مشروع وفد الداخل للمفاوضات، بضرورة استجابة المهزوم الفلسطيني لشروط المنتصر الإسرائيلي. هذا التوجه العملي رسم فيما بعد في إطار مفاوضات مدريد التي أنجبت الاتفاق المشوه في أوسلو.

في هذا السياق العام للسياسة الأمريكية، قدم ما عرف مؤخرا باسم «خريطة الطرق» التي وضعت الآليات لترجمة (ما سمي) برؤية الرئيس بوش للتسوية في المنطقة. فهي إذن مبادرة سياسية، استهدفت سد أي فراغ محتمل، وقطع الطريق على أي توجه دولي، خاصة بعد أن أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرته السياسية، وعرضها على الرباعية وعلى الرغم من التقاطع في مضمون الرؤيتين في مفاصلهما الجوهرية إلا أن ذلك لم يرق للإمبريالية الأمريكية كما يبدو، وإن كانت يمكن أن تقبل بشراكة هامشية، لغيرها من القوى الدولية دون أن يمس ذلك وحدانية مرجعيتها ورعايتها للعملية السياسية في المنطقة. أما قطف الثمار وتحويلها إلى مبادرة عملية، فهو موضوع مؤجل؛ إلى ما بعد بتوجيه الضربة للعراق وقراءة موازين القوى الجديدة الناشئة التي تقدر أنها ستكون لصالح التحالف الأمريكي الصهيوني، وبتوجه الأحزاب الصهيونية نحو انتخابات مبكرة لحكومة صهيونية جديدة برزت نتاج لأزمة الكيان السياسية؛ وموافقة أمريكا لتأجيل البحث في خارطة الطريق إلى ما بعد إنجاز هذه المهمة، يفسر هذا الميل للسياسة الأمريكية الرسمية الراهنة.

س٢ ماذا يعني برأيكم وضع الخطة الأمريكية للدراسة عند شارون، وماذا تعني ردة الفعل الفلسطينية الرسمية عليها؟

ج٢: في تقديري إن هذه الخطوة تأتي في إطار التفاهمات السياسية الصهيونية - الأمريكية حول قضايا المنطقة، يتم فيها استجابة شارون لاستحقاقات السياسة الأمريكية في المنطقة، مقابل التزام الإدارة الأمريكية نحو جعل أسس السياسة الصهيونية واحتياجاتها الأمنية والسياسية مبدءا ناظما، لأي تحرك سياسي أو دولي للعملية السياسية في المنطقة؛ خاصة فيما يتعلق بالصراع الصهيوني الفلسطيني العربي. وإذا كانت رؤية بوش وهيكل آليات ترجمتها في «خريطة الطرق» قد التزمت بهذه الثوابت، فإن هذه الخطوة تأتي من باب تأكيد هذا المنهج.

أما الموقف الرسمي الفلسطيني فنقول إنه غير مفهوم وإذا احتكمنا لحسن النوايا فلا يمكن وصفه سوى باستمرار استدخال الوهم، بأن تتمخض السياسة الأمريكية عن حل سياسي يلبي الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية الوطنية، وفي هذه الحال فهي تعبير عن حالة استسلام للموقف المرتبك والواهن والضعيف الذي كان كامنا في السلطة قبل أحداث ١١ أيلول، وأصبح ميلا عاما لسياسة السلطة، بعد هذا التاريخ ورسم بعد اجتياح آذار فيما عرف بخطة «السور الواقي» لحكومة شارون، والذي يمكن ترجمته بالتحولات التالية، الدعوة للانحناء أمام العاصفة، فالسجود، فالانبطاح، ويقابله في السياسة درء الأخطار والحفاظ على الذات «ذات السلطة»، في انتظار وقائع جديدة يمكن أن توفرها «العقلانية» الجديدة القديمة الفلسطينية، وتجميع الرصيد من جديد وإعادة استثماره في بورصة المطبخ السياسي الأمريكي والانتخابات الصهيونية القادمة، وهذا غير ممكن دون الانسجام مع القراءة الأمريكية الواردة في رؤية بوش لطبيعة الصراع، كصراع بين المدنية الإسرائيلية والعنف والإرهاب الفلسطيني، وترجمة هذا الانسجام بمفردات فلسطينية تحت يافطة «المصلحة الوطنية العليا» تبدأ بإدانة فيما سمي بعسكرة الانتفاضة، وإدانة العمليات الاستشهادية التي تستهدف «مدنيين إسرائيليين» وتنتهي بشعار إدانة الانتفاضة والمقاومة تحت شعار ما كان ينبغي حمل السلاح وهذا ما عبر عنه الأخ أبو مازن رسميا في العديد من مقابلاته الصحفية، إضافة للعديد من رموز السلطة.

ولأن السياسة لا تحسب ولا تقيم بالنوايا، فإن جوهر الموقف الفلسطيني إنما يعكس في حقيقته، الدفاع الشرس عن مصلحة الشرائح الطبقية المهيمنة على القرار السياسي في السلطة، أو على الأقل باتت مساهمتها تقارب مستوى الحسم، كدفاع من تذوق منافع التربع في مركز الهرم السياسي للسلطة واستثمر كل رصيده وتاريخه في هذا المشروع الخاسر وبات عليه واجب الاستشراس بالدفاع عن هذه المصالح وتقديم كل التزاماته للخصم، طبعا تحت مظلة ما بات يكرر بشكل مشوه وعرف بالمصلحة الوطنية العليا، التي تجعل من يقف أمام هذه الدعوات منبوذا، ولا يقدر الظروف الجديدة ولا يتفهم المزاج الشعبي الفلسطيني، المحكوم باختلال كبير في ميزان قوى لمصلحة الكيان الصهيوني.إلى آخر ذلك من تبريرات.

إن جوهر الموقف الفلسطيني إنما يعكس في حقيقته الدفاع الشرس عن مصلحة الشرائح الطبقية المهيمنة على القرار السياسي في السلطة

لم تقدم أمريكا الإمبريالية مبادرات تقسيم بنوع من العملية سوى في مفاوضات كامب ديفيد التي أخرجت مصر من دائرة الصراع

س٣: حتى الآن لم يعلن الاتحاد الأوروبي صراحة موقفه من الخطة الأمريكية، فيما لم تلق هذه الخطة تشجعا من أطراف رسمية عربية، ما هي أسباب ذلك؟ وهل هناك آفاق للتسوية راهناً، وما هي هذه الآفاق إن وجدت؟

ج٣: دون أن أبرئ دول الاتحاد الأوروبي أو أتجاوز في وصفهم كحاملي مشروع يختلف من حيث الجوهر عن المشروع الأمريكي في المنطقة، دون القفز عن ذلك أقول أن فرص الاتحاد الأوروبي في لعب الدور الشريك الكامل في رسم السياسة الدولية في المنطقة يجب أن تتوفر لها عناصر دعم وإسناد إقليمية:

أولها: الرفض القاطع العربي الذي يتخطى دور الاحتجاج والممانعة للسياسة الأمريكية إلى مرحلة المجابهة لأسس هذا المشروع.

ثانيها: الموقف الفلسطيني الصارم والقاطع الذي يتوجب عليه أن يشكل أساسا للموقف العربي، وفي غياب هذه المعطيات وفي مناخ الاستسلام العربي والفلسطيني الرسمي فإن كافة مبادرات الاتحاد الأوروبي لن تصل حد الارتقاء إلى دور الشريك وليس الغطاء للسياسة الأمريكية، وبعيدا عن المجردات إذا كانت الإدارة الأمريكية الحالية تشكل القطب المحافظ في نظام العولمة الجديد الذي يريد أن يؤكد سيادته على رأس هرم النظام الدولي الجديد، ويجد في تصعيد الحرب والعدوان وسيلة لتحقيق هذا الهدف وتتقاطع معه جزئيا بريطانية، فإن السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، تمثل الاتجاه الليبرالي في نظام العولمة الذي يرى في سياسة الاحتواء الأسلوب الأمثل لتحقيق السيطرة، ويحاول أن يحدث نوعا من توازن المصالح قد يضاعف من أسهمه في شراكة أمريكا في الدور السياسي في المنطقة. إن هذا التناقض التكتيكي الذي بدا واضحا في الموقف من الحرب على العراق والموضوع الفلسطيني، والذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على الدور الناظم للأمم المتحدة، هذا التناقض الجديد في ظل الاهتزاز الجوهري لموازين

«الهدف» ١٠ كانون الأول (ديسمبر) - ٢٠٠٢ - العدد ١٣٣٦

القوى على الصعيد الكوني، يشكل فرصة مواتية لشعبنا وأمتنا العربية في استثماره ليصب في اتجاه نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والتدويل الصحيح لحل أزمة المنطقة بالاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية وقانونها وميثاقها.

وأخيرا فإن طرح خارطة الطريق كبديل لمشروع الاتحاد الأوروبي، يشكل رفضا أمريكيا واضحا لأي دور مبادر لأوروبا في المنطقة. والاتحاد الأوروبي يدرك هذه الحقيقة لكن في ظل الرفض الصهيوني لدوره والضعف العربي والفلسطيني يجري تقليص طموحه لتثبيت أقدامه كشريك بأي نسبه ممكنة توفرها له توازنات القوى في المنطقة.

أما عن الدور العربي فإن الصمت أو عدم الرضى، أو التصريح بما سمي بالمبادرة العربية المتسرعة، التي استندت إلى جوهر الموقف السعودي، فهي ليست أكثر من ممانعة خجولة لا تؤثر في المجرى العام للحركة الأمريكية، خاصة وأنها مشدودة لتثبت نفسها في إطار النظام السياسي المنتظر تشكيله بعد الانتهاء من الحرب على العراق.

وأخيرا فإنني أقدر أو أرجح بأن تأخذ «خريطة الطرق» مسارها نحو إيجاد تسوية بنفس الآليات القديمة للصراع في المنطقة، في ظل وجود حقيقة استمرار الصراع والتصعيد الموضوعي له من قبل الحكومة الصهيونية الحالية والمنتظرة، واستمرار المقاومة الشعبية الفلسطينية كحالة طبيعية للدفاع عن النفس والثوابت والكيانية الفلسطينية الوطنية.

كان على السلطة أن تركز جهودها للحوار الداخلي لتصليب الوضع الفلسطيني وتسليح الانتفاضة بالرؤيا السياسية الوطنية المتوافق عليها

س٤: ألا تظن أن مفهوم الوحدة الوطنية، بات غامضاً، ويحتاج إلى تحديد؟ كيف يمكنكم تحديد هذا المفهوم؟

ج٤: أود الإشارة إلى حقيقتين في سياق إجابتي عن سؤالكم، الأولى أن حالة التصعيد الصهيوني للحرب ضد شعبنا وكيانه وهويته والتي تطارد طموحات جميع شرائح شعبنا مهما كان سقفها، هذه الحالة تنتج ما يمكن أن يسمى خلط الأوراق في الواقع، ويتولد انطباع بأن الوحدة الوطنية المطلوبة تحققت في الواقع وتجد تعبيرها في الوحدة الميدانية القائمة في ساحات المواجهة.

والثانية هو ما ينشأ عن الحالة الأولى من انطباع خاطئ يسطح مفهوم الوحدة الوطنية إلى الوحدة الميدانية ويطمس التناقض الجوهري الموجود أصلا في المناهج السياسية للقوى الدافعة للانتفاضة وتشابكاتها مع السلطة الفلسطينية، ويعزز هذا التشويه لمفهوم الوحدة الوطنية، الميل الفئوي لدى غالبية الفصائل الفاعلة أو التبعية للقوى العاجزة للسياسة الرسمية الفلسطينية بأن مصلحتها تقتضي عدم التركيز، أو إبراز أو الدفاع عن المنهج السياسي الصحيح، كما تراه حتى لا تصنف كرافضة للوحدة الوطنية، وهنا يرتدي مفهوم الوحدة الوطنية عباءة العشائرية ويفقد مضامينه ويقلص ممكنات التوصل إلى بناء حقيقي لها التي كما أراها تستند إلى الركائز التالية:

أولا: وحدة الرؤيا السياسية والسلوك السياسي الذي يجب أن يرتكز ويتمفصل حول الإجابة على سؤال كيف يمكن دفع المقاومة والارتقاء بها باعتبارها الرافعة لأي إنجاز سياسي وطني محتمل.

ثانيا: البناء الديمقراطي للأداة القيادية ومؤسساتها التي يجب أن يناط بها تحويل خطوط الرؤية السياسية العامة إلى وقائع حية على الأرض تستنهض كافة طاقات شعبنا وبتنوع إمكاناتها واستعداداتها للمساهمة في المعركة الوطنية الكبرى لشعبنا وتستجمع عناصر القوى فيها وتعيد تنظيمها لمزجها في هذه المعركة.

ثالثا: وأخيرا أساليب ووسائل إدارة الصراع لتشكل رافعة لتوسيع المشاركة الجماهيرية والحاضنة الدولية لنضالنا الوطني في إطار نظم وهياكل وأسس ديمقراطية حقيقية.

هذه الركائز الثلاث يجري الحديث عنها منذ أكثر من سنتين دون أن يجري إحراز أي تقدم ضمن أي مستوى لأبجدياتها.

وعلى العكس من ذلك فقد صرفت السلطة والقيادة المتنفذة، أكثر من تسع سنوات لحوار إسرائيل وأمريكا والعالم، حتى وصلت في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ إلى طريق مسدود، وكان الواجب يحتم على السلطة خاصة بعد أن انفجرت انتفاضة أيلول كمبادرة شعبية وتعبير عن حالة رفض للواقع والسياسات القائمة، أن تتوجه لتركز حوارها مع الداخل الفلسطيني، وبدلا من التقاط هذه الحقيقة، وعلى العكس من ذلك استمرت السلطة في إدارتها للسياسة الفلسطينية العامة، بنفس الرؤيا والمنهج القديم مع محاولة الاستفادة من معطيات الانتفاضة لتعزيز دورها التفاوضي، أعيد وأشدد خاصة بعد التئام المجلس المركزي وما صدر عنه من قرارات كان على السلطة أن تركز جهودها للحوار الداخلي لتصليب الوضع الفلسطيني وتسليح الانتفاضة بالرؤيا السياسية الوطنية المتوافق عليها، وأن تنتقل خطوة باتجاه الشروع العملي لترجمة قرارات المجلس المركزي الخاصة بالوضع الداخلي، التي يأتي في مقدمتها إعادة بناء وتشكيل المجلس الوطني باعتباره الأداة التشريعية لشعبنا التي وحدها تعكس وحدته الداخلية، وغيرها من الإجراءات الداخلية الخاصة بالمجالس المحلية

والمنظمات الشعبية وبناء مؤسسات السلطة.. إلخ.

إن عدم التقاط هذه الفرصة من قبل السلطة، وعدم وضعها محورا لنضال المعارضة الوطنية والإسلامية من جهة أخرى، قد فوت فرصة ثمينة لبناء وحدتنا الداخلية الوطنية وتصليبها، والتي بتقديري أننا لو امتلكناها لما وصلنا إلى هذه الحال من الإرباك والتلعثم والضعف، ومع ذلك فإننا مطالبون بالنضال عبر الدعوة والمظاهرة في الشارع وفي كافة المؤسسات الفلسطينية لبناء طاولة حوار وطني جدي ومسؤول يمكن من خلاله، إما أن نوفق في توفير الحد الأدنى الوطني السياسي والتنظيمي لتأسيس صرح وحدتنا الوطنية، أو الوصول إلى تفاهم حول إدارة خلافاتنا في إطار وحدة الموقف الفلسطيني العام، المرتكز على ضرورات استمرار معركة الدفاع عن الهوية والحقوق الوطنية الفلسطينية، كحلقة من حلقات التقدم نحو الوحدة بعد طرد كافة الهواجس والمخاوف من أن تكون هذه القوة أو تلك السمكة التي يبتلعها الحوت، لأن حوت الاحتلال أضخم وأشد فتكا، ولأن عدم إحراز هذا التقدم سيعطي فرصة موضوعية لسياسة الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني لتوسيع دوائر الخلاف الفلسطيني الداخلي ودفع الوطاويط التي امتلكت اليوم مخالب لدفع الساحة الفلسطينية، نحو الفرز على قاعدة من هو جزء من القوة الدافعة للمشروع الوطني الديمقراطي التحرري ومن في مواجهته، ويشكل رصيد واحتياط للسياسة الصهيونية والأمريكية، فلتقرع الأجراس ولندق على جدران الخزان بقوة قبل أن يدركنا الوقت. وملاحظتي الأخيرة لإخوتنا في قيادة السلطة الفلسطينية بأن لا تحصر جهودها سواء في الحوار الواسع أو الثنائي مع هذا الفصيل أو ذاك لتنفيذ استحقاقات مطلوبة منها أمريكيا أو إسرائيليا أو أوروبيا، والتي باتت ترتكز اليوم على توفير مناخات مناسبة لعودة حزب العمل إلى السلطة، وهنا نقول أن هذا المنحنى الذي جرب سابقا وتحديدا عام ١٩٩٩ بعد عودة حزب العمل بقيادة باراك إلى رأس هرم السلطة في دولة العدو قد أثبت عقمه، فاحتياجات بناء الموقف السياسي التنظيمي النضالي الوطني الفلسطيني لا ترتكز على بند واحد يجري التركيز عليه إلا وهو طريقة إدارة الصراع، وتحريم هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب النضال والمقاومة، بل في إطار الاستجابة لاستحقاقات الرزمة الوطنية الفلسطينية التي ترتكز على إعادة بناء السياسة، والأدوات، ومناهج وطرائق إدارة المعركة الوطنية والصراع مع العدو.

س٥: هل تشكل السلطة بوضعها الحالي إطارا للوحدة، وإذا كان لا ما هو المطلوب منها حتى تصبح كذلك، أم أنها لن تكون؟

ج٥: السلطة لم تشكل يوما الأساس والإطار للوحدة الوطنية، لأن السلطة كنتاج لاتفاق أوسلو جاءت ملائمة للمفهوم الصهيوني الذي تم بناؤه على أساس مشروع الحرف الذي يتعاطى مع شعبنا كسكان في المناطق المحتلة التي كانت إسرائيل تسميها «المناطق المدارة»، والسعي لتشكيل قيادة سياسية محلية بديلة، وأخذت هذه الرؤية مداها في شكل ومضمون السلطة الفلسطينية وانتخاب مؤسساتها، ونحن في الجبهة الشعبية تعاملنا مع السلطة كمعطى ونتاج واقعي وقائمة على الأرض، ممكن أن تتحول إلى كيانية وطنية وسياسية لشعبنا، وأن هذا المعطى يجب وضعه في إطار المؤسسة القيادية الأشمل والتي تعكس مضمون وحدة شعبنا الداخلية وأهدافه وهويته الوطنية، هذه الأداة التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي فلسطيني، وهذه الرؤيا وتحقيق تقدم في الحوار السياسي مع حركة فتح عام ١٩٩٩ والاتفاق على إعادة تشكيل المجلس الوطني وفق النظام الأساسي للمنظمة، هذا التقدم شكل أساسا لحضورنا دورة المجلس المركزي عام ٢٠٠٠ حيث شكل توسيع هذا البند إلى جانب إجراءات إعادة البناء الشامل للمؤسسات الفلسطينية أساسا لعودتنا للمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة.

إن الخلاف البرنامجي ليس سبباً كافياً في الإحجام عن المساهمة في بناء مؤسسات الوحدة

وهنا أقول أن استهداف إسرائيل والسياسة الأمريكية عموما لمضمون الأهداف الوطنية الفلسطينية وتحديدا لحق العودة، يجعل من موضوع إعادة البناء الديمقراطي لمنظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة قيادية للشعب الفلسطيني حجر الزاوية في برنامج المواجهة الوطنية لمخططات التحالف الأمريكي الصهيوني، الموجهة أساسا لتصفية قضيتنا الوطنية الفلسطينية. وبالتالي فإن بناء الأساس يضع موضوعيا وفي إطار خطة منهجية عمليات بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في سياق بناء أدوات المواجهة والصمود الوطني الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بموقف الاخوة في القوى الإسلامية المتحفظ أو الرافض للمنظمة كأداة قيادية، فإن الشروع الجدي بإعادة البناء الديمقراطي، وعلى قاعدة الانتخابات الديمقراطية كآلية يسقط التحفظات من زاويتين: الأولى أن الانتخابات ستعطي كل قوة وزنها إذا ما استندت لقانون ونظام عصري ديمقراطي ووطني. والثانية إن الخلاف البرنامجي ليس سببا كافيا في الأحجام عن المساهمة في بناء مؤسسات الوحدة فإما أن

تكون أغلبية ويكون برنامجك هو الموجه أو أن تكون معارضة فاعلة وإيجابية.

ولأن الظروف ليست جاهزة لتحقيق هذه النقلة، فإن بناء قيادة وطنية مؤقتة ترتكز على قاعدة التوافق على البرنامج السياسي، وآليات البناء يمكن أن تمهد لبناء رؤية برنامجيه وطنية وقاعدة إجماع لمواجهة التركيز على البناء الداخلي كزاوية في هجوم التحالف الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف قطع الطريق على تحويل خطوات البناء الديمقراطي إلى آلية لتكريس حق تقرير المصير السياسية لشعبنا وسيادته على أراضيه.

س٦: هل تشكل المنظمة هذا الإطار، فيما لا زالت القوى الإسلامية تتحفظ عليها، وكيف للمنظمة أن تتسع لكل التلاوين السياسية الفلسطينية؟

ج٦: دون الحاجة لتكرار ما ورد في إجاباتي عن الأسئلة السابقة أقول أن من الطبيعي أن يشكل التناقض مع الاحتلال أساسا لصياغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم إنجاز هذه الطموح نابع أساسا من الاختلاف المنهجي حول الرؤية السياسية الناظمة لإدارة هذا الصراع، لكن التناقض مع العدو بشكل عام ليس سببا كافيا لتحقيق الوحدة الوطنية، فالمعركة الوطنية الديمقراطية تتداخل فيها قضايا النضال الوطني مع المهام الديمقراطية هذا بشكل عام، خاصة وأن أدوات الوحدة وفق المعيار العلمي الاجتماعي تعبير عن التحالف والائتلاف الطبقي العريض التي بقدر ما يوحدها التناقض مع العدو بقدر ما تدير تناقضها الداخلي في إطار هذه الوحدة، وهذا منطقي وطبيعي ومألوف خاصة وأن لكل طبقة أهدافها وتطلعاتها السياسية والاجتماعية، وبالانتقال من العام إلى الخاص، فإن قراءة لوحة تناقضات الواقع الفلسطيني وفي القلب منها تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال، تجعل من ممكنات التقدم والارتقاء نحو الوحدة الوطنية الحقيقية غير ممكنة بدون أن نقطع أشواطا على صعيد البناء الديمقراطي الداخلي لأدوات القيادة والنضال الوطني الفلسطيني، وتخلفنا مده ناهزت أكثر من سنة من عمر الانتفاضة أفقدنا القدرة على وضع الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية في موقع الاستفادة من كل طاقات ومصادر قوة شعبنا وهو ما أوصلنا إلى هذه

لدينا ملاحظات عديدة وجوهرية على قانون الانتخابات للمجالس المحلية

الدعوة لتفعيل الطابع الشعبي للانتفاضة توجب ألا نكتفي بشن حملة بل وأن تتخذ إجراءاتها لتفعيل كافة مؤسسات المجتمع

الحال المأزوم على المستوى الوطني، كما أن استمرار المراوحة في هذا الإطار تنذر بتفاقم الأزمة ليس بالضرورة بانتصار طرف على آخر بل بفقدان أطراف الخلاف لركيزة القوة الفلسطينية المعبر عنها بقطاعات شعبنا، وتولد مناخات الإحباط ليصبح هنا المنتصر والمهزوم على قدم المساواة في الهزيمة.

س٧: أعلن الرئيس عرفات عن شهر كانون الثاني موعدا للانتخابات التشريعية، وشكل لذلك لجنة الانتخابات المركزية، ترى هل ظل متسع لإجراء هذه الانتخابات، وتحت أي شروط يمكن أن تشاركوا فيها؟

ج٧: «خريطة الطرق» والموقف الأمريكي وحل الكنيست الصهيوني أجابت على سؤالكم، أما حول السؤال الثاني فليس لدينا في الجبهة أي شروط حزبية خاصة فنحن لا ننطلق في تحديد موقفنا من مصلحتنا الحزبية بل من احتياجات النضال الوطني الفلسطيني العام.

لذا فإن الشروط التي نتمسك بها تشكل جوهر الشروط الوطنية التي يجب توفرها للانتخابات التشريعية الفلسطينية، لتشكل هذه الانتخابات جزءا من برنامج المقاومة وآلية عملية لتكريس حقنا في تقرير المصير والسيادة والعودة وهذه الشروط كما نراها في الجبهة هي:

- أن تشكل الانتخابات آلية ديمقراطية لبناء منهجي لكافة مرجعيات القرار الوطني الفلسطيني العام، وتضعها في إطار منهج يحقق الترابط المنطقي والتكامل في أدائها لوظائفها المحددة، فمرجعيات القرار الوطني بعد نشوء السلطة الفلسطينية تم تعويمها، مره يكون المجلس التشريعي، ومرة مجلس الوزراء، وتارة اللجنة التنفيذية، وأخيرا القيادة الفلسطينية هذا المفهوم المعوم لا يحمل أي مقوم من مقومات المؤسسة العامة. وحتى يتحقق هذا الانسجام يجب أن نبدأ ببناء المرجعية الأم م.ت.ف. ونحدد موقع ووظيفة السلطة وأدواتها التشريعية والتنفيذية فيها أين يبدأ دورها وأين ينتهي، وهنا نضمن الحفاظ عل وحدة الشعب والقضية والهوية، ونضمن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية يتحدد فيها وبشكل دقيق مفهوم الأغلبية والأقلية وفق ما يراه الشعب وليس كما تحدده الأقلية.

- ما يحقق هذا الهرم التنظيمي القيادي توفير ركيزتين الأولى الإعلان الدستوري الذي يلحظ في صياغته بل ويعبر عن وحدة شعبنا من جهة ومن جهة أخرى يضع الأساس للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، بديلا من أن يكون اتفاق أوسلو الانتقالي مرجعا وأساسا قانونيا لها. والركيزة الثانية رسم آليات تفعيل البند الثاني من المادة الخامسة للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الذي يحدد «الانتخابات المباشرة» أساسا لاختيار عضوية المجلس الوطني وإن تعذر ذلك فالتعيين وذلك عبر تحديد عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وتوزيعها على مناطق تجمعات الشعب الفلسطيني، وحصر عضوية المجلس الوطني في الداخل بالأعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي هذا العدد الذي لا يقبل إضافات من أي مرجعية أو مصدر قرار، وتحديد الأماكن التي يمكن تفعيل عملية الانتخاب والتي يتعذر فيها إجراء هذه العملية، والتحديد الكيفي لتوزيع الأعضاء إلى جانب الأساس الجغرافي، ووضع الأسس التي تجعل من عملية التعيين التي لا بد منها تحتكم إلى معيار ديمقراطي وربما تشكل نتائج انتخابات المجلس التشريعي مؤشرا لهذه السياسة.

- الاستناد في إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي في الداخل إلى قانون ديمقراطي عصري يؤسس لانتخابات سياسية يهيأ لولادة نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني جديد، باعتماد التمثيل النسبي أساسا لهذه الانتخابات وليس نظام الدوائر التي تكرس العشائرية والجهوية، ورفض أية شروط أو إملاءات خارجية مهما كان مصدرها لتقييد حرية المشاركة في هذه الانتخابات لأي فرد أو قائمة أو حزب، فالنظام السياسي الفلسطيني يجب أن يستجيب أولا وأخيرا لاحتياجات الشعب الفلسطيني وليس لأي قوة أخرى.

- والأمر الأكثر إلحاحا ويجعل الانتخابات الفلسطينية ممكنة هو جلاء الاحتلال، ولأن مهمتنا الأساسية هي التحرر الوطني وطرد الاحتلال وليس الانتخابات، وحتى لا نقع في مطبات وأشراك العودة للاتفاقات الانتقالية وأسس المفاوضات السابقة، فإن على المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة أن تقوم بواجباتها بإجبار إسرائيل على تنفيذ قراراتها المتعددة التي دعت إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، والإشراف الدولي المؤقت خلال مرحلة انتقالية من أجل تأمين الحماية الدولية لشعبنا، وتوفير المناخ الذي يوفر للانتخابات الفلسطينية حريتها وعدم تدخل الاحتلال وإجراءاته من جهة ونزاهتها من خلال الرقابة

الدولية المحايدة من جهة أخرى، ويحقق للدور الدولي وظيفته المنسجمة مع مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وليس كما ورد في «خريطة الطرق» شكلا للوصاية والانتداب، وضمان التزام السلطة باحتياجات الأمن الصهيونية باعتبارها مرجعية محددة لعملية السلام في المنطقة ويحول الانتخابات إلى وسيلة لتكريس حق تقرير المصير وبناء دولته المستقلة من خلال البناء الديمقراطي لمؤسساتها ويجعل في نفس الوقت هيئة الأمم المتحدة إطارا ومرجعية لاستكمال المفاوضات لوضع آليات تطبيق إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية التي بدون تطبيقها لا يمكن للأمن والسلام أن يتحققا في المنطقة.

- هذا ما نراه شروطا وطنية عامة لوضع الانتخابات في إطار سياسة مقاومة الاحتلال ونيل حقوقنا الوطنية المشروعة، وهي كما ترون ليست مطالب جديدة بقدر ما هي ترجمة لقرارات المؤسسات الفلسطينية الشرعية وتحديدا قرارات الشرعية وتحديدا قرارات المجلس المركزي في اجتماعه الأخير الذي سبق الانتفاضة. ورب من يقول بأن ما نطالب به ليس واردا في الخطط السياسية الدولية وفي «خريطة الطرق» الأمريكية وربما في «خريطة الطرق» للرباعية غدا، وهنا نقول أن بناء الوضع الفلسطيني الداخلي يحتاج إلى «خريطة الطرق» فلسطينية وليس أمريكية أو إسرائيلية أو غيرها، وأن الانصياع لإملاءات وشروط خارجية ستشكل نقطة البداية لتقزيم الطموح الوطني الفلسطيني إلى مستوى السقف المحدد أمريكيا وإسرائيليا، وأن «خريطة الطرق» الفلسطينية هي بالدرجة الأولى مشروعا نضاليا فلسطينيا لقطع الطريق على كافة المشاريع السياسية التي تستهدف تصفية قضيتنا الوطنية. وربما يقال آخر أن الزج بهذه الشروط سيعني موضوعيا المقاطعة من قبل الجبهة للانتخابات القادمة، وأن ما نطرحه لن يكون مقبول فلسطينيا، وهنا نقول أن هذا مشروعنا الوطني للبناء الديمقراطي الداخلي الذي يشكل أهم اشتراطات برنامج المواجهة الوطني في الظروف السياسية الراهنة، ونحن قوة حية في المجتمع وعلينا النضال من أجل تحويله إلى مشروع رسمي فلسطيني وعندما تتحدد الشروط التي ستعقد على أساسها الانتخابات سنحدد موقفنا الملموس، أولا على ضوء ما تم إحرازه والأهم من ذلك ثانيا الموقف الذي تمليه علينا المصلحة الوطنية العليا، فالمقاطعة المسبقة أو القبول الكسول وجهان لموقف سلبي واحد، الأول يقود إلى العدمية ويرفض النشاط والنضال كأساس لتحقيق متطلبات الشعب والثاني تعبير عن العجز والتذيل لأصحاب القرار. فتركيزنا اليوم يجب أن يكون محوره تحويل هذه الشعارات إلى آليات وخطط تعطيها الحياة وتوفر حولها الاصطفاف الشعبي المطلوب. وليس فقط إعلان الموقف بنعم أولا.

يمكن أن نقول لا لـ «خريطة الطرق» ونترجم هذا الرفض إلى خطط وبرامج لدرء أخطارها وقطع الطريق عليها، وبالتالي فتح الطريق للمشروع الوطني الديمقراطي الفلسطيني، الذي يؤسس لتحقيق أهداف شعبنا الوطنية، فالنضال ضد أخطار «خريطة الطرق» يقف في مقدمته النضال ضد أبرز أخطارها المحددة بالتدخل الفظ في شؤوننا الداخلية كأساس لرسم الوعاء والقالب الذي يرسم حدود الطموح الوطني الفلسطيني.

س٨: لا زالت استجابة القيادة الرسمية لدعوات الإصلاح على قدر المطلوب أمريكياً وأوروبياً وإسرائيلياً، كيف تقيمون ما جرى من تغييرات، هل يشكل ذلك جزءا من عملية الإصلاح، وما هي رؤيتكم للإصلاح؟ هل هو داخل السلطة فقط أم في إطارات أخرى؟

ج٨: أولا أوافقك الرأي أن ما جرى من تغييرات فلسطينية رسمية لم تلامس احتياجات النضال الوطني الفلسطيني في ظروفه السياسية الراهنة، وأرى أنها لم تتعدى التغييرات الشكلية التي لم تمس المنهج والسياسة، وأن الشروع بتحقيق الإصلاحات التي أرغب بتسميتها بخطوات البناء الديمقراطي المطلوب بعد أن سجلت سياسات السلطة الفشل بامتياز في كل المجالات تقريبا ووصلنا إلى أعلى درجة من تفاقم وتأزم الوضع الداخلي يتطلب تحديد المرجعية المؤهلة لرسم خطوط وآليات البناء المطلوب، للسياسة، والأدوات، وطريقة إدارة الصراع وإدارة شؤوننا الداخلية، فمن كان السبب الرئيسي في الأزمة لن يستطيع سوى أن يعيد إنتاج الأزمة وليس مؤهلا لشق الطريق التي تقود نحو الإمساك بمفاتيح الحلول، وقد دعونا في أكثر من مناسبة إلى إدارة حوار وطني شامل يضع على رأس أجندته تقييم ومراجعة المرحلة السابقة، واشتقاق السياسة الصحيحة على قاعدة هذه المراجعة، وبناء الوضع الداخلي، وأخيرا تحديد وسائل وأساليب المواجهة، غير أن جميع هذه الدعوات لم تلاقي آذانا صاغية، ومع ذلك نعيد تكرارها ونطالب بوقف عملية الهرولة في المكان أو الخلف وتشكيل قيادة وطنية مؤقتة تجمع في إطارها كافة تعبيرات الشعب السياسية والاجتماعية لتشكل المرجعية التي يعهد إليها رسم برنامج الإصلاح ليشكل هذا البرنامج أساسا لتحقيق الوحدة الداخلية ورص الصفوف لمواجهة العدوان الهمجي العسكري والسياسي الصهيوني الأمريكي. ورؤيتنا للانتخابات، تشكل جوهر برنامجنا للإصلاح الذي يتمخض عنه بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية القيادية، التي تحتكم إلى نظام وعمل المؤسسة وتمتلك الأهلية الكافية لترتيب مجمل الوضع الفلسطيني، أدواته القيادية، ومؤسساته المدنية ومنظماته القطاعية الشعبية، وترسم عملية المسائلة والمحاسبة أساسا في نظام عملها وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب، لا تحارب الفساد في محاكمة ومحاسبة رموزه وحسب بل وتوجد المناخ الذي يقي مجتمعنا من الفساد أو على الأقل وبنظرة واقعية يجعل ممارسته صعبة ومستعصية، ويضع ممارسته أمام المسائلة والمحاسبة القانونية.

س٩: لا زلنا نربط عملية الإصلاح الرسمي، بعملية الإصلاح في المؤسسات الشعبية، برأيكم، أليس من الضروري شن حملة لأجل استقلالية المنظمات الشعبية؟ وماذا عملتم لأجل توحيد أجسامها في الداخل والخارج؟ ولماذا لا تشكلون قوة ضغط لإجراء الانتخابات فيها؟

ج٩: الدعوات لإعادة بناء المنظمات الشعبية ديمقراطيا ظلت تراوح في إطار الدعوات التبشيرية، ولم تأخذ طريقها للتنفيذ والترجمة العملية، ولم يواكب عملية النهوض الشعبي الذي عبرت عنه الانتفاضة، نهوضا لدور الأدوات يعكس نفسه على الضرورات الموضوعية لإعادة بناءه الأدوات، إن لم نقل أنها تخلفت عدة خطوات إلى الوراء، وهذا ليس سببه الواقع الفاشي بفعل إجراءات الاحتلال، بل وأيضا القصور الذي يطال جميع القوى والفاعليات في إطار هذه المؤسسات، فلو واكبت النهضة الشعبية العامة نهضة في عمل الأدوات والمنظمات الشعبية، لما كنا في حاجة أصلا لاجترار الجمل حول تفعيل الطابع الشعبي

إن إقدام أمريكا على حماقتها سيوفر ظرفاً موضوعياً لنمو الحركة الشعبية العربية وقواها السياسية المناهضة لبرامج الإمبريالية في المنطقة

للانتفاضة، أين نضال العمال ضد سياسات الاحتلال التجويعية، وأين نضال الطلاب ضد الإغلاق وانتهاك حرمات دور العلم والمدارس والجامعات.. إن وجدت فهي قليلة، وقد اختزل هذا القصور من قبل البعض بمفردات عاجزة وتذمرات تحمل المقاومة المسلحة وما سمي تعسفا بعسكرة الانتفاضة المسؤولية لنظل نراوح في إطار تحويل العجز إلى نظرية.

وفي إطار دعواتنا الصحيحة لتفعيل الطابع الشعبي للانتفاضة يتوجب علينا أن لا نكتفي بشن حملة بل وأن نتخذ إجراءات لتفعيل كافة مؤسسات المجتمع الفلسطيني بمنظماته الأهلية والشعبية العمالية والنسوية والطلابية والمهنية والمجتمعية، فتفعيل الدور الوطني لهذه المؤسسات هو الذي يملي ويطرح ضرورات إعادة بنائها ديمقراطيا.

س١٠: تنادون من اجل إجراء الانتخابات المحلية، هل انتم موافقون على قانون الانتخابات لها، وهل انتم راضون عن التصنيفات للتجمعات الشعبية؟ وماذا بشأن المخيمات؟

• ج١٠: لدينا ملاحظات عديدة وجوهرية على قانون الانتخابات للمجالس المحلية، تطال الصلاحيات، وطريقة الانتخابات، ونظام المركزية للحكم المحلي الذي يقلص من صلاحيات المجالس المنتخبة، والتصنيف للتجمعات السكانية، لكننا مع ذلك تقول ليخرج هذا القانون من الإدراج وليطبق على الأرض ولتجري هذه الانتخابات، فالتحفظات والرفض للعديد من البنود الواردة يجب أن لا تلغي المطالبة بإجراء هذه الانتخابات التي طال عمرها أكثر من الحد المقبول، وكان يمكن أن تشكل نقطة بداية للبناء الديمقراطي الفلسطيني الداخلي، ما يجب أن يشكل رفضا هو دمج سكان المخيمات في انتخابات المجالس المحلية في المدن التي تجاورها أو تقع فيها، لما في ذلك من أهمية يمكن أن تعكس نفسها سلبا على مضمون حق العودة، وهذا يجري معالجته في إطار انتخاب اللجان الشعبية الخاصة في المخيمات، التي يمكن أن تحقق أدوات تصون حق العودة من جهة ومن جهة أخرى لا تحرم سكان المخيمات من الخدمات الأساسية التي تقدمها المجالس المحلية.

س١١: لا زلتم تراهنون على العمق الشعبي العربي في مواجهة المخططات الأمريكية، إلا ترون أن هذا الرهان يحتاج إلى إعادة نظر، وما هو تقييمكم للحركات الشعبية العربية وفعلها؟ وهل بإمكانها أن تقدم أكثر، وما هو السبيل الأنجع لانبثاق طاقتها؟

إن ولادة نوعية جديدة لمركز قيادي اشتراكي ديمقراطي وثوري يعيد الاعتبار لنضال الشعوب من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي

ج١١: الذي يحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة هو دور الأحزاب والتجمعات الشعبية العربية عموما، وليس الدعوات لتفعيل العمق الشعبي، فالتاريخ طرح قيادات وتكوينات سياسية عاجزة، وليس شعوبا، فالعمق العربي الشعبي وإعادة تفعيله يجب أن يشكل جوهر عمل الأحزاب والقوى والتجمعات الشعبية العربية خاصة في هذه المرحلة التي تقع فيها المنطقة تحت طائلة التهديد الأمريكي المتواصل، في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب الذي حدد حلقته الثانية بعد أفغانستان على منطقتنا العربية على العراق، فإذا كانت الحكومات والحكام عموما يرتجفون خوفا من هدير الطائرات والبوارج الأمريكية، التي تسير وفق أنغام ترددات الإدارة الإمبريالية المولعة بالحرب، والتي رأت في أحداث أيلول من العام الماضي ذريعة لإحياء ملفاتها وخاصة في منطقتنا لاستكمال رسم الشرق الأوسط الجديد في إطار إعادة ترتيب العالم الجديد وقوانينه ومفاهيمه في ظل احتياجات العولمة الإمبريالية فإن ذلك يعني موضوعيا، أن الأسابيع الثمانية التي واكبت محاولات أمريكا لإجبار العالم على المشاركة معها بالحرب أو توفير الغطاء الدولي لها، كان يفترض في مثل هذه الظروف أن تكون شوارع العالم العربي مائجة لتشكل خطا دفاعيا وقائيا يكبح شهية أمريكا وبريطانيا للحرب على أمتنا، كما أن استحسان السلوك التكتيكي للعراق، أو الضغط عليها من قبل الحكومات لقبول قرار مجلس الأمن إذا كان سلوكا طبيعيا للحكام، كان يجب أن يقابله فعل شعبي مواز لمظاهرة المليون شخص في إيطاليا لأنصار مناهضة العولمة، إذا فالمطلوب هو تفعيل الدور وليس إعادة مراجعته أو التراجع عنه.

ونقطة البداية في هذه الطريق هو نقل قرارات التجمعات والمؤتمرات الشعبية العربية إلى حيز الترجمة والنزول للشارع مهما كانت الأعداد، وتعميم التجارب الناجحة للجان مقاومة التطبيع ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية، فثمة جهد شعبي وثمة وجه مشرق، فالموقف الشعبي العربي في حال تحوله إلى برامج عمل في الشارع من شأنه ليس فقط أن يجبر الحكومات لرفع سقف ممانعتها للحرب ضد العراق والأمة العربية، أو للجم ممكنات أن تكون أدوات في آلة هذه الحرب، بل سيشكل إنذارا مسبقا لأمريكا ستأخذه في حساباتها قبل إقدامها على أية مغامرة.

س١٢: لم تنفك أمريكا عن مواصلة حملتها المحمومة على العراق، ماذا يبيت الأمريكان من وراء ذلك، وما هو الدور الصهيوني المتوقع؟ وما هو الدور العربي الرسمي العربي المطلوب و احتمالات ردة الفعل العربية شعبياً ورسمياً؟

ج١٢: إذا كان إخفاق أمريكا النسبي في فرض العقوبات على حكومة وشعب العراق في فترة ما قبل ١١ أيلول قد أجبرها على تأجيل مخططاتها في المنطقة العربية، فإن أحداث أيلول ورفع شعار محاربة الإرهاب وفرت ظروفا جديدة لإعادة وضع هذا الملف في المرتبة الثانية بعد تصفية حساباتها المباشرة مع نظام طالبان، وأهداف نظام العولمة الجديد كما تراه أمريكا، هو إطباق السيطرة الشاملة العسكرية والسياسية والاقتصادية على المنطقة العربية والسيطرة مع منابع النفط، وإعادة ترتيب الوضع الأمني والسياسي الإقليمي بالاستناد على الكيان الصهيوني كدولة مهيمنة على الإقليم، وهنا تحقق هدفين الأول لإسرائيل في درء أخطار الانتفاضة وتمكينها من أن تلعب دور القوة الإقليمية العظمى في المنطقة ومواجهة تنامي الميول الشعبية المعادية لأمريكا ونظام العولمة في المنطقة العربية. وسيكون الكيان الصهيوني هو المستفيد الثاني بعد أمريكا من هذه الحرب، ومع أن التحركات الوقائية الشعبية

العربية لم تتحول إلى قوة في الشارع العربي غير أنني أجزم أن إقدام أمريكا على حماقتها سيوفر ظرفا موضوعيا لنمو الحركة الشعبية العربية وقواها السياسية المناهضة لبرامج الإمبريالية الأمريكية في المنطقة. أما على المستوى الرسمي وإن كان الفعل الشعبي سيكون له صداه على قرارها، فأقول إنه لن يكون أعلى من درء أخطارها على ذات كل نظام عربي إن لم يكن مشاركة البعض فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والعديد من التصريحات أشارت لذلك.

س١٣: المظاهرات التي عمت بلدان أوروبا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا ضد العدوان المحتمل على العراق، تشير إلى وعي عالمي بالسياسة الأمريكية الجديدة، ترى ما هي ركائز هذه السياسة؟ ما هي ركائز السياسة المناهضة لها؟

ج١٣: هذا دليل على أن انتصار الإمبريالية العالمية في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وباقي دول المنظومة الاشتراكية، لم يلغ التناقضات الموضوعية الكامنة في جوهر النظام الرأسمالي العالمي، فغياب الاتحاد السوفيتي كقطب في الصراع الدولي وكمركز لمعسكر الثورة العالمية خلق فراغا، من الطبيعي أن تسعى الحركات الثورية والديمقراطية والمؤسسات الدولية الأهلية، لملئه للنضال ضد الرأسمالية الاحتكارية في طورها الجديد (العولمة)، وكبح جماح سعيها المحموم لإدارة الحرب ضد الشعوب المضطهدة وجعلها مجرد ملحق تابع وعبد لتنفيذ سياستها وزيادة أرباح الطغم المالية المهيمنة على الشركات الاحتكارية الدولية.

والمظاهرات في بلدان أوروبا وغيرها، وإن كان عنوانها المباشر مناهضة الحرب ضد العراق والسياسة الأمريكية، غير أن محركها وأهدافها أوسع من الاحتجاج على السياسة الأمريكية ضد العراق بل النضال ضد مجمل الركائز السياسية للعولمة الإمبريالية الساعية لتوظيف نتائج الثورة العلمية التكنولوجية في تعميم ثقافة الحرب، وتعميق الانقسام والفوارق بين الشعوب، وتشويه مضمون الثقافة الإنسانية، والعلاقات بين الأمم والشعوب، إنها نواة لاصطفاف ثوري جديد، تقدمي وإنساني ومقدمة لبناء مركز دولي لقوى الثورة في العالم. ومعاديا

لابد من ابتعاد فلسطيني رسمي عن سياسة إعادة إنتاج الوهم وانتظار الخلاص على أيدي حكومة بقيادة حزب العمل.

أزمة الكيان الصهيوني التي أدت لانهيار الحكومة وحل الكنيست هي دليل عقم سياسة الاحتلال لكبح جماح الانتفاضة والمقاومة الوطنية.

للرأسمالية، كنظام دولي مأزوم ومن أجل بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي، يقوم على أساس احترام حقيقي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويوفر أسس تحقيق السلام والأمن والاستقرار، والتقدم الاجتماعي وعدم احتكار منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وتحويلها إلى أسلحة بيد طغم احتكارية دولية وظيفتها كبح تطلعات الشعوب نحو التحرر والديمقراطية، وتحقيق التكامل الإنساني الضروري والطبيعي بين الحضارات الإنسانية في الكون.

ومع إدراكنا لما يتسم به هذا التجمع الدولي الوليد، المناهض لسياسة العولمة من عدم الانسجام الإيديولوجي، وبالتالي السياسي وغياب الأداة التنظيمية القيادية، غير أننا على قناعة بأن ولادة هذه الجبهة العالمية للثورة واتساع رقعتها لتشمل كافة أرجاء الكون يحمل في إطاره مقدمات ولادة نوعية جديدة لمركز قيادي اشتراكي ديمقراطي وثوري مؤسس على وحده أيديولوجية وسياسية تعيد الاعتبار لنضال الشعوب من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي.

س١٤: انتهت اسطوانة تهديدات حزب العمل بالخروج من حكومة الوحدة الصهيونية، فقد فعلها بيرس وبن إليعزر، ويتجه شارون نحو تشكيل حكومة ضيقة، ترى أين سيصل الكيان الصهيوني بقادة مثل شارون، موفاز، ليبرمان؟ وما هي انعكاسات ذلك على الوضع الفلسطيني، رسميا، وشعبيا.

ج١٤ الأزمة السياسية التي يعيشها الكيان الصهيوني والتي أدت لانهيار الحكومة وحل الكنيست الصهيونية، هي دليل لعقم سياسة الاحتلال لكبح جماح الانتفاضة والمقاومة الوطنية لشعبنا، وتأكيد فشل أي سياسة قادمة تدير ظهرها للحقائق والوقائع التي يفرضها واقع الصراع الفلسطيني العربي الصهيوني، وهي بالتالي إحدى النتائج المباشرة للانتفاضة الفلسطينية، وبتشكيل الحكومة الصهيونية التي تحمل في إطارها تناقضات حزب الليكود واليمين المتطرف العنصري الصهيوني، فإن الطابع الغالب على هذه الحكومة سيكون ازدياد حدة المنافسة بين رأسي حزب الليكود شارون ونتنياهو، في ميدان قمع الانتفاضة والشعب الفلسطيني، ولعل في إعلان شارون لاعتبار اتفاق الخليل ليس قائما، لا تحمل في طياتها تصعيدا للحرب ضد الشعب الفلسطيني وحسب، بل وأيضا توجيه نقد لخصمه نتنياهو المسؤول عن توقيع هذا الاتفاق، وعليه فإن الأزمة السياسية للكيان الصهيوني ستتعمق وستعكس نفسها على جميع الأحزاب الصهيونية وهذا يوفر ظروفا جديدة للنضال الوطني الفلسطيني، صحيح أنها ستكون صعبة وقاسية، غير أنها وفي نفس الوقت توفر فرصا موضوعية لتحقيق إنجازات ملموسة على الصعيد الدولي، بخلق ظروف عزلة نوعية للكيان الصهيوني إذ أن المؤشرات الأولية ترجح عودة حزب الليكود والاصطفاف اليميني للحكومة الصهيونية القادمة.

وهنا يتوجب إعادة التأكيد على ضرورة الابتعاد الفلسطيني الرسمي عن سياسة إعادة إنتاج الوهم وانتظار الخلاص على أيدي حكومة بقيادة حزب العمل لاحقا وتوظيف كل جهودها في هذا الإطار، إذ يكفي تجربة عام ١٩٩٩ بالاستثمار الخاسر أوراق القوة الفلسطينية في بورصة الانتخابات الإسرائيلية، فالأزمة التي تعيشها حكومة إسرائيل، وعدم استعداد أي حكومة كانت ليكودية أو عمالية أو حتى وحدة وطنية، للتنازل عن ثوابت السياسة الصهيونية العامة حول الحدود والاستيطان والقدس واللاجئين ستجعل أي مراهنة جديدة محكوما عليها بالفشل قبل أن تبدأ، وعليه أرى أن:

التكتيك الفلسطيني يجب أن يرتكز إلى ثوابت أولها: حشد عناصر القوى الكامنة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الوطنية والشعبية واستنهاض استعدادات الجماهير وتوظيفها في إطار المقاومة الشعبية.

ومن ثم إعلان الرفض الصريح لـ «خريطة الطرق» وأي مشروع يقود نحو العودة لسياسة الحلول الانتقالية والمرحلية والمطالبة الواضحة والصريحة بضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وأخيرا، وضع العالم والمجتمع الدولي أمام التزاماته بتأمين حماية دولية لشعبنا من خلال قيام الأمم المتحدة بدورها في ترجمة قراراتها، وإلزام إسرائيل باحترامها باعتبارها المرجعية إطارا وقرارات لأي عملية تفاوض تستهدف تحقيق تسوية متوازنة تفتح الطريق نحو تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

هذه الثوابت هي وحدها التي تستطيع تحويل التراكمات الجدية للنضال الوطني الفلسطيني إلى إنجازات حقيقية وأي سياسة أخرى لن تقود سوى إلى تبديد هذه التراكمات.

انتفاضة التحرير والعنف الثوري

د. محمد علي الصالح
باحث سوري من مهجري القدس المحتلة عام ١٩٤٨

كثر اللغط مؤخرا حول العمليات الاستشهادية، واستخدام العنف في الكفاح الفلسطيني بشكل عام. بل ذهبت بعض الفصائل الفلسطينية المقاومة إلى شجب العمليات الفدائية في العمق الإسرائيلي، داعية في الوقت نفسه إلى الاكتفاء بمهاجمة تجمعات العدو العسكرية والمدنية المتواجدة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع فقط. كذلك، فعل بعض الشخصيات الفلسطينية الذين وقعوا نداء نشر في الصحف بمبادرة من مسؤول القدس في منظمة التحرير الفلسطينية سري نسيبه وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، ينتقدون فيه العمليات الاستشهادية. ويطلبون فيه ومن بينهم الدكتورة حنان عشراوي أن «يراجع الذين يقفون وراء العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين في إسرائيل حساباتهم ويتوقفون عن الدفع بشبابنا إلى القيام بهذه العمليات». كما اعتبروا أن الدفع باتجاه التناحر الوجودي بين الشعبين في الأرض المقدسة سينتج عنه الدمار والهلاك لكافة أبناء المنطقة.

أما على الصعيد العربي الرسمي، فحدث ولا حرج. فالعنف في رأيهم مرفوض «بجميع أشكاله»، أي عنف القاهر والمقهور على حد سواء. كذلك حال الدولة الأعظم التي صرح وزير خارجيتها في مقابلة مع صحيفة الحياة، أنه «لو لم تكن هناك عمليات انتحارية، لو لم تكن هناك سيارات مفخخة، لو أن الإرهاب توقف فورا، لكان من الممكن تحقيق الكثير بسرعة، بسرعة..».

أما ما شد انتباهي فمقالة نشرتها «السفير» بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٤، للكاتب اللبناني السيد توفيق شومان بعنوان «الانتفاضة والمقاومة: مقاربة استراتيجية»، قام من خلالها بمقارنة بين التجربتين الفلسطينية واللبنانية، مع اعترافه مسبقا «بسعة الفروقات والتمايزات والخصائص التي تبعد سلامة ودقة المقاربة». وأخطر ما في هذه الدراسة أن الكاتب انطلق في مقارنته هذه من فرضية «الخاتمة التراجيدية للانتفاضة الفلسطينية» كما أسماها، وبالتالي حكمه المسبق الذي استدعى إجراء مثل هذه المقاربة. فالتسرع برأيي في إعلان الموت السريري للكفاح الفلسطيني بعد سقوط مخيم جنين وإعادة احتلال العدو لكامل الضفة الغربية، لا يخدم جدية البحث والعبر الواجب استخلاصها لمتابعة الكفاح حتى التحرير. بل إن إطلاق مثل هذه الأقوال يعكس، كما سنرى لاحقا، ثغرات في المفاهيم «الاستراتيجية» التي بنى الكاتب افتراضاته عليها، لا تقل خطورة في بعض ما قال عما ورد في نداء بعض الشخصيات الفلسطينية، مع حسن النية الواضح لديه ولهفته على القضية بعكس هؤلاء الآخرين الذين يتجاهلون أن شعبهم الفلسطيني موجود بالفعل في فترة صراع على الوجود، وأن الذي يرفض الآخر حتى الآن ويريد الحلول بدلا عنه هم حملة تلك الأيديولوجية الإحلالية والعنصرية.

أنا معه، عندما يقول أن التجربة اللبنانية بلورت خطابا سياسيا وهدفا عسكريا لا يكتنفه الغموض، كما أن المقاومة اللبنانية قد حصرت نشاطها، أقول هنا وبطبيعة الحال، في المناطق المحتلة المشمولة بالقرار الدولي رقم ٤٢٥، بينما التجربة الفلسطينية قد راوحت بحسب رأيه على غموض الأهداف وغياب المشروع حتى في بعده المرحلي، ذلك أن كل فصيل فلسطيني له تصوره في إدارة المعركة وله أهدافه ومشروعه، بحيث يمكن القول أنه كان لكل فصيل فلسطيني انتفاضة. هذا الغموض في التجربة الفلسطينية عائد أيضا، برأيي، إلى ضبابية القرار ٢٤٢ المتعلق بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبتفسيراته المختلفة أمام وضوح القرار ٤٢٥ الذي طالب بسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة بدون قيد أو شرط. مما ساهم إلى حد كبير في تشكيل هذا الخطاب السياسي الواضح، وبالتالي، تهيئة رأي عام دولي متسامح أو متفهم لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، بينما هو أقل تسامحا منذ البداية وكما نعلم كلنا، إلى كل ما يمت مباشرة إلى الصراع القائم حول فلسطين نفسها (بسبب عقدة الذنب التي يشعرون بها في الغرب تجاه ما قاموا هم به ضد اليهود الأوروبيين). كذلك، فإن الفارق الشاسع بين الاحتلال العسكري للجنوب اللبناني والاحتلال الاستيطاني للعدو في الضفة والقطاع، ليس فقط من حيث طبيعة تواجده المدني والعسكري عليهما، بل نظرته إلى تلك الأرض المحتلة في فلسطين عام ١٩٦٧، كونها، في رأيه، تشكل هي أيضا جزءا لا يتجزأ من «تراثه» الجغرافي التاريخي وبالتالي لا يرتبط مصيرها بالضرورة بمن يعيش عليها الآن من «غير اليهود». كل ذلك، لا يتطلب فقط الاختلاف الكبير في طرق المعالجة. بل، إن الكلام عن الأداء العسكري للانتفاضة وكيفية التوظيف السياسي والاستراتيجي له، يمتد بالمنطق إلى ما وراء فلسطين الانتداب، وليس بمعزل عن الأداء السياسي والعسكري العربي لدول الطوق. هذا، إذا أردنا استكمال النقاش. لكن، سنكتفي الآن بالكلام عن التجربة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية.

يستخدم الأستاذ شومان في مقالته مفهوم «استراتيجية» العمل في التجربتين خارج السياق المتعارف عليه في حروب التحرير الشعبية على الأقل. ويخلط بسهولة بين مفهومي التكتيكات القتالية المتبعة أو المتوفرة آنيا، والأهداف الاستراتيجية البعيدة لحرب التحرير عندما يقول، إن «أول الكلام يستمد مرتكزه من كيفية صناعة القوة أو توازن الرعب» كما أسماه، مما يؤدي، يقول متابعا: «إلى استحضار نموذج التوظيف الاستراتيجي لصواريخ الكاتيوشا في الجانب اللبناني مع القنابل البشرية في الجانب الفلسطيني».

ويستمر قائلا، إنه على الجانب اللبناني قام استخدام سلاح الكاتيوشا على التقنين والتهديد والردع في استخدامه، مما جنب المقاومة الإسلامية مواجهة كلاسيكية مع الجيش الإسرائيلي وأثمر في تشكيل رأي عام في الدولة العبرية ضغط على صانع القرار السياسي والعسكري. بينما «الانفلاش»، على حد تعبيره، في استخدام القنابل البشرية على الجانب الفلسطيني، أفقده مهمة التوظيف السياسي والاستراتيجي لها. وبالتالي يقول متابعا، أقفل باب الخيارات أما الإسرائيليين. كما أن هذا الإفراط حسب رأيه، أسفر عن تقصير أمد المعركة «جراء اندفاع إسرائيل إلى استنفار عناصر قوتها الغالبة وتحويلها الحرب إلى حرب كلاسيكية لها فيها قدرة التفوق والتحكم والضبط».

هناك أيضا استخدامه العجيب لمفهوم «الملاذ الآمن» في حرب العصابات، عندما يقول أنه على الجانب اللبناني، عملت المقاومة على إبعاده قدر الإمكان عن مسرح العمليات العسكرية، بتجنب خوض الحرب المفتوحة، والانفلاش في استخدام الكاتيوشا، بينما جرد توظيف القنابل البشرية الفلسطينيين من ملاذهم الأمن، وهي المناطق (أ)، التي تم تحويلها إلى ساحة حرب يومية، واستطرادا إعادة احتلالها. هكذا بدل أن يتحول السلاح «الاستراتيجي» الفلسطيني، على حد تعبيره، إلى سلاح رادع للإسرائيليين، انقلبت ارتداداته سلاحا فاتكا بالفلسطينيين أنفسهم. وواضح من العرض السابق، أنه لا يمكن ولا بأي حال من الأحوال اعتبار المناطق (أ) الفلسطينية «ملاذا آمنا» بالمفهوم المتعارف عليه والمستقى من تجارب حروب التحرير الأخرى، كما سنرى لاحقا.

وللرد على هذه التحليلات والخواطر، لنستذكر معا وبسرعة بعض الخطوط العريضة والمستمدة من تجارب حروب التحرير والاستقلال المشابهة لدى الشعوب الأخرى، على الأخص التجربة الجزائرية. ليس فقط لأن أكثر من مليون مستوطن فرنسي كانوا يقيمون يومها على أرضها، بل أيضا لأن فرنسا نفسها كانت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وهو ما تتجه إليه الأمور حاليا في الأراضي المحتلة عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ على حد سواء.

أما التجربة الأخرى الأكثر قربا من التجربة الفلسطينية، فهي التجربة القبرصية في حرب الاستقلال بزعامة «غريفاس» ضد الاستعمار البريطاني، أولا للطبيعة الجغرافية المشابهة وضيق مساحة قبرص التي لا تتجاوز ٩ آلاف كم مربع، وثانيا لكون ٢٠٪ من السكان هناك من أصول تركية كانوا يعادون استقلال قبرص ويتعاونون مع المستعمر البريطاني.

تتميز الحرب الفدائية (حرب التحرير أو حرب العصابات) بنموذجين أساسيين:

- حرب فدائية قائمة بذاتها ولذاتها، تعتمد ما يدعى «الاستراتيجية غير المباشرة»، وهدفها تحطيم العدو نفسيا وإنهاك قواه بضربه في كل مكان وزمان وبدون توقف كوخز الإبر، وخلال فترة زمنية طويلة.
- حرب عصابات تشكل مرحلة من حرب كلاسيكية أوسع، وتجري ضمن إطار خطة استراتيجية شاملة، وهدفها الانتصار على العدو عسكريا، كما حدث في الصين وفيتنام.

وبديهي أنه في الحالة الفلسطينية، فإننا نتعامل مع الحالة الأولى من الحرب الفدائية. وهدفها الاستراتيجي، كما قلنا، هو قهر العدو نفسيا بزعزعة استقراره الداخلي، وإشاعة البلبلة في صفوفه، وتغذية التوترات الداخلية في مجتمعه بإنهاكه اقتصاديا، ومنعه في نفس الوقت من القضاء على قوى المقاومة. كل ذلك، في سبيل بلوغ الهدف السياسي المنشود في التحرر والاستقلال. ويلعب العامل الزمني في ذلك دورا كبيرا إن لم يكن أساسيا، بمحاولة استنزافه ضمن فترة زمنية طويلة. هكذا، كان الحال خلال حرب استقلال قبرص والجزائر. فحرب التحرير الجزائرية استمرت كما هو معلوم سبع سنوات جابه الجزائريون خلالها جيشا قويا تعداده قرابة نصف مليون جندي دون أن يتمكنوا من سحق الشعب الجزائري والانتصار عليه عسكريا. لم ينتصر أحد من الجانبين على أرض المعركة ولم يكن هناك هازم ومهزوم بالمفهوم العسكري. بل حرب استنزاف للجانبين، انتصر في نهايتها الجانب الذي أبدى إصرارا وعزيمة وروحا قتالية أكبر نابعة من إيمانه المطلق بعدالة قضيته.

في مثل هذا النوع من الحروب، تنتهي الحرب أيضا عندما يشعر العدو لأسباب عدة أن استمراره في احتلال الأرض أصبح مستحيلا، وأن مصلحته نفسها تقتضي أن ينهي هذا الصراع وأن يعترف بسيادة الشعب صاحب الأرض وأن عليه أن يرحل.

أما حرب التحرير القبرصية فتميزت منذ يومها الأول وحتى يومها الأخير بخوض حرب فدائية في المدن والأماكن المأهولة خصوصا. وكان عمادها مجموعات مداهمة وتخريب تعمل وراء خطوط العدو وعلى الأخص داخل المدن. ويتميز هذا النوع من الحرب الغوارية، بأن رجال حرب العصابات فيها يعتمدون صيغة الهجوم في كل الظروف والأحوال، متجنبين حرب المواقع والصدام الجبهوي مع العدو، متمتعين بمرونة قصوى في التنقل لتجنب تطويقهم، ودراية كبيرة في نصب الكمائن.

والهدف من وراء ذلك كله ليس تحقيق نصر عسكري حاسم على عدو متفوق عدة وعددا. بل القيام بمناورات إنهاك واستنزاف له، لإجباره على قبول شروط يعتبرها هو قاسية جدا، بعد دفعه إلى بعثرة قواه على عدد متزايد من النقاط الدفاعية ونشرها على مساحات واسعة بقصد ضعضعة توازنه وإفقاده ميزة تفوقه المادي.

وإذا كان النصر العسكري لا يشكل هدف الحرب الفدائية التي نحن بصددها، فإن التعبئة المعنوية والحرب النفسية في مثل هذا النوع من الكفاح المسلح تلعبان دورا متميزا. إذ أن قدرة الشعب المقاوم على البقاء والاستمرار في الكفاح لزمن طويل، تستدعي التعبئة المعنوية المستمرة لمدنييه وعسكرييه على حد سواء. بالمقابل، يستلزم إنهاك العدو واستنزافه، شن حرب نفسية عليه دون هوادة، على أرض المعركة نفسها وأمام الرأي العام العالمي وحتى عقر داره.

أما التعبئة المعنوية للشعب المكافح فيجب أن تكون قادرة على تحريك مشاعره الوطنية أو الدينية أو الاجتماعية أو كلها معا دعما للصراع القائم. كما يجب أن تتمحور هذه التعبئة حول الحق بالمقاومة وأن تخلق لدى المقاومين تصورا مؤكدا ومتفائلا بالنصر النهائي لن قدرهم أن ينتصروا. ليس لأنهم الأقوى بل من قبيل «لأن الله معنا»، وأن التاريخ مسير وليس مخيرا من أجل تحقيق الهدف المرجو دون مهادنة أو مساومة أو تسوية أو تردد.

واستخدام العنف الثوري في الحرب الفدائية ضد المحتل، أساسي في التعبئة المعنوية للشعب المكافح، وفي شن الحرب النفسية على العدو، على حد سواء. فالعنف قضية حتمية للتخلص من الاحتلال والاستعمار. ومحاربة المحتل حدث عنيف دائما. إن بين المستعمر والمستعمر مبدأ التنافي المتبادل، والإرادة الثابتة التي تسعى إلى النصر، لا يمكن لها أن تنتصر إلا إذا استخدمت جميع الوسائل ومنها العنف. فالعنف الذي يستخدمه المحتلون والمستعمرون لتحطيم الحياة الاجتماعية لدى الشعوب المستعمرة يولد بالمقابل لدى المقهورين الرغبة العنيفة لهدم كل ما يتصل بالغاصب المحتل. فالمعركة مع المستعمر ليست معركة عقلانية بين وجهتي نظر. إنما هو تأكيد عنيف لا علاقة له بالقيم الأخلاقية والإنسانية أو بالمنطق المجرد أو بالمطلق. إذ أن محور الصراع يدور حلو محور الكيان الوطني أو إزالة الاحتلال والاستعمار. والقضاء على الاستعمار لا يتم بعملية سحرية أو بتفاهم ودي. عملية الإحلال هذه (إما الاستقلال أو بقاء الاستعمار) لا يمكن أن تتم اعتباطيا، بل تأتي نتيجة نزاع طويل ومرير بين الطرفين.

وبما أن النصر الوحيد المتاح في مثل هذه الحروب هو النصر المعنوي، فلا أهمية لنوعية الوسائل المستخدمة فيها من قتالية أو معنوية،

أخلاقية كانت أو لا أخلاقية، حتى الكذب طبعا، شرط أن تلبي هذه الوسائل أغراض الحرب النفسية بفاعلية مرتفعة.

أما الشروط الواجب توفرها لإقامة ما يدعى بالملاذ الآمن في الحرب الغوارية أو حرب العصابات، فهي:

- الشرط الأساسي الأول، هو السعي إلى تشكيل جيش تحرير في الملاذ انطلاقا من التشكيلات الفدائية المتواجدة هناك أو حتى من فلول وحدات نظامية كانت قبلها تشكل جزءا من جيش كلاسيكي سبق أن هزم، مثلا، في حرب نظامية وتشتت. كل ذلك، بقصد هزيمة العدو عسكريا في نهاية الأمر كما حدث في الصين وفيتنام. هذا هو المبرر الأساسي لإقامة «الملاذ الآمن». أما إذا كانت وحدات المقاومة سيئة التسليح أو غير موجودة أصلا، فلا مبرر من إقامة مثل هذا الملاذ.

- الشرط الأساسي الثاني، هو وجود تواصل وثيق بين الوحدات الفدائية وسكان الملاذ من المدنيين تسمح بالتعبئة العامة من أجل هزيمة العدو عسكريا. ولا يمكن اعتبار المناطق التي تقع تحت سيطرة العدو مباشرة ملاذات آمنة، بل هي مناطق «معادية» لا تسمح بإقامة «ملاذ آمن».

- الشرط الأساسي الثالث، هو أن يمتد الملاذ جغرافيا على مساحة واسعة تسمح بالمناورة العسكرية من كر وفر، وتوفير الأرضية الاقتصادية والمالية لدعم المجهود الحربي في الملاذ المذكور.

وواضح أن الشروط المذكورة أعلاه لا تتوفر في المناطق (أ) الفلسطينية وإن توفر بعضها في الجنوب اللبناني. أما المناطق (أ) الفلسطينية، فهي ليست فقط غير متصلة جغرافيا فيما بينها، بل محاطة من كل جانب بالمستوطنات وطرق المواصلات الالتفافية للعدو التي تخترقها أيضا. مما يفرض وضعا استثنائيا يختلف عن مثيله في الجنوب اللبناني كثيرا، خاصة بعد إعادة احتلال هذه المناطق. وحقيقة الأمر، أن الظروف الجغراسية القائمة في لبنان وخارجه سمحت للمقاومة اللبنانية بهزيمة العدو نفسيا «بإقناعه» في الانسحاب بعد عملية إنهاك واستنزاف طويلين قامت بهما المقاومة الباسلة.

لنعد الآن إلى الحالة الفلسطينية.

إن ما يميز الحالة الفريدة للوضع الفلسطيني هو تلك «الازدواجيات» التي يعيش في ظلها الفلسطينيون:

- وجود سلطة وطنية لحكم ذاتي هزيل خاصة بعد إعادة احتلال الضفة مؤخرا، مازالت معترفا بها دوليا وتتولى التمثيل السياسي على الصعيد الخارجي ولها مؤسساتها «الحكومية» والإدارية.

- فصائل مقاومة في الداخل تعتمد الكفاح المسلح كأسلوب للتحرير لأنها لا تؤمن بالعمل السياسي للسلطة.

- انتفاضة شعبية بدأت بدون توفر قيادة وبرنامج قبل قرابة السنتين تحاول فصائل المقاومة خاصة الإسلامية منها استقطابها وتعبئتها.

- فصائل مقاومة تنتشر بين التجمعات الفلسطينية في الشتات وتتراوح أنشطتها بين دعائية كما في سورية والأردن، أو لها شيء من التواجد المسلح كما في بعض مخيمات اللاجئين في لبنان.

- وجود دولة إسرائيلية تامة السيادة ومعترف بها دوليا وعربيا، قائمة على جزء من التراب الفلسطيني وتحاول ابتلاع كامل الجزء الآخر الذي تبقى من فلسطين التاريخية، ويشكل فلسطينيو عام ١٩٤٨ حوالي ٢٠٪ من سكانها.

وتستدعي هذه البانوراما الفريدة بعض الملاحظات:

إن تشتت الكفاح المسلح الفلسطيني بين اقتصاره على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو امتداده إلى كامل التراب الفلسطيني أو حصر المجابهة على الحراك السياسي والمفاوضات فقط والمتمثل بالسلطة الوطنية، يعكس غياب استراتيجية واحدة وواضحة للتحرير.

ونعني هنا بالاستراتيجية، التمييز بين الرئيسي والثانوي، الرئيسي في هذه الحالة هو استراتيجية إنهاك العدو واستنزافه بعد أن امتدت خطوطه وتشعبت، وضربه حيث يؤلمه ذلك أكثر لضعضعة معنوياته وإنهاكه. والمقصود هنا، تجمعات سكانه في العمق الإسرائيلي نفسه. يتبع ذلك إقرار هرمية بالخطوات والمهام الواجب القيام بها بعد أن عاد العدو لاحتلال الضفة الغربية واستعداده لاجتياح قطاع غزة.

وتكتيك ضرب التجمعات السكانية، هو ما فعله العدو ويفعله على الدوام عندما يقصف المناطق الآهلة بالسكان ويجرف البيوت والأراضي ويغتال كوادر المقاومة ويقتل الأطفال والحوامل ويجهز على الجرحى.

كذلك، يجب التعرض لكل مرافقه الحيوية الأخرى في العمق الإسرائيلي، لإجباره على نشر قواته في أماكن لم تكن واردة من قبل. هذا لا يعني بالطبع التقليل من محاولة مهاجمة مستوطناته في الضفة والقطاع. لكنه وكما يلاحظ، فإن خسائره في هذه المستوطنات تبقى محدودة قياسا بالجهد المبذول في مهاجمتها. كما أن وقع الهجوم على هذه المستوطنات على الصعيد النفسي والمعنوي يبقى محدودا حتى على صعيد الشارع الإسرائيلي نفسه.

أما الثانوي في هذه المرحلة من الكفاح، فكل الاعتبارات الأخرى التي تساق حاليا، من أنه بذلك يقفل باب الخيار أمام الإسرائيليين، وضرورة توفير المخارج للعدو بغية دفعه للانسحاب من المعركة، وعدم الدفع بالشباب إلى العمليات الاستشهادية لأن ذلك يقود برأي بعضهم باتجاه التناحر الوجودي بين الشعبين في فلسطين..

إن الحلقة المفرغة الذي كان يدور فيها الكفاح الفلسطيني منذ أوسلو وحتى الآن، نشأت بتأثير تنابذ قوتين، الأولى، ترى في إقامة سلطة وطنية للحكم الذاتي غاية في حد ذاتها تؤدي إلى الدولة المنشودة، وترسخ قبل كل شيء شرعيتها أسوة بغيرها من الشرعيات العربية في المنطقة. هكذا، تم إجهاض الانتفاضة الأولى، إلى أن جاءت الصحوة عندما تلكأت إسرائيل في تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو، فحدثت الانتفاضة الثانية.

بينما ترى القوة الأخرى أن الكفاح المسلح بما فيه العمليات الاستشهادية هو الذي سيدفع بالعدو في نهاية الأمر إلى التسليم بحق الشعب الفلسطيني. هذه الحلقة المفرغة هي التي سممت خلال السنين الماضية جو الكفاح الفلسطيني حتى سقوط مخيم جنين بعد مقاومة ضارية ورائعة أشعلت جذوة المقاومة الفلسطينية من جديد، وأرسلت قشعريرة الأمل في أوصال الأمة العربية المقطعة، فخرجت جماهيرها إلى الشوارع تحية واحتراما.

هناك الآن، قبل وبعد جنين.

بالنسبة للشعب الفلسطيني، واضح الآن أن الطريقة المثلى للقضاء على الأساليب الملتوية في التعامل مع مصيره، هي متابعة المقاومة والكفاح المسلح. كما أن الكفاح ضد صهيونية الكيان الإسرائيلي هو أيضا أساسي وحاسم. إذ لا يمكن التوصل إلى سلام عادل مع المجتمع الإسرائيلي باستمرار وجود دولة صهيونية عنصرية قائمة على التوسع الاستيطاني وتؤمن بحق «العودة» ليهود العالم، بينما ترفضه للشعب الفلسطيني في الشتات. والمطلوب، هو «مساعدة» هذا المجتمع على اقتلاع الوحش الصهيوني الذي يهيمن على

عقله ومنطقه فيمنعه من مجابهة حقيقة مقدار الجرم الذي ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني في الحياة على أرضه دون وجل أو خوف.. كما أن إيديولوجيته الصهيونية لن تكفل له قطعا الاستمرار في العيش بأمان واستقرار في منطقتنا. عليه أن يتخلى عن المرارة والحقد اللذين يشعر بهما ضد الإنسانية بسبب ما حصل ليهود أوروبا على أيدي الوحش النازي. فضمان أمنه مرهون بتخليه عن عقدة المحاصر كونه ينتمي إلى «جنس» أو دين معين. والطبقة الحاكمة في إسرائيل تعلم تمام العلم أن لا مكان في دائرة الثقافة لمثل العنصرية الأورومركزية. لكنها تستمر بالتمترس وراء إيديولوجيتها الصهيونية البغيضة، لا فرق بين صهيوني يساري مثل بيريز أو يميني صهيوني كشارون، آملة في ديمومة حلم مؤسسها هرتسل، واستمرار سيطرتها على المجتمع الإسرائيلي، وابتزاز الشعوب الأخرى ماديا ومعنويا لمتابعة استيطان الأراضي المحتلة وإجلاء الفلسطينيين عن أرضهم، وتحويل الدولة الإسرائيلية إلى دولة يهودية صرفة خالية من «غير اليهود»، إذا أمكن.

والخطأ كل الخطأ، أن بعض القادة العرب مازالوا يعتقدون بأنه ليس من المهم من يحكم في إسرائيل، إذا وافق على إرجاع الأراضي المحتلة في يوم من الأيام. أنا لا أعتقد أن السلام «العادل والشامل» ممكن مع إسرائيل صهيونية، تمنح حق العودة لمن يريد من أتباع الملة اليهودية وترفضه لفلسطينيي الشتات أصحاب الأرض الشرعيين.

ملاحظة أخيرة.. لم تكن الحرب في يوم من الأيام «نزهة جميلة». الحرب على الدوام لاإنسانية تطال المدنيين قبل المتقاتلين. هكذا، كان حال الإنسانية المعذبة على ممر العصور والدهور. أما المجتمع الإسرائيلي، فلم يشعر قط بشكل مباشر بثقل الحرب ومرارتها، لأن الصهيونية نجحت على الدوام في نقل المعركة بعيدة عنه وموغلة في أرضنا. وهذه هي المرة الأولى التي تنقل فيها المعركة إلى العمق الإسرائيلي ليكتووا بنارها، عسى أن يثوبوا إلى رشدهم. والوحش الإرهابي، هو ذلك الشخص الذي يقضي على الألوف عن بعد، وهو يقبع في ملجأ آمن ضاغطا على الأزرار. أما الفدائي الذي يذهب إلى الموت متسللا إلى عمق العدو وحيدا فيقتل ويستشهد في سبيل قضية شعب مقهور، فهو مكافح من أجل الحرية يحدوه أمل كبير في مستقبل يعيش فيه أبناء شعبه، والذين ظلموهم في احترام واعتراف متبادل دون خوف أو تعصب.

«خبر عاجل»

كعادته عندما تلتف حوله وتضغط عليه الأزمات، اختلى الشيخ ضبعان بنفسه، واستنادا لفكره النير وخياله الواسع والخصب، تفتقت قريحته عن إجراءات غاية في الأهمية والإبداع، من أهمها كيف يحسن صورة العشيرة ويرتقي بها عند العشائر صاحبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟!

جال بخاطره على ظاهرة معاداة وإلحاق الأذى بإتباع الشيخ بوش، مما أودى بسمعته الشخصية وقلل من هيبته التي وصلت الحضيض حتى أصبحت أوطى من شفرة حلاقة على الأرض.

انتفض كمن لدغته أفعى، وصاح بصوته الأجش مناديا الشيخ صياح: يا صياح.. يا صياح.. الله يقصف عمرك.. ويلعن اليوم إلي صرت فيه شيخ، الحق علي.. الله يلعن أبو اللي شيخك.

صياح: يا عونك يا عم - أبشر

ضبعان: عمى الدبب.. وين داشر.. بنادي عليك وما بترد.. اجمع لي الوجهاء والمخاتير بسرعة..

وبأسرع من البرق أخبرهم.. فهرعوا إليه زرافات ووحدانا.. يلتقطون أنفاسهم خوفا من بطشه وما يخبؤه لهم.. وتجمعوا في بيته وكل منهم يحملق في الآخر بعيون شاردة بلهاء، واضعا يده على قلبه كي لا يطير من صدره، ولا يجرؤ على الجلوس.. حتى دخل عليهم والشرر يتطاير من عينيه.. أومأ لهم بالجلوس.. وبعد أن أخذ كل منهم مقعده.. ابتسم ابتسامته الصفراء وخاطبهم قائلا:

ضبعان: هللتم أهلا ووطئتم سهلا.. أريد أن أخبركم بأنني قررت.. ولا أعتقد أن أحدا منكم يخالفني الرأي.. قاطعه الجميع بصوت واحد.. «معاذ الله»

وأضاف.. بدنا نحسن صورتنا عند العشائر، وخاصة سيد الأقوام الصايل الجايل بوش طال الله عمره.. وهذا بيلزمه شوية شغل في العشيرة.. يعني بدنا نرضي الناس ونطمئن على أخبارهم ونشوف إذا عندهم مشاكل نحلها.. وتحديدا حواس.. خليه يحكي إللي بدو اياه..

صياح: بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني المخاتير والوجهاء.. طال الله عمرك مبسوطة ومرتاحة، وما حدا بيتذمر أو مستاء منكم، والكل يدعون لكم بطول العمر والصحة والعافية بس أسوق عليك الله بلاش حواس وجماعته.. انساهم..

الشيخ ضبعان: أحبائي المخاتير والوجهاء.. مين فيكم بحب يحكي شي..

رد الجميع واحدا تلو الآخر.. الشيخ صياح كفى ووفى.. الله يطول عمرك ويكفيك شر أولاد الحرام.

ضبعان: والله العظيم وعلي الطلاق من الشيخة طردة، أنو حالكم مش عاجبني وخاصة صياح.. لكن الحال لازم يتغير..

سرح صياح.. وشعر أن الحبل ممكن يلتف على عنقه ويتحمل المسؤولية.. وحواس مش سائل عن ضبعان، وكيف إذا لسانه فلت علي.. وضبعان شكله خرفن وأخذ الغضب والحقد يغلي في أرجاء جسده وبسرعة البرق غرس خنجره في كرش ضبعان.. وتدفق دمه على وجوه وملابس الشيوخ والمخاتير.. وصرخ بأعلى صوته.. هاه يا مخايتر شو رأيكم.. احكوا بسرعة..

ردد المخاتير والوجهاء معا.. محنا قلنا كفيت ووفيت.. الله يجعلها خاتمة الأحزان.. الدايم الله والعمل الصالح.. وإكرام الميت دفنه..

أبو صابر

الانتفاضة في عامها الثالث

نحو مراجعة حاسمة وفورية

محمد الطويل

دخلت الانتفاضة عامها الثالث في ظل صمود فاق تصورات الأعداء والأصدقاء، قدم خلالها شعبنا الآلاف من أبنائه شهداء وجرحى ومعتقلين، مع تدمير كامل للبنى التحتية والاقتصاد، واحتلال متجدد للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع حصار وتجويع قل نظيره في العالم.

ولاشك أن هذا المشهد يدعو لليأس والإحباط من زاوية نظر معينة، ولكن هذا لا يجب أن يحجب عنا ما ناله العدو أيضا، مع انهيار كامل لقيم الأمن وبرنامج الأمن الشاروني، وأزمة مكثفة في الاقتصاد بكامل نواحيه، ومئات القتلى والجرحى، وهجرة معاكسة وأزمة ثقة في الجيش، وأزمة ثقة بالمستقبل.

ولكن يبقى السؤال الهام والضروري في هذه المرحلة: هل كان بالإمكان للشعب الفلسطيني وقواه الوطنية تجنب هذا المشهد، أم أن هذه الخسائر كانت ممرا إجباريا لابد منه، وهل ما أدى إلى هذه النتائج هو طبيعة المعرفة، أم أخطاء ارتكبناها سواء علمنا أو لم نعلم.

لاشك أن ثمة تعاضد بين الجانب الموضوعي والذاتي في هذا السؤال، كون تخفيف وطأة العامل الموضوعي رهن بجانب من الجوانب بالعامل الذاتي وتعزيزه وتصحيح أخطائه، وهذا ما كان على القوى الوطنية التكاثف لتجنبها، وهنا قراءة للجانب الذاتي كما يراه الكاتب.

أولا: غياب الرؤية السياسية

فلا يمكن لأي شعب مهما كانت قوته أن ينتصر بدون رؤية تحدد الأهداف والوسائل والإمكانيات، وتقرأ له الظروف المحيطة بنضاله، وقد رافقت هذه الإشكالية النضال الفلسطيني منذ نشوئه في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث كان يعتمد في نضاله على العاطفة والأعمال البطولية، وهذا مازال متواصلا حتى اللحظة، والمتابع للخطاب السياسي لقوى الانتفاضة، يلاحظ أن هذا النوع من الخطاب مازال متضمنا لهذه اللغة، التي تمجد الشهداء وتفتخر بالأعمال البطولية، وهذا الأمر على أهميته البالغة، لا يمكن برأينا أن يؤسس لوحدة رؤية سياسية لنضال وعملية كفاحية بحجم الكفاح المعقد والشائك الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، وغياب الرؤية السياسية الموحدة لقيادة الانتفاضة، سلطة ومعارضة على حد سواء، جعلها غير قادرة على مخاطبة الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي بشكل ناجع، مما سهل للعدو تطويق الانتفاضة ومحاصرتها.

وغياب الرؤية انعكس في غياب الأهداف والوسائل والإمكانيات الممكن تحقيقها وبروز عدة أهداف ووسائل متضاربة، وهذا ما حصل في الانتفاضة، من اتجاهات متعددة لدى السلطة بالنسبة إلى الانتفاضة ما بين اعتبارها أداة لتحسين شروط المفاوضات، وآخر يرى فيها ما يدحر الاحتلال عن مناطق ٦٧، ومن يدعو لانتفاضة سلمية، وصولا إلى من لا يريدها على الإطلاق.

أما على مستوى المعارضة، بين من يعتبرها ستحرر فلسطين، ويبني تكتيكاته وأفعاله على هذا الأساس، رغم محاولة استخدام شعارات مغايرة، وبين من يعتبرها مرحلة في سباق نضال طويل لابد من البناء عليها لتؤتي ثمارها على أساس دحر الاحتلال عن مناطق ٦٧ دون قيد أو شرط، وبين من يرى أن الانتفاضة ستحقق الدولة ضمن إطار مفاوضات ترتكز على قرارات الشرعية الدولية.

وتعدد هذه الرؤى يعني ببساطة تعدد الوسائل والتكتيكات للوصول إلى الأهداف التي توضع جميعها تحت مقولة المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

ثانيا: غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية

بعد ثلاثة أشهر من عمر الانتفاضة وبسبب اشتدادها، ولأسباب داخلية تتعلق بالداخل الصهيوني، وأسباب موضوعية تتعلق بالاشتباك مع الشعب الفلسطيني، تشكلت الحكومة الإسرائيلية، حكومة الوحدة الوطنية في محاولة منها للم شتات (الإجماع الوطني) لإنهاء الانتفاضة، والمحزن أن الطرف الضعيف الذي يعاني الحصار والتجويع وتدمير كل مقومات الحياة لديه، والذي تستدعي حالته رص الصفوف وتعزيز مقومات الصمود والوحدة، لم يستطع حتى اللحظة الاتفاق على برنامج وطني يستند إلى قواسم مشتركة تجمع مختلف ألوان الطيف السياسي في جبهة موحدة، رغم كل الصرخات في الداخل والخارج الداعية إلى الوحدة، وهناك أسباب متعددة لهذه الحالة، فهناك طرف فلسطيني رئيسي (السلطة) لا يستطيع وربما لا يريد أن يلبي شروط الوحدة الفلسطينية، بسبب توجهاته السياسية التي تتعارض مع الإجماع الفلسطيني والتي أثبتت الأحداث أن هذه التوجهات لم تعد مقبولة حتى من الطرف الإسرائيلي ومع ذلك يصر على التمسك بها.

وهناك طرف فلسطيني آخر لديه استراتيجية تتعارض كليا مع الواقع السياسي وإمكانات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة على تحقيق هذه الاستراتيجية.

ويسعى هذان الاتجاهان إلى التفرد بقيادة الشعب وحركته الوطنية، وفكرة التفرد لوحدها بغض النظر عن طبيعة البرنامج، تنبئ بخطر مطبق على الانتفاضة والقضية الوطنية.

وقد أثبتت الانتفاضة ومسألة الوحدة الوطنية، أن جزءا كبيرا من قيادات العمل الفلسطيني ليست بمستوى الدم الفلسطيني ولا بمستوى المرحلة.

وقضية الوحدة الوطنية وما يحدث عبرها، أثبتت أن العصبوية التنظيمية التي تحولت إلى قانون يحكم مختلف الفصائل لازالت تشكل عامل إعاقة للوحدة الوطنية، وعائقا رئيسيا أمام وصول الشعب إلى أهدافه، ويجب أن نقول أيضا أن هناك أطرافا إقليمية وذات مصالح مختلفة تفعل فعلها في الساحة الفلسطينية، مؤثرة سلبيا على إنجاز الوحدة المنشودة.

وإذا كانت الوحدة الوطنية رغم أهميتها وضرورتها غير ممكنة بمعناها الشامل في ظل الظروف المحيطة بالحركة الوطنية، وانتظارا لنضج الظرف الذاتي والموضوعي، لابد لهذه الفصائل على الأقل من العمل على رفع مستوى التنسيق فيما بينها.

ثالثا: عسكرة الانتفاضة وتراجع الطابع الجماهيري

منذ بداية الانتفاضة، لم تتردد إسرائيل كعادتها في استخدام القوة العسكرية بشكل كبير لتحقيق هدفين: أولهما إلحاق أفدح الخسائر البشرية بالشعب الفلسطيني لإضعاف الروح المعنوية لديه، وإقناعه بعدم جدوى المقاومة، وثانيها جر المقاومة والسلطة إلى معركة عسكرية معروفة النتائج سلفا، وبما يبرر للعدو استخدام مختلف الأسلحة، ويؤمن غطاء أخلاقيا للممارسات الفاشية، تحت شعار أن هناك جيش فلسطيني مسلح ومنظم في مواجهة الجيش الإسرائيلي الذي يواجه قوة مسلحة وليس شعبا أعزل، ولاشك أن مما ساعد في ذلك تواجد مئات المسلحين الفلسطينيين في الشارع، وتراجع الطابع الجماهيري للانتفاضة في أغلب المسيرات الجماهيرية التي كان المسلحون يتصدرونها.

إن غياب الاستراتيجية الكفاحية الموحدة، جعل بعض القوى ترى - ومازالت - بأن العمل المسلح وحده هو الخيار الوحيد، وان الأشكال الأخرى للنضال ما هي إلا ترف فكري، حتى ذهبت هذه القوى إلى مطالبة السلطة بتسليح الشعب وتحويل الانتفاضة إلى مسلحة، متجاهلين الشروط العلمية والتاريخية للانتفاضات المسلحة، التي لا تنطبق على الانتفاضة الفلسطينية ضمن خصوصيتها المحددة.

وقد أدى الميل إلى عسكرة الانتفاضة إلى تهميش الريف الفلسطيني والمناطق الخاضعة للاحتلال المباشر وإلى تهميش دور الحركة الشعبية في القدس في مواجهة إجراءات التهويد ومخططات التوسع الاستيطاني.

وهذا الاتجاه جعل حالة من الفوضى والخلل في استخدام أساليب النضال تسود الانتفاضة، مما ألحق أضرارا بصورتها على الصعيد الدولي وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول.

إن الواقع الفلسطيني والظروف الإقليمية المحيطة بالانتفاضة تفرض على قيادتها وضع استراتيجية كفاحية موحدة ومنسجمة مع الهدف السياسي، منطلقة من المزج بين النضال الجماهيري بأشكاله ووسائله، وبين العمل المقاوم المسلح، ويستدعي هذا أننا ومنذ الاجتياح الصهيوني للضفة في آذار وحتى اللحظة لم نر قوة الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال، كما كانت بداية الانتفاضة باستثناء الهبة الجماهيرية الأخيرة أثناء حصار مبنى المقاطعة في رام الله.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه اللحظة الحاسمة، هو كيف يمكن أن تستمر وتتطور الانتفاضة؟ إن الوصول إلى هذا الهدف يرتبط برأينا بعاملين أساسيين الأول ذاتي، يتمثل في إيجاد قيادة وطنية موحدة تقود الانتفاضة على المستوى السياسي والكفاحي والاقتصادي والإعلامي والتربوي.

ويتمثل أيضا في استعمال كافة أشكال النضال، عسكرية وجماهيرية وإعلامية، والتوقيت الجيد والمناسب للعمليات العسكرية بما يخدم التكتيك والهدف السياسي للانتفاضة مع العلم أن الظرف الموضوعي هو الذي يحدد شكل النضال، إضافة إلى ذلك لابد من إعادة الاعتبار لمؤسسات منظمة التحرير وتفعيلها، بما يسمح للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالانخراط في العملية الكفاحية كل حسب موقعه، وأيضا يستدعي إصلاح العامل الذاتي، تشكيل مرجعية وطنية في القدس للتصدي للتمدد الاستيطاني السرطاني، والمشاركة الفعالة في الانتفاضة إضافة، أخيرا للاهتمام بالريف الفلسطيني ضمن إطار استراتيجية فلسطينية شاملة للمواجهة.

العامل الثاني هو عامل موضوعي يتمثل في نجاح أو عدم نجاح المشروع الأمريكي الذي يستهدف المنطقة عبر بوابة العراق، فنجاح هذا المخطط في ظل عدم تصحيح وتصليب العامل الذاتي الفلسطيني، سيجعل الأهداف الوطنية الفلسطينية أكثر صعوبة، وسيفتح الأبواب على مصاريعها لإسرائيل والإدارة الأمريكية لفرض تسوية مذلة على الطرف الفلسطيني والعربي.

أخيرا، إن مراجعة حاسمة أصبحت ضرورية الآن، وهي مطلوبة من الجميع، ومن يتلكأ عنها سيتحمل مسؤولية ما سيحدث لاحقا، والتاريخ لن يرحم أحدا..

شؤون فلسطينية
«الهدف» ١٠ كانون الأول (ديسمبر) - ٢٠٠٢ - العدد ١٣٣٦

حوار حركتي فتح وحماس في القاهرة:

علاج أم حبة أكامول؟

طلال عوكل

خلال هذا الأسبوع بدأ وانتهى الحوار بين وفدي حركة فتح وحركة حماس في القاهرة. الصحافة الفلسطينية لم تعطِ هذا الحدث الأهمية التي يستحقها، باستثناء التغطية الإخبارية المختصرة التي تناولت الجوانب الإدارية البروتوكولية عموماً، فإن الصحافة كانت خارج أقواس الحوار حيث لم يتسن لها تغطية ما دار من مناقشات في الغرف المغلقة. وبسبب غياب دور الصحافة، غابت القضية رغم أهميتها عن اهتمام الجمهور الفلسطيني الذي تابع بقلق بالغ الأحداث المؤسفة التي نجمت عن اغتيال العقيد راجح أبو لحية مسلسل البيانات النارية التي تبادل خلالها الطرفان الاتهامات دون أن يخلو الوضع من احتكاكات كادت تهدد تماسك الساحة الوطنية رغم هشاشة هذا التماسك.

كان من المفروض أن يتوخى الطرفان أقصى درجات الشفافية خصوصاً بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يتجرع يومياً مرارات العدوان الاحتلالي الإسرائيلي ويحتاج إلى الكثير كي يعزز صموده، وأول هذه الاحتياجات على الإطلاق تحقيق توافق وطني يدرأ مخاطر الانقسام الاقتتال الداخلي الذي تسعى إليه إسرائيل. لم نعرف بالضبط ما الذي جرى، ما هي القضايا التي تم تداولها، وما الذي طرحه كل طرف على الآخر، ما هي مساحة اللقاء وما هي مساحة الاختلاف، لم نعرف بالضبط أو حتى على وجه التقريب، مستوى تدخل وتأثير العامل الخارجي سواء الذي يتعلق بالدور المصري وبالدور الأوروبي الذي قيل إنه تابع الحوارات عن كثب من خلال المسؤول عن الأمن في الاتحاد الأوروبي. على الأرض لمس المواطن الفلسطيني توقفاً فجائياً للبيانات الاتهامية من قبل الطرفين، حتى أن نقابة الصحافيين التي بالغت في تسييس ردها على قضية اعتداء بعض عناصر حماس على عدد من الصحافيين، في النقابة قطعت فجأة سياق نشاطاتها الاحتجاجية التي كان آخرها اعتصام صحافي أمام المجلس التشريعي، وسكتت عن الكلام.

ولكن المواطن الفلسطيني أيضاً لمس استمرار حالة التوتر القاعدي في منطقة الشيخ رضوان وفي بيت لاهيا يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. هل تطفئ اجتماعات القاهرة الجمرات التي تتقد تحت الرماد؟ هل ستعطي حركة حماس للسلطة الفرصة للممارسة العمل السياسي في ظل الأجواء المشحونة بالخطر التي حملتها تطورات الوضع السياسي في إسرائيل منذ حل حكومة الوحدة وتبكير الانتخابات؟

ما الذي ستحصل عليه حركة حماس مقابل استعدادها. إذ وقع ذلك فعلاً لوقف العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل؟ وهل نجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشان هذه القضية؟ ماذا عن الفصائل الأخرى التي جرى تهميش دورها، ألا تملك كل منها القدرة على رفع الفيتو وتخريب المسألة من أولها إلى آخرها؟

وإذا كان ثمة اهتمام بأمر ودور الفصائل الأخرى، فمتى وكيف وأين سيبدأ الحوار معها، وكم من الوقت نحتاج للتوصل إلى توافق وطني يضبط حالة الفوضى التي تسود الساحة الفلسطينية؟..

ما الذي يترتب على أوروبا أن تفعله مع الجانب الإسرائيلي مقابل حصولها على تعهد من حركتي حماس وفتح بوقف العمليات الاستشهادية، وهل سيشمل الاتفاق أيضاً وقف الأعمال العسكرية وأعمال المقاومة في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧.

وماذا عن الاختلافات داخل حركة فتح نفسها، التي لا يكفي نفي علاقتها مع كتائب الأقصى، الذي أعلن مسؤولية الكتائب عن عملية «ميتسر» التي تمت خلال الاجتماعات في القاهرة وأوقعت خمسة قتلى إسرائيليين؟ ألا تحتوي هذه العملية على دلالة تستدعي البدء بضبط أجنحة حركة فتح قبل أن ينقل الحوار إلى الآخرين؟

من جهتنا فإننا نعتقد أن المبادرة إلى فتح حوار في الساحة الفلسطينية مسؤول وجدي لإنهاء حالة الفوضى السائدة وتمكين القيادة الفلسطينية من الاشتغال بالسياسة، ومن أجل توحيد الجهد الوطني في واحدة من أخطر مراحل المجابهة مثل هذه المبادرة - حتى لو أنها جاءت متأخرة - فإنها تظل أكثر من مطلوبة وأكثر من ملحة.

غير أن الرغبات لا تتطابق مع الواقع الموضوعين الذي يشير إلى أن كل يوم يمر بعمق من شقة الخلافات البرنامجية، وأن ما يجري ليس سوى الاستعانة ببعض أقراص الأكامول لتسكين الآلام وتأجيل الانفجار ليس إلا.

في تعقيبه على ما جرى في القاهرة يقول داني روبنشتاين الخبير في الشؤون الفلسطينية، أن الحوار يجري بين قوتين متكافئتين.. وإن ما يبدو على أنه حوار بين حركتي الفتح وحماس إنما هو في الواقع حوار بين الحكم الفلسطيني من جهة، وبين القوة التي تتحداه ولا تعترف نظرياً من الناحية الأخرى. وتوقع روبنشتاين أن ينتهي الحوار بين السلطة وحماس بعدم الاتفاق واكتفاء الجانبين بتصريح تسووي مبهم.

صحيح إلى حد كبير ما أشار إليه روبنشتاين، ولكن التصريح التسووي الذي أشار إليه قد لا يعكس بالضبط جوهر ما اتفق عليه، ذلك أن مثل هذا الاتفاق ممكن في حقيقة الأمر ولكن كسلوك تكتيكي براغماتي لا يعكس قناعات سياسية راسخة أو برنامجية.

فلقد جرت محاولة جادة قبل نحو شهرين لبلوغ اتفاق وطني فشل في اللحظة الأخيرة بسبب نكوص حركة حماس، ثم استخدامه من قبل حركة فتح.

والحقيقة أن الطرفين مسؤولان عن عدم التوصل إلى تلك الرؤية الوطنية الموحدة، والواقع أنه دون اشتراك الكل كافة في فصائل العمل الوطني في حوار عاجل وجدي للتوصل إلى اتفاق فإنه سيكون من الصعب الركون إلى أي اتفاق ثنائي فقط سيعكس في هذه الحالة مدى تلاقي مصالح وحاجات الطرفين اللذين اجتمعا في القاهرة دون إشارة واضحة إلى أن تلك الاجتماعات هي بداية تحتاج إلى متابعة حثيثة مع بقية الأطراف التي لن تقبل النتائج على علاتها حتى لو كانت إيجابية.

من الواضح أن حركة فتح كانت بحاجة إلى إظهار قدر من السيطرة على الأوضاع الداخلية لمجابهة استحقاقات اللحظة السياسية الحرجة، وفي الوقت ذاته فإن حماس بحاجة إلى تهدئة الخواطر لتجنب صدام حاسم يقطع عليها طريق الصعود الذي تواصله منذ فترة ليست قصيرة.

وربما ساعد في نجاح الطرفين بعقد اللقاء في القاهرة شعور حركة حماس بمكسب سياسي، حيث نجحت في إضفاء شرعية إقليمية ودولية على دورها، وخاصة أن الكل يراهن عن حق بأن حكومة شارون اليمينية المتطرفة كفيلة بأن تصعد عدوانها إلى الحد الذي ينهي أي توافق فلسطيني حتى لو كان بشهادة أوروبية، وبالتالي فإن هذا الوضع سيمكن أي طرف يتبنى العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، ويلتزم برنامجاً سياسياً يعارض المفاوضات والتسويات السياسية، من أن يتابع طريقه دون أن يتحمل المسؤولية عن التصعيد، ذلك أن شارون لا يقبل أي يدانيه أحد في التطرف.

لا نحتاج لأن نعرف كل ما دار في القاهرة، ونحتاج لأن نطلق عملية حوار وطني شامل أكثر عمقاً ورسوخاً، فالجماهير التي تدفع الثمن تستحق أن يتابع عطاؤها على أسس واضحة، وأن تشترك في الحوار الذي يتعلق بمصيرها. إن حوار القاهرة يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من الإجابات.

حول حوار فتح ـ حماس

حسن الكاشف

إذا ما نجح حوار حماس - فتح في حشد وتفعيل جهد إقليمي ودولي يوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني بوقف العمليات مقابل وقف الاغتيالات، فإننا سنكون أمام هدنة تجمد الحلقة الأسخن في هذه الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث تواصل إسرائيل اجتياحها واحتلالاتها واعتقالاتها فيما نواصل مقاومة الاحتلال داخل أراضي العام ١٩٦٧.

ولسنا ضد مثل هذه الهدنة من حيث المبدأ، شرط أن يقول لنا الأخوة في فتح وحماس، أو يقدموا لنا رؤيتهم وخطتهم المشتركة للعمل السياسي والكفاحي في هذه المرحلة، وشرط أن يكون لاتفاقهما فصول ذات انعكاسات وترجمات على صعيد نقل الوحدة الوطنية إلى خطوات تنفيذية وبرامجية، وأن يكون للاتفاق ترجماته على صعيد استقرار أوضاعنا الداخلية، وابتعادها عن أخطار الانفجارات والتوترات التي تصيب المواطن بقلق مشروع دائم.

تقول الاتصالات الجارية أكثر مما قاله لنا البيان الصادر عن حوار القاهرة بين الطرفين، فلا جديد يذكر في ذلك البيان التي لم تخرج فقراته عن عشرات البيانات الفلسطينية التي ترى الأخطار وتحذر من نتائجها، وتدعو إلى الوحدة والصمود والمقاومة.. نعم لا جديد في هذا، بل إنه قديم قدم العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية ذاتها، ولهذا فإن تكرار هذا القديم لا يثير اهتمام أو تفاؤل أو انتظار المواطن، الذي لا يشك في أن قيادات العمل الوطني والإسلامي تعلم ما هو المطلوب، لكنه يشك كثيراً في أنها تعمل المطلوب.

الغريب أن تنظيم الخلافات أسهل كثيراً من الوصول إلى حلول لها، لكن هذا التنظيم الذي يحفظ لكل فصيل استقلاليته لا يرى النور، ويظل مرتبطاً بالأصعب، بحل الخلافات والوصول إلى اتفاقات، والغريب أيضاً أن اشتراك الجميع في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية أصعب ألف مرة من اشتراك الجميع في الوصول إلى ميثاق شرف ينص على احترام الجميع للقانون وسيادته، وحرص الجميع على أمن الوطن والمواطن، وعلى إسناد واحترام وبقاء المؤسسات التي تجسد الكيانية الفلسطينية والسلطة الوطنية التي لا بديل راهناً لها سوى الاحتلال أو الفوضى.

هناك الكثير من الموضوعات الأساسية التي لم يتطرق إليها الحوار، أو التي لم ترد في نص البيان الصادر عن جولة حوار فتح - حماس في القاهرة، فلم ترد مسألة المشاركة في الانتخابات، ولم ترد مسألة الإصلاحات، مع أن هذه المسائل قضايا شديدة الأهمية، لأنها تضمن مشاركة الجميع في الأطر المسؤولة، استناداً إلى الأوزان وصندوق الاقتراع، وليس استناداً إلى ضعفه أو قوته، ومع أنها، تلك القضايا تستخدم الآن كادرات ضغط وتدخل خارجي، وبإمكاننا قطع الطريق على ذلك الضغط، بإمكاننا التحرر من الضغوط والشروط الخارجية، بإصلاحات من صنعنا تكون استجابة لحاجاتنا ومطالبنا.

ثم إهدار كثير من الوقت في حوارات، يعرف أصحابها سلفاً أنها لن تصل إلى نتائج، فكم مرة طالبت قوى المعارضة الوطنية والإسلامية بإصلاحات في السلطة، التي ترفض المعارضة المشاركة فيها، وكم مرة جرى الحديث عن ضرورة قيام المجلس التشريعي بدوره كاملاً، مع أن المعارضة لم تشارك في الانتخابات السابقة، والأنكى من ذلك إعلان قوى في المعارضة رفضها المشاركة في الانتخابات القادمة.

كل الحديث الآن عن وقف الاغتيالات الإسرائيلية مقابل وقف العمليات الاستشهادية الفلسطينية، وإذا ما كانت نتيجة حوار فتح - حماس في هذه الهدنة التي تجمد الأكثر سخونة، لتبقي على كل ما هو ساخن يشوي أيامنا ولياليناً، فإن الحوار الفلسطيني - الفلسطيني يكون قد نجح بمساعدة عربية ودولية، في ترتيب علاقة فلسطينية - إسرائيلية فيما يكون قد فشل في أو تجاهل، في ترتيب العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية.

مواجهة التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق

المحامي/هاني الدحله

لم يكفِ العراق الحصار الظالم الذي فرض عليه مدة تزيد على اثنتي عشر سنة، وما نتج عن هذا الحصار من آثار أكلت الأخضر واليابس في القطر العراقي.. وأدت إلى أوضاع لم يعانِ مثلها شعب من شعوب العالم باستثناء الشعب الفلسطيني أثناء حكم بوش وشارون..

ومع كل المؤامرات والدسائس التي حبكت ضد العراق لتركيعه وإذلاله.. فإن الشعب العراقي بقي صامدا يتمتع بروح معنوية عالية، ويقاوم الحصار والعدوان بما أتيح له من إمكانيات محدودة سمحت له بمواصلة حياته، رغم كل الظروف..

وقد أجمعت كل التقارير التي وضعت عن حالة العراق، على أن الحصار المفروض عليه غير مبرر مهما كانت دوافعه وأسبابه، وخاصة أن الحصار الذي يفرض على دولة ما، يطال النساء والأطفال والشيوخ وجميع المواطنين، ويعتبر عقوبة جماعية لا تقرها مبادئ حقوق الإنسان ولا الاتفاقيات الدولية، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي نص صراحة على حق الشعوب بالتمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية وحقها في العيش الكريم والغذاء والدواء والحرية في العمل والتمتع بفوائد التقدم العلمي..

ورغم أن التقارير المشار إليها قد وضعت من قبل هيئات دولية غربية وعربية ومنظمات حقوق إنسان مختلفة.. ورغم أن العراق نفذ معظم القرارات الدولية المفروضة عليه بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، نظرا لحاجته الماسة لإطعام شعبه.. مما اضطره لقبول هذه القرارات وتنفيذها رغم ما يشوبها من ظلم وتعدٍ على حقوقه وأمواله وموارده..

رغم كل ذلك فإن الحالة لم تتغير بل إن تفاقم آثار الحصار أدى لوفاة أعداد هائلة من العراقيين ولاسيما من الشيوخ والمرضى والنساء والأطفال..

وقد لعب النقص في الغذاء والدواء دورا أساسيا في ذلك، ومس بخطورة حق الحياة للشعب العراقي، وأنتج آثارا مدمرة على حقوق الإنسان سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية بحكم الترابط والاتصال بين هذه الحقوق..

وما زاد الطين بلة، كما يقول المثل العربي، العدوان الأمريكي والبريطاني المسلح على العراق خلال السنوات الأخيرة، وتقسيمه إلى عدة مناطق حسب خطوط عرض فرضتها هذه الدول.. مما أدى لسقوط العديد من الشهداء وهدم البيوت وتخريب المرافق الاقتصادية.. وقد أدى الحصار الظالم والعدوان المسلح إلى توقف الاقتصاد العراقي عن النمو كما توقفت التنمية، وهذه الآثار نشأت مباشرة عن الحصار والعدوان بسبب توقف المنشآت والمصانع توقفا كاملا أو بنسب كبيرة جدا، كما استهدف الحصار منع العراق من تصدير النفط وتجميد أرصدته في الخارج وهجرة الآلاف من أبنائه..

كان لابد من هذه المقدمة لبيان أوضاع العراق، وخاصة بعد قيام فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بالتجوال فيه شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بحثا عن أسلحة الدمار الشامل، وقيامهم بتدمير ما وجدوه منها، وأصدروا عدة تقارير تؤكد خلو العراق منها..

ومع ذلك تزعم الولايات المتحدة أن هناك أسلحة دمار شامل تشكل خطرا عليها وعلى إسرائيل وكأن إسرائيل جزء منها أو أن الأمم المتحدة عملها الوحيد حماية إسرائيل..

من يصدق أن بلدا خضع للحصار والتفتيش طيلة اثنتي عشر سنة لديه القدرة على تشكيل خطر على الولايات المتحدة، بالذات التي تتصدى للعدوان وتستعد لضرب العراق؟..

ولكن كما يقول المثل - الغرض مرض - فأمريكا مصممة على العدوان ليس لأنها تريد إزالة أسلحة الدمار الشامل.. بل لأنها تريد وضع يدها على البترول وعلى حماية إسرائيل وعلى تغيير نظام الحكم.. وكل هذه أهداف معلنة..

فإذا جلنا للحديث عن كيفية مجابهة التهديدات الأمريكية بالعدوان على العراق، فلابد أن نذكر أن الدول العربية والإسلامية كان لها أثر كبير في تشديد الحصار على العراق وإطالة أمده وفي إضعافه وتركه عرضة للأطماع الأمريكية والصهيونية..

فبدلا من أن تقوم هذه الدول وأغلبها مجاور للعراق وحدوده معه تمتد آلاف أو مئات الأميال، بخرق هذا الحصار وإنهائه فإنها تحت ذريعة تنفيذ القرارات الدولية تتقيد بأدق تفاصيل التعليمات التي تردها من الأمم المتحدة أو من الولايات المتحدة الأمريكية، لإحكام الحصار رغم كل الروابط والواجبات والمعاهدات التي تربط العراق بالدول العربية والإسلامية..

لقد فضلت هذه الدول لضعفها وتخاذلها أن تشارك في الحصار على العراق رغم نتائجه المدمرة على شعبه، من أن تمتنع عن تنفيذ أحكام الحصار قياما بواجبها ومسؤولياتها في دعم شعب عربي مسلم فرض عليه ظلما وعدوانا لا مبرر له..

ولكن كيف لنا أن ننتظر من هذه الأنظمة التي استكانت لمطالب العدو وإجراءاته، أن تقوم بفك الحصار عن العراق وهي التي تقاعست عن نصرة الشعب الفلسطيني المناضل الذي يتعرض للذبح والحصار وهدم البيوت على من فيها وقطع الأشجار وتخريب الطرق والممتلكات يوميا.. وهي تتفرج على كل ذلك دون أن تقوم بأي مساعدة؟..

هل ننتظر من أنظمة تقوم على إرهاب المواطنين ومنعهم من ممارسة حرياتهم والتعبير عن آرائهم ضمن مؤسسات دستورية قوية وفاعلة، أن تقوم بمساعدة الشقيق أو الجار وهي التي لا تملك مساعدة مواطنيها على العيش الحر الكريم..

إن نظرة متفحصة لأوضاع عالمنا العربي تدعو للأسف والألم..

ففي فلسطين انتفاضة يتآمر عليها الجميع..

وفي العراق حصار أكل الأخضر واليابس..

وفي الجزائر حرب أهلية أفنت الألوف..

وفي السودان حرب أهلية مضى عليها عشرات السنين..

وفي باقي أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج انزواء وفردية قبلت بالأوضاع المؤسفة وأصبحت تدافع عن التجزئة وتستمرئ المرض والفقر والتخلف، ولم نعد نسمع كلمة عن الوحدة أو التحرير أو التكافل الاجتماعي..

هذه الصورة القاتمة سياسيا تقابلها صورة أسوأ اقتصادية..

فرغم أن عوائد البترول الضخمة تكفي لتغيير أوضاع العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، وتجعله من أغنى وأقوى دول العالم..

فإن هذه العوائد يتحكم بها الأجنبي، وهي تذهب ثمن سلاح مكدس لا يجوز استعماله إلا في نزاع بين العرب أنفسهم، أو يوضع في بنوك الغرب بدون فائدة يأخذها واضعيه وتذهب فوائد المال العربي مساعدات وأسلحة لإسرائيل..

ولا أريد الاسترسال في وصف وإيراد الوقائع السوداء التي نجدها في كل مكان ولكنني أريد التساؤل؟.. هل كل ما نراه ونسمعه ونعانيه من مآسي وأوضاع لا يحرك في شعوبنا ومسؤولينا دوافع التغيير؟..

هل يجوز أن نظل ساكتين مذعنين لهذه الأوضاع والمآسي والخطوب؟.. لماذا نترك لأعدائنا أن يقتلوا ويجرحوا ويهدموا ولا نقابلهم بالمثل.. لماذا نترك لأعدائنا الفعليين وحلفائنا الظاهرين أن يأخذوا أموالنا وفوائدها ويعطوها لإسرائيل؟.. أو يضعوها في جيوبهم..

لماذا لا تتحرك الشعوب والمسؤولون معاً في حركة متساندة تعيد لأمتنا هويتها وكرامتها وقدرتها على استعادة حقوقها وتحقيق طموحاتها؟.. ألا يلزم بعض التسخين في المواقف العربية من حكام ومحكومين؟..

إننا نطالب حكوماتنا التي عقدت الصلح مع العدو أن تلغي معاهدات الذل والاستسلام وتطرد السفراء والموظفين اليهود وتغلق السفارات والمكاتب..

إننا نطالب حكوماتنا وشعوبنا وقف التطبيع مع العدو ومقاطعته سياسيا واقتصاديا..

إننا نطالب حكوماتنا التفريج عن شعوبها وإعطائها حرية الرأي والتعبير والاجتماع بدلا من القمع والتضييق والإرهاب وزج الأحرار بالمعتقلات والسجون؟..

هل تفعل دولة العدو بمواطنيها ما تفعله الحكومات العربية بشعوبها؟.. كيف لنا أن نحقق الوحدة أو نحقق الحرية أو تداول السلطة إذا كانت شعوبنا مظلومة مهمومة مقموعة لم يترك لها سوى الركض وراء الرغيف حتى لا تعطى فرصة للركض وراء الحرية والوحدة وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر؟.. أو رفع الحصار عن شعب العراق بعد أن أصبح هذا الحصار دائما؟..

إن الانتفاضة الفلسطينية وعملياتها الاستشهادية قد دلت الجميع على الطريق إلى التحرير.. فهزيمة إسرائيل عسكريا مع ما تملكه من ترسانة عسكرية عبر حرب نظامية، وأنظمتنا على ما هي عليه من تفرق وتضاد وقهر لشعوبها وإضعاف لمقدراتها ضرب من المستحيل..

غير أن بالإمكان هزيمة إسرائيل معنويا، عن طريق الخوف الذي تزرعه العمليات الاستشهادية في صفوف قطعان المستوطنين، عن طريق فقدان الأمن في المجتمع الصهيوني، ومن ثم فإن هذا المجتمع الخائف سينسحب من الأراضي المحتلة مثل ما فعل عندما انسحب من الجنوب تحت ضربات حزب الله، وكان ذلك أول هزيمة إسرائيلية وأول انسحاب حققته جهة عربية بالقتال فقط.. ومثل ذلك هزيمة أمريكا في فيتنام وهزيمة فرنسا في الجزائر..

إن مجابهة التهديد الأمريكي الإسرائيلي للعراق لا يمكن أن يقوم بغير إجماع عربي رسمي وشعبي على المقاومة، وعلى الوقوف مع العراق في خندق واحد. إن الدفاع عن العراق المستهدف اليوم هو دفاع عن كل قطر عربي وعن كل شبر في تراب الوطن العربي..

وإذا كان هناك من يظن أن العدوان على العراق يمكن أن يقتصر في آثاره على العراق فقط.. فهو واهم..

إن مخطط أمريكا وإسرائيل هو مخطط عام شامل للوطن العربي، إن لم يكن للعالم بأجمعه.. وهو مخطط ينفذ على مراحل وإذا كانوا قد اختاروا البدء بالعراق لظروف دولية وعربية معينة، فإن الدور سيدور على باقي الدول العربية دون استثناء..

إن المخطط الإمبريالي الموضوع للوطن العربي يقوم على تفتيته إلى دويلات هزيلة لا تقوى على الدفاع عن نفسها، وجعلها دولاً منقسمة متشرذمة تتربص ببعضها، وعلى جعل إسرائيل الدولة الأقوى القادرة على إخافة كل هذه الدول منها، ولكسب ودها والتصالح معها لضمان بقائها..

إننا من منطلق الحرص على الوطن العربي والمواطن العربي نحذر دولنا من ذلك اليوم الذي سيندمون فيه على تخاذلهم وعدم قيامهم بواجبهم للدفاع عن العراق.. وأن ساعة الندم آتية لا ريب فيها، وساعتها لن ينفعهم القول.. لقد أكلنا يوم أكل الثور الأبيض؟!!

إن الدفاع عن العراق ومنع العدوان عليه، هو الطريق للمحافظة على الأمن القومي العربي وعلى الوطن العربي وعلى كل الدول العربية..

فهل يسمع المسؤولون ما نقول؟!!..

ثنائية العمل والليكود

قراءة خريطة المشهد السياسي الإسرائيلي

أحمد. م. جابر

مع استمرار الانتفاضة وتتالي الضربات الفدائية ضد العدوان الصهيوني، تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية منعطفا جديدا، مع قرار أريل شارون رئيس وزراء العدو وتحديد موعد الانتخابات المبكرة من أجل إعادة تشكيل الكنيست، تمهيدا لإقامة حكومة جديدة، إثر قرار حزب العمل الانسحاب من الحكومة واستقالة وزرائه فيها.

هذا التطور طرح الكثير من الاحتمالات والتوقعات على ما ستشهده الخريطة السياسية وأحزابها من انقلابات ستتمثل في تراجع قوى، وتعزيز قوى أخرى لمواقعها.

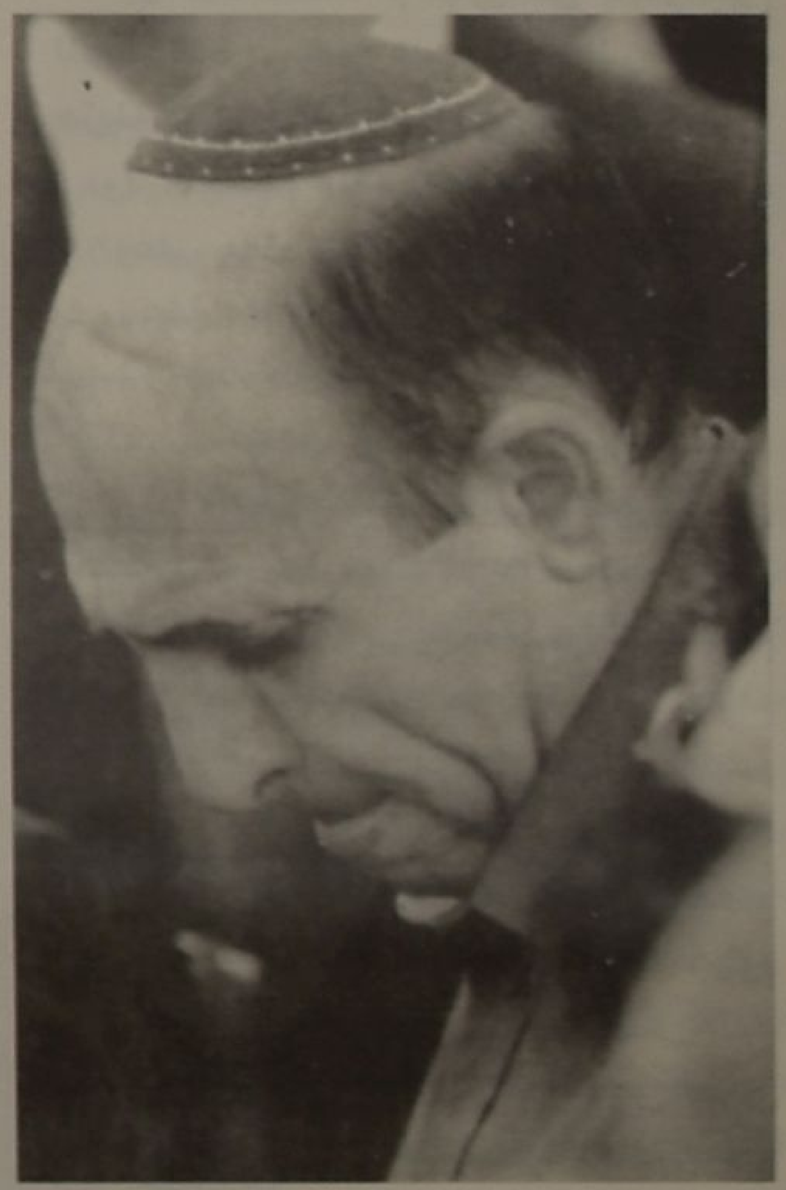

ورغم أن هذا القرار مر بعملية مخاض قسري وأخذ ورد، إلا أنه جاء نتيجة طبيعية للوضعية غير المتجانسة للحكومة الإسرائيلية، في ظل التحالف غير المتوازن، وإن كان يعطي صورة غير جديدة، حيث تحكم الأقلية البرلمانية بفعل قسوة زعيمها واجتياح أفكاره للشارع، مقابل أكثرية فاقدة للقوة، ضيعت برنامجها واتجاهها، وهذا الشكل هو نتيجة طبيعية للتركيب المعقد للقانون الانتخابي السابق، الذي كان ينص على انتخاب رئيس الحكومة من الشعب مباشرة، بينما يجري انتخاب أعضاء الكنيست بمستوى آخر. هذه الطريقة سمحت بأن يحصل (العمل) على مقاعد أكثر في الكنيست بسبب طبيعة برنامجه الانتخابي الداخلي، بينما صعد ممثل الليكود إلى قمة السلطة السياسية بسبب برنامجه ضد الفلسطينيين، وبقي حزبه في خلفية الصفوف في الكنيست.

المنعطف الذي ذكرناه لا يعني انقلابا جذريا في المشهد السياسي الذي يحكم إسرائيل، لسبب أساسي هو أن الطرف المنوط به تقديم هذا المشهد، وهو حزب العمل لن يكون قادرا على تقديم البديل الجذري لحزب الليكود، وهكذا، لا يجب أن يتوقع أحد (وهو ما تؤكده المعطيات الحالية) أن يحصل انقلاب شبيه بانقلاب عام ١٩٧٧ ولكن بشكل عكسي عندما تمكن الليكود من إزاحة العمل من السلطة لأول مرة في تاريخه.

فحزب العمل قدم خلال فترة حكم شارون النموذج الأسوأ في الأداء السياسي، مما حوله في ظل قيادة بن اليعزر إلى مجرد ظل لليكود، بل أكثر من ذلك، ذهب به إلى التماهي مع سياسة هذا الأخير إلى عدم وجود أي فارق بين البرنامجين، إذ تمكن شارون بكارزميته وشعبويته الطاغية من فرض أفكاره على الشارع الذي شهد انزياحا نموذجيا نحو اليمين الفاشي.

ولعل بن إليعزر كان هو القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للعمل، فهو اختار أن يكون مع حزبه التابع الأليف لشارون مصرا رغم المعارضة الداخلية المتصاعدة على البقاء في حكومة الوحدة حتى اللحظة الأخيرة.

وعندما قرر الانسحاب فجأة كان قراره مفاجئا ومستفزا بنفس مقدار إصراره على البقاء فيها، فهو لم ينسحب لأسباب مبدئية مرتبطة بالسياسة العامة للدولة والقضايا الأساسية المرتبطة بها، وإنما بسبب الميزانية بل بسبب بند فيها ينص على تخفيض الدعم للمتقاعدين مقابل رفع دعم المستوطنات، والسبب عكس ما قد يبدو للوهلة الأولى، ليس بسبب معارضة بين إليعزر للاستيطان وإنما بسبب رفضه تقليص أموال المتقاعدين، وسيزول الاستفزاز باتضاح أن معظم هؤلاء هم من ناخبي العمل، أي أن المسألة كانت متعلقة بحسابات انتخابية ضيقة ومفضوحة للجمهور العام.

وهكذا لم تكن مبررات بن إليعزر كافية، ولم تنجح في الظهور بدور البطل الذي كان يعد نفسه له، الذي يتصدى لشارون ويقول له (لا)، حتى بالنسبة لأقرب مؤيديه، ولم ينجح بالتالي بأداء دور الزعيم القادر على إنقاذ حزبه وقيادة دفته في عاصفة السياسة المحلية.

على هذا، فتحت الاستقالة، أو الإقالة، لا فرق، الباب على مصراعيه أمام الصراع الحزبي الذي كان قد بدأ يحتدم مبكرا، منذ تجميد يوسي بيلين لوضعه في الهيئة القيادية وإعلان حاييم رامون وعميرام متسناع قرارهما بالمنافسة على زعامة الحزب وإزاحة بن إليعزر.

وعلى جبهة الليكود كان إعلان شارون نيته تقديم موعد الانتخابات فاتحة لبدء الصراع الرسمي على زعامة الحزب بين شارون ونتنياهو قادت إلى انتصار شارون كما سنرصد في أسطر قادمة.

أزمة حزب العمل

الأزمة العميقة التي يعيشها حزب العمل ومعها ما تبقى من حركة العمل بكاملها، دون العودة إلى عام ١٩٧٧، يمكننا رصدها منذ اغتيال اسحق رابين، هذا الاغتيال الذي كان نقطة بداية للانحدار الصاخب لحزب العمل، حيث أن رابين كان بلا جدال آخر القادة التاريخيين لحركة العمل، وحزب العمل معا، ولم يتمكن خلفاؤه أبدا من ملئ الفراغ، ابتداء من شمعون بيرس (الخاسر) الدائم مرورا بباراك الذي لم يكن أكثر من طفرة مارقة، وصولا إلى بن إليعزر الذي افتقد الحد الأدنى من الصفات القيادية.

ومع ابتعاد حزب العمل تدريجيا عن المكانة التي صنعها رابين، دخل الحزب مأزقا تاريخيا لا يتوقف عند حدود فقدانه لبعض المقاعد أو خروج زعامة البلاد من يده إلى الليكود، وإنما يصل ربما إلى انشقاق الحزب وسقوطه نهائيا، بعد أن فقد بوصلته السياسية وضاع الخيط الرفيع الذي يفصله عن اليمين والليكود، بضياع وجود زعامة قادرة على تقديم مبادرة تاريخية تنقذ الحزب مما هو فيه وتعيد إليه مكانته.

بعد هذه المسيرة المزرية، كان من الطبيعي أن ينهض أشخاص مثل يوسي بيلين لمحاولة إنقاذ الحزب، وإن بيأس قاد إلى القول أن هذا الحزب لا يمكن إصلاحه إلا من خارجه، عبر التحالف مع ميرتس، والضغط من الخارج بل والتهديد بالاستقالة! إذا بقي بن إليعزر زعيما للحزب والاتجاه نحو تشكيل حزب ديمقراطي يساري جديد، وأشخاص مثل حاييم رامون الذي كان أكثر صفاء في رؤيته السياسية وأكثر نضوجا، وإن لم يكن يشكل ذلك النجم اللامع القادر على إنقاذ الحزب، وهكذا مع عزوف بيلين عن الصراع على منصب الزعامة كان من الطبيعي وبسبب من طبيعة الأشياء أن يتقدم شخص من الصفوف الخلفية حاملا راية المنقذ المحتمل، ذلك الشخص كان عميرام متسناع.

وإذا كان بن إليعزر قد جاء رغم فشله حاملا تراثا طويلا من العمل السياسي، بعد ٣٠ عاما من الخدمة العسكرية فهو كان وزيرا لعدة مرات ونائبا لرئيس الوزراء وعضو كنيست منذ ٨٤ وسكرتيرا عاما لحركة تامي الشرقية بزعامة أهارون أبو حصيرة، فإن متسناع لم يشغل من المناصب سوى منصب رئيس بلدية حيفا منذ ١٩٩٣ وهذا ليس منصبا سياسيا وإن كان يحمل ٣٠ عاما من الخدمة العسكرية وأوسمة عدة.

وسنضع رامون جانبا، فهو مثل في المعركة الانتخابية الشخصية الضائعة بين تجاذبين أساسيين، وهو رغم قربه من متسناع إلا أن برنامجه تشتت بين الاثنين.

إذن، كانت عصا القيادة تتراوح ما بين إليعزر ومتسناع، وفي موازين القوة والضعف تسلح بن إليعزر بتاريخه السياسي العسكري المزدوج، ونفوذه في بعض دوائر الحزب وخاصة الوسط الشرقي، بينما تسلّح متسناع بأشياء أكثر أهمية لعلها هي التي قادته إلى الانتصار في معركته.

أولا، ولعل هذا هو الأهم برأي الكاتب الذي لا يكاد يولى أهمية لدى المحللين، أن متسناع ينتمي إلى النخبة الأشكنازية وهو ابن كيبوتس،

وهذا يشكل ورقة رابحة لكل طامح في إسرائيل، مقابل بن إليعزر الشرقي الذي ولد في العراق والذي يبقى منتميا للطائفة الشرقية، فهو جزء من كتلة اجتماعية تميل نحو اليمين وتؤيد الليكود منذ ١٩٧٧.

وفي الوقت الذي يحمل فيه متسناع بكالوريوسا في الجغرافيا، وماجستيرا في العلوم السياسية و٣٠ عاما من الخدمة العسكرية، وموقفا مشهودا ضد شارون منذ عام ١٩٥٢ عندما هدد بالانسحاب من الجيش إذا لم تتم إقالة شارون، فإن بن إليعزر ينظر إليه كجاهل حط من مكانة الحزب ودوره وشوه صورته لدى الشارع.

- النقطة الثانية الأساسية هي الخلاف الجذري سياسيا بين الرجلين، ففي الوقت الذي يطرح بن اليعزر برنامجا يغلق كل الأبواب على أي حل بديل للحل الشاروني، يبادر متسناع لفتح هذه الأبواب على مستويات مختلفة، إذ يقترب بن إليعزر كثيرا جدا ولحد التماهي بسياسات شارون عبر إصراره على إنهاء الدور التاريخي للرئيس ياسر عرفات ورفعه لشعار جدار الفصل أثناء البحث عن مفاوض بديل ورفض إخلاء المستوطنات حفاظا على الإجماع القومي، وتأييده البقاء في الحكومة رغم وضعية الإذلال، بينما متسناع يقول بموقف مفارق جذريا لبرنامج شارون، إذ يدعو للعودة فورا للتفاوض مع القيادة الفلسطينية الحالية ولن يلجأ

إلى جدرا الفصل، إلا إذا تبين عدم جدوى الحديث مع الفلسطينيين، ويقول بإخلاء المستوطنات والانسحاب من الحكومة.

وبوضوح تام يقول متسناع بضرورة تفكيك مستوطنات غزة ومعظم مستوطنات الضفة الغربية وتقسيم القدس ويجب ألا نقع في مطب أن انتخاب متسناع جاء بسبب مضمون مواقفه ارتباطا بالقضية الفلسطينية، وإنما السبب الأصح هو وضوح هذه المواقف وأنه قدم برنامجا يعيد لحزب العمل مكانته كمعارض مبدئي لليكود، واليمين وربما يشي بعودة التيار الثاني في السياسة الإسرائيلية على ما يطمح إليه زعماؤه، يضاف طبعا للدعم الذي قدمه يوسي بيلين وجماعته لمتسناع في معركته الانتخابية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يشكل حزب العمل بزعامة متسناع فرقا حقيقيا في الصورة السياسية؟.. تشير المعطيات كلها، أنه وإن كان صعود متسناع إلى زعامة الحزب وفرضه لقائمته الانتخابية، إلا أن هذا لن يشكل فارقا في الشارع لمصلحة الحزب، الذي فقد الكثير من مبررات وجوده، إذ يتضح من استطلاعات الرأي انصراف هذا الشارع إلى اليمين ومناصرة شارون والليكود عبر ٦٦ مقعدا موعودا في الكنيست مقابل ٥٤ لليسار والوسط، مما يجعل متسناع ليس زعيما متوقعا لإسرائيل في الانتخابات العامة القادمة، بقدر ما هو في أحسن الأحوال زعيما للمعارضة، التي ربما تحظى أخيرا بفرصة التشكل كجبهة متماسكة واضحة المعالم، رغم أنها ستكون أكثر ضعفا في ظل التوقعات، ولكن ربما تكون الفرصة الوحيدة هي الدخول في قائمة موحدة مع ميرتس، وإن كان هذا الخيار لا يعطي الكثير من الأمل في وضعية الإرث المترهل التي يتسلمها متسناع، ولكن تغييرا حقيقيا في الخريطة السياسية سيبقى منوطا بقدرة متسناع وحزبه على تقديم مبادرة استراتيجية نحو الفلسطينيين وهذا يبقى أيضا مشكوكا فيه في ظل التاريخ المعروف لحركة العمل الصهيونية وما كشفت عنه تصيرحات متسناع الأخيرة الذابة باتجاه اليمين بوضوح، ولكنه أيضا منوط من جهة أخرى بنوع السلوك السياسي الفلسطيني تجاه المعادلة الداخلية الإسرائيلية، وكيف سيتمكن الفلسطينيون من إدارة معركة التجاذبات داخل لوحة السياسية الإسرائيلية والاستفادة منها في مصلحة قضيتهم الوطنية.

صعود الليكود

كان من السهل على المهرج التلفزيوني بنيامين نتنياهو أن يهزم بسهولة شيمون بيرس

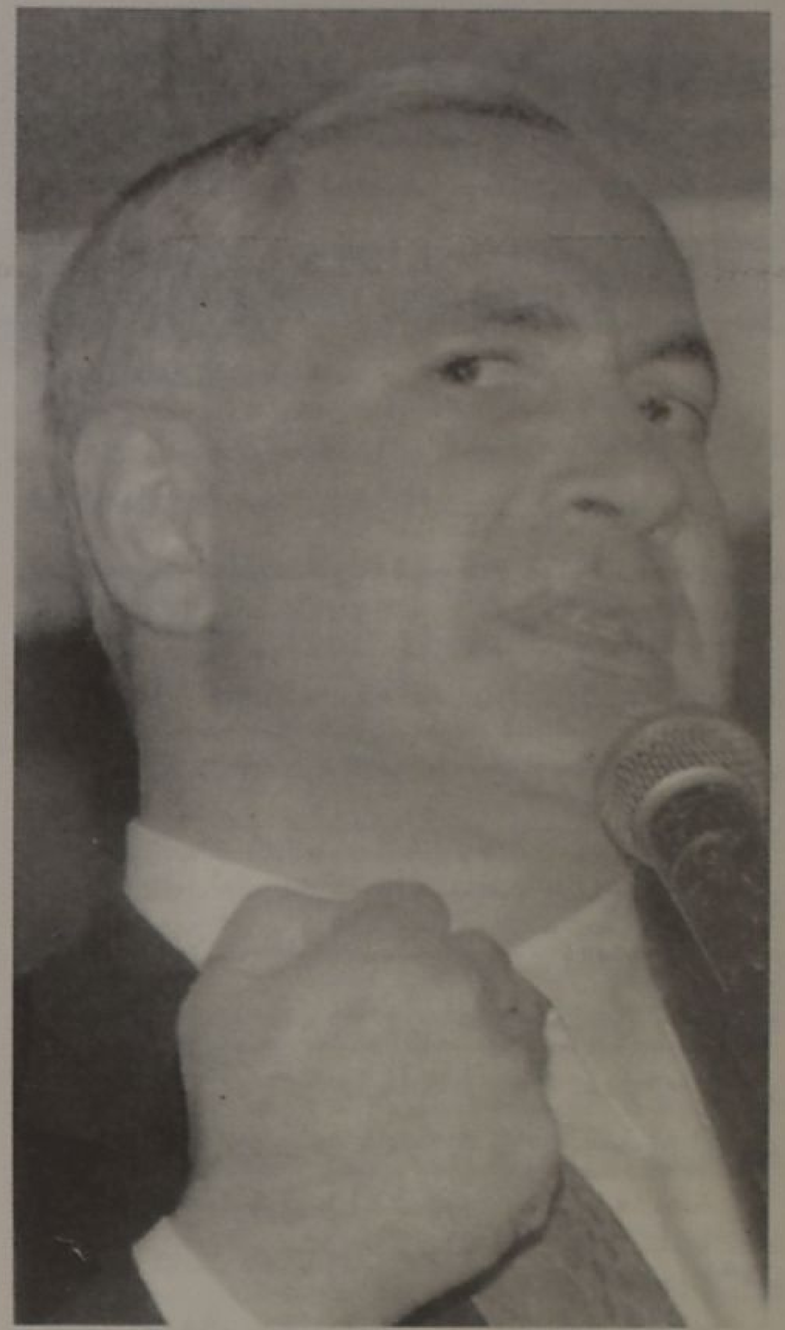

الذي ورث الحكم عن رابين، فبيرس ارتكب من الأخطاء ما ناءت بحمله فترته القصيرة، وهكذا دشن نتنياهو صعود الليكود، ولكن أداءه لم يكن قادرا على الارتقاء لدور المنقذ للحزب الذي كان يعيش أزمته الخاصة، وهكذا عندما جاء شارون شكل إنقاذا تاريخيا لحزب الليكود ترافق هذا الصعود مع الانتفاضة وتصاعد الاتجاه اليميني الفاشي في الشارع، وهو مناخ ملائم تماما لشخص مثل شارون حمله إلى عرش إسرائيل باعتباره المنقذ الذي سيحطم الانتفاضة.

لم تكن الطموحات المبنية على شارون في محلها، فهو وإن كان رجلا تكتيكيا بامتياز إلا أنه غير قادر على إقامة حكومة مستقرة رغم شعبيته الساحقة، وبدلا من أن يبني تحالفا متينا مع العمل بغض النظر عن انهيار الأخير، اختار شارون أن يكون قائدا فردا، وأن يكون العمل مجرد هامش له، فكانت النتيجة الوصول إلى المأزق السياسي وخروج العمل، وكان على شارون إما أن يقبل بابتزاز الأحزاب اليمينية الصغرى، أو يقرب موعد الانتخابات العامة على أمل أن يساعده نفوذه السابق في الشارع في الإمساك من جديد بزمام الحكم في إسرائيل.

وهكذا تنافس شارون مع نتنياهو كما كان متوقعا، وفاز شارون على خصمه اللدود، ولم تحصل أي معجزات، بل جاءت النتائج متوافقة مع المؤشرات جميعها، مما جعله منافس ليس فقط مرشح الليكود لانتخابات رئاسة الوزراء، بل ربما مرشح الإسرائيليين جميعهم.

ولم يكن فوز شارون صعبا في واجهة بهلوان السفارات، حيث حقق فارقا مقداره ١٥٪؟؟؟ رغم نسبة التصويت المتدنية، ففي الوقت الذي حصل فيه على ٥٥.٨٨٪ حصل نتنياهو على ٤٠.٠٨٪ بينما ذهب الفارق وهو ٣.٤٦٪ إلى الفاشي موشيه فايغلين أحد أتباع المقتول كهانا، والجدير بالذكر أنه من بين ٣٠٥ ألف من المنتسبين لليكود، شارك فقط ٤٦٪ منهم، في الوقت الذي توقع شارون مشاركة أكثر من ٦٠٪ منهم، وسينتخب الليكود مرشحيه للكنيست في الثامن من الشهر المقبل، حيث يتنافس أكثر من ١٥٠ شخصا، وإذا كان نتنياهو قد ضمن مقعدا ضمن الخمسة الأوائل في هذه الانتخابات فإنه على الأرجح أن جماعة شارون سيهيمنون على القاعة بمجملها، وشارون الذي كان واثقا من فوزه دون انتظار اتصال التهنئة من منافسه، كان قد بدأ فورا بترتيباته عبر تشكيل ترويكا حكمه القادم، مستبعدا نتنياهو وكذلك ليفي الذي أحرق أوراقه جميعا.

فاختار شارون موفاز وزيرا للدفاع وهذا ما سيتأكد بعد أن ينهي هذا مشكلة فترة التبريد القانونية بعد خروجه من الجيش، وكذلك اختار يهود أولمرت رئيس بلدية القدس لمنصب وزير الخارجية.

ما هي اللوحة القادمة

المؤشرات المطروحة للكنيست الإسرائيلي القادم تعكس بشكل كبير إمكانية رفع الليكود واليمين لمقاعدهما للوصول إلى الأغلبية المطلقة التي ربما يحصل عليها الليكود وحده، وتعكس انهيار العمل وما ورائه من وسط ويساره وانهيار شاس الحزب الثالث بعد الأداء البائس للحزب في ظل قيادة إيلي يشاي وانشقاق أرييه جملنيل وليشكل حركة (حب إسرائيل) والاحتمالات المرجحة برأينا لهبوط عدد المقاعد العربية في الكنيست ارتباطا بالأداء السيء لهذه الأحزاب، مع ما يتوقع من مفاجآت قد يحققها الحزب الجديد (إسرائيل الأخرى) وإن كان من المحتمل أنه سيحصل على ناخبين من جمهور العمل وميرتس.

كل هذا يشير إلى تركيبة معقدة سيتغلب فيها اليمين الفاشي ليحكم إسرائيل فترة قادمة، نخاطر منذ الآن للقول أنها ستكون طويلة إذا لم تتمكن المعارضة اليسارية من تحسين أدائها وكشف بؤس السياسات الشارونية ودفع الشارع للتخلي عن شارون وهذا منوط بقادم الأيام في ساحة سياسية عودتنا المفاجآت والانقلابات وشارع متقلب قلق يفتقد إلى اليقين.

سيرة إرهابي (الأخيرة)

محمد حمزة غنايم

تقديم

نتابع في الحلقة الثالثة من هذه الدراسة الهامة سيرة الارهابي أريل شارون ، رئيس وزراء العدو ، وننوه كما فعلنا في الحلقات الماضية أن ما ننشره هنا مادة محررة بأمانة (لتناسب ظروف النشر) عن الفصل الثاني لكتاب لم ينشر بعد للباحث محمد حمزة غنايم.

وتهدف الدراسة في مجملها إلى إلقاء الضوء على السيرة الكاملة لرئيس وزراء العدو، الذاتية والعسكرية والسياسية، التي تشير إلى التركيب والتعقيد الشديد لهذه الشخصية في صراعها الدموي الشرس للوصول إلى أهدافها.

وتبدو سيرة شارون بجانب من الجوانب سيرة عادية لفاشي عادي في صعوده وسقوطه، والذي يسطع نجمه نتيجة لتناقضات حادة في الإطار السياسي والعسكري الذي يعيش فيه.

وتكتسب هذه المادة أهميتها من اللحظة الراهنة التي يتربع فيها شارون على عرش إسرائيل بنفوذ وصلاحيات مطلقة كسائق بلدوزر متهور لا يقف أمام الضوء الأحمر كما يصفه الصحافي الإسرائيلي عوزي بنزيمان في كتاب شهير.

ونعتقد جازمين أن الاطلاع على سيرة شارون ضرورة أكيدة ومدخل أساسي لفهم تعقيدات الحركة السياسية داخل الكيان العدو.

ولابد أخيرا من الإشارة أن هذه المادة تنشر في الهدف بترتيب خاص وحصري مع موقع عرب ٤٨ على الإنترنت، ويمكن الحصول على المادة الأصلية من الهدف أو من موقع عرب ٤٨.

أ.ج

في الحرب على المصير، يلوذ شارون، كما هو الحال مع اليمين الاستيطاني الصهيوني كله، بالأساطير الدينية، التي يدرك جيدا أنها أصبحت مفتاحا مركزيا بل لاعبا رئيسيا على ساحة الصراع، ويؤسس عليها، مع أنه، بدخوله المعترك السياسي، يرمي دائما لكسب النقاط في معاركه، مهيئا لمزيد منها «في بقية المشوار». رغم ذلك، ليس مفاجئا أن يتصرف شارون فوق الحلبة السياسية أيضا كالفيل في حانوت من الخزف، فهو يحطم كل ما حوله، ولا يهدأ له بال إلا بعد أن يكون قد أتى على كل شيء، بعد أن يكون قد «خربها، وقعد على تاليها...».

بين «أورشليم» و«تل أبيب»

بعد قرابة خمسة وخمسين عاما على إقامة إسرائيل، مازال المجتمع الإسرائيلي عالقا في مصيدة الصراع التاريخي الطويل، المكشوف في بعض جوانبه، والخفي في غيرها، بين توجهين مركزيين واضحين، يقف كلاهما تحت مظلة واحدة: المظلة الصهيونية.

هناك، من بين الإسرائيليين، وهم كثر، من يرى أنه «الصراع بين أورشليم وتل أبيب»، ولعله ليس صدفة أن تلعب «أورشليم» دورا مركزيا كهذا الذي تلعبه في معارك الانتخابات، وبخاصة معركة ٢٠٠١، بين اليمين الاستيطاني الذي يقوده شارون، وحركة العمل العبرية التي قادها إيهود باراك.

في الجانب الأول من الصراع يقف النموذج الأعلى لـ «دولة اليهود»، التي توجه أنظارها إلى الوراء بالذات، حيث التاريخ اليهودي (الحقيقي أو المتخيل)، شيء ما أشبه بـ «شعب قاطن لوحده»، وفي مركزها يقف الدين اليهودي. رمز هذه الدولة هو القدس. على هذه الجهة من الصراع يطلق الإسرائيليون صفة «اليمين».

قبالتها، يقف النموذج الأعلى لـ «الدولة الإسرائيلية»، التي من المفروض أن تنظر للمستقبل، متطلعة لإنشاء مجتمع غربي عصري، ليبرالي وعلماني، يعيش بسلام مع العالم العربي، وتقوم على ثقافة عالمية وتستفيد من التكنولوجيا المتطورة. رمز هذه الدولة تل أبيب. على هذه الجهة من الصراع يطلق الإسرائيليون صفة «اليسار» (في الحقيقة، يتطلع الشرقيون في إسرائيل أيضا إلى ثقافة وتكنولوجيا الغرب، وكذلك في العالم العربي، حيث يدور صراع بين الاتجاهين).

أريئيل شارون، قائد «اليمين» هذا، شخص علماني، وتردد أنه كان يحتفظ في سيارة القيادة العسكرية الخاصة به في الحرب بمعلبات من فواكه البحر غير «الكوشير». لكن تماثله مع المفاهيم اليهودية الدينية ليس تظاهريا. وفي هذا الاختيار بين «اليهودي الإسرائيلي» (التشديد هنا على اليهودي) وبين «الإسرائيلي اليهودي» (التشديد هنا على الإسرائيلي)، فإنه يختار الإمكانية الأولى. عندما سئل قبل سنوات ماذا يهمه أكثر، الشعب اليهودي أم دولة إسرائيل، اختار الهوية اليهودية بلا تردد. لهذا السبب أيد في الماضي حق طلاب المعاهد الدينية اليهودية في «أن يموتوا في خيمة

التوراة، بدل التجند للجيش، قبل أن تتحول هذه المسألة إلى كرة على الملعب السياسي.

دائما كان شارون في اليمين، منذ نشأته، وعلى مدار سيرته العسكرية والسياسية، عمل في خدمة اليمين، إلى حد توريطه. و مقياسه الوحيد هو ما يسجله من نقاط في تقدمه نحو الهدف، باعتباره يتعامل مع موقعه الجديد على أنه مرحلة أخرى ومتقدمة وربما أكثر شراسة في الصراع القومي.

بقوة الدفع هذه وصل شارون إلى قمة الهرم القيادي الإسرائيلي، تتحكم به نزعات سحيقة يعتبرها البعض جزءا مركزيا من شخصيته: الفشل، والرغبة في التدمير.

فشله على الصعيد السياسي، لا يعني بالضرورة أنه كان ناجحا من الناحية العسكرية، حتى لو تحققت على يده بعض الانتصارات. فالشخص الذي عمل طيلة عمره في تخطيط الحروب، وصل في نهاية المطاف إلى المكانة التي مكنته من صياغة ورسم مخططات أكبر الحروب التي بادر إليها - الحرب على الشعب الفلسطيني في لبنان.. بعد ثلاثين عاما على قيامه بالتخطيط لعمليات وحدة ١٠١ المحدودة، وصل شارون إلى منصب يسمح له بتحريك الجيش الإسرائيلي كله. مع ذلك - كما يكتب بنزيمان - فقد فشل فشلا ذريعا في مجاله الإبداعي الأول - التخطيط للحروب. وعندما يتصدى للمجال السياسي، فذلك لا يعني بالضرورة أنه يعترف لنفسه بالفشل العسكري. مع ذلك فإن فشله العسكري، وجرائمه كذلك، ظلت تحمل آثارا عميقة في «نفسية الصراع»، ورموزه، ويضمنهم الرمز الاستيطاني اليميني العسكري الأول، شارون، ذاته.

بعد فشله في الحرب-هوايته المفضلة- عاد إلى السياسة، ومن أوسع الأبواب. يبدو أن القوة التي يملكها، وانعدام القدرة لديه على لجم دوافعه، وتحرقه لتحقيق إنجازات سريعة ومؤثرة، كل هذه جعلته يصل منهكا إلى الهدف. دون أن يكون في ذلك ما يمنعه من تسلم دفة قيادة إسرائيل في هذا البحر السياسي والأمني العاصف.

«يهودي»، ثم «يهودي»، ثم «إسرائيلي»

في محاولته رسم بروفيل الشخص، كتب آري شافيط - في ملحق «هآرتس» - إن شارون يرى نفسه قبل أي شيء آخر «يهوديا»، وليس إسرائيليا. مع أنه غير متدين أبدا، إلا أن أهم شيء بنظره هو أن يكون يهوديا. وهو كذلك، الأمر الأساسي الذي يقلقه: ماذا سيكون بشأن اليهود. أو - هكذا يبيع نفسه على الأقل. ماذا سيحدث لهم بعد ثلاثين عاما، وماذا سيحدث لهم أيضا بعد ثلاثمائة عام. وهو قلق بهذا الشأن. هذه القضية تشغله كثيرا.

يرى أرئيل شارون أن الصهيونية «ثورة هائلة إنجازاتها عظيمة». وإنها «الثورة الوحيدة الناجحة من بين ثورات القرن العشرين». لكن الفشل الأكبر للصهيونية بنظره أنها «أبعدت اليهودية عن اليهود». وهو يقول أنها «جعلت البلاد تشهد ابتعادا عن كل شيء يهودي».

«إنه يحس أن الشرخ بدأ لدى أبناء جيله - يكتب آري شافيط - إلا أنهم حاربوا على الأقل وأتوا بالدولة على طبق من الفضة. لكن أجيالا كثيرة جاءت منذ ذلك الحين وازداد الابتعاد. أبناء هذا الجيل لا يعرفون التوراة. ولا يعرفون التاريخ اليهودي. ولا يحسون بحقنا على البلاد. أحيانا يخيل أن الجذور تنكمش، وتنقرض» (ملحق «هآرتس»، ٢٠٠١/٢/٢).

ظل شارون مشحونا على الدوام بهذه المسيحانية العلمانية إن جاز التعبير، متخذا - في كل مرة يفشل فيها عسكريا أو يتم استبعاده عن دوائر صنع القرار لخطورته - من السياسة ملاذا بديلا له كلما عادت العسكريتاريا عليه بالخذلان. وبلغته هو «كلما استولى عليَّ من جديد شيطان السياسة» (المذكرات: ٤٥٦).

هكذا كان بعد «محدلة يوم الغفران»، إذ صار نائبا في البرلمان الجديد (١٩٧٤)، وفي البرلمان الثامن، مع أنه خرج بعد عام. وهكذا حدث عندما أقام حزبه السياسي، ووصل البرلمان التاسع بنائبين. وهكذا كان عندما ناب عن «الليكود» منذ الكنيست التاسعة حتى الكنيست الثالثة عشرة. والتي نجح خلالها بتسخير السياسة والقوة السياسية (في الكنيست العاشرة) ليكون وزير دفاع. وهكذا كان في كل مرة تنافس فيها على قادة حزبه، إلى أن تمكن منه في العام ١٩٩٩، بعد فشل نتنياهو في الانتخابات. وهذا ما كان - يا للفظاعة - في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، عندما «اكتسح» الحرم القدسي الشريف وسط جيش من أفراد الشرطة وحرس الحدود، كان يعد بالمئات (ناهيك عن الاجتياح الجديد وتدمير رموز السيادة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، في «السور الواقي» وما تلاها، وهو ما «يتنبأ» كثيرون أنه سيكون «أم المحادل» على الإطلاق! مسألة وقت، لا أكثر!).

وفي ذلك كله لم يكن شارون «شاطرا» أو «سياسيا»، وإن بدا ظاهريا أنه يحقق المزيد من «الإنجازات»، بعضها حتى على الصعيد القومي. تجلى انعدام «الدبلوماسية» لديه في أكثر من مفصل تاريخي عرفته إسرائيل، وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. وبالتحديد: على مسارات التسوية المختلفة، التي سارت فوقها شعوب المنطقة في أكثر من اتجاه، معظمها لم يفض إلى أية غاية حقيقية.

«وزارة الحقيقة» نموذج ٢٠٠١

فوق كل مسار سار عليه شارون حل الدمار. كل من يملك مفاتيح «نفسية الصراع» لديه، ويدرك حقيقة مخاوفه السحيقة على «المصير اليهودي»، لا يعجب لذلك. توجد في القاموس السياسي تفسيرات «أبسط» لسلوك هذا الشخص السياسي، حتى في اللحظات التاريخية التي تتطلب رؤية وبعد نظر. في ذلك يقولون أن مواقف الشخص «ضبابية» وربما «طفولية». ولعلها «دعائية» أيضا، أي من ذلك النوع الذي يوصي به المستشارون الإعلاميون ومختلف خبراء الشخصية، في فترة الدعاية الانتخابية بالذات (كما حدث مع شارون نسخة ٢٠٠١).

إن قراءة شاملة لماضي الشخص حيال قضية السلام تكشف عن خط طويل من المعارضة المنهجية تقريبا لكل تسوية أو اختراق سياسي لأوضاع الجمود القاتل على مسارات الصراع. مع ذلك لم يتردد دعائيوه في إطلاق شعاره الانتخابي «أرئيل شارون: قائد للسلام».

وقراءة دقيقة في أفكار «العضو الجديد في معسكر السلام»، توضح بما لا يرقى إليه شك، ماهية أفكاره الحقيقية عن «السلام»، ونوعية الأشخاص الذين يشتركون معه في مثل هذه الأفكار. «إن إصاخة السمع لصوت هذا العضو الطازج في معسكر السلام الآن - يكتب أوري مسغاف في «هعير» - ولحلفائه السياسيين توضح جيدا ماذا سيكون طريقه السياسي». («هعير»، ٢٠٠١/١/١١)

إليكم هذه القائمة المحترمة من أفكار ومواقف الشخص «السلامية»، «التاريخية»، التي توضح كيف مضى هذا الشخص فوق مسارات تسوية الصراع الإسرائيلي - العربي:

- ١٩٧٩: يعارض في الحكومة معاهدة السلام مع مصر ويصوت ضدها.
- ١٩٨٥: يعارض في تصويت حكومي انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان.
- ١٩٩١: يعارض الذهاب إلى مؤتمر مدريد و«يطوق» رئيس الحكومة اسحاق شامير.
- ١٩٩٣: عارض في تصويت برلماني اتفاقية أوسلو (أ).
- ١٩٩٤: يعارض صيغة اتفاق السلام مع الأردن ويمتنع خلال التصويت في الكنيست.
- ١٩٩٥: يعارض اتفاقية أوسلو (ب) في تصويت برلماني.
- ١٩٩٧: يعارض داخل الحكومة اتفاقية الخليل.
- ٢٠٠٠: يعارض «الطريقة المهينة» التي ميزت خروج الجيش الإسرائيلي من «الحزام الأمني» في جنوب لبنان.

في ذلك كله كان شارون يبحث عن «مصلحة الأمة والوطن». وهو كليشيهات معروفة من فترات سابقة قريبة وبعيدة في التاريخ، ليست بعيدة أبدا عن مفاهيم «الفاشية» التي تؤيد هندسة الوعي القومي العام، وصياغته وفق «المصالح القومية».

وفي ذلك فإن شارون قادر ببساطة على أن ينضم إلى «وزارة الحقيقة» من رواية جورج أورويل الشهيرة (١٩٨٤)، تلك الهيئة الهائلة القوة، التي مهمتها صياغة وعي الناس بشكل متعاكس مع الواقع. وفي إسرائيل ٢٠٠١ فإن «وزارة الحقيقة» تمكنت حتى الآن من إنتاج لافتات ضخمة تغطي بها شوارع البلاد، تحمل مقولات من نوع «الحب هو الكراهية»، و«السلام هو الحرب»، و«الحرب هي السلام». وفي ذلك فإن أورويل لم يفوت سوى ١٧ عاما فقط. كأن يقرأ اليوم: «شارون قائد للسلام».

كان ربع القرن الأخير من تاريخ الصراع مؤلما بالنسبة للجميع، ومصيريا أيضا. مع ذلك، تباهي إسرائيل «العاقلة» (أي: معسكر اليسار الصهيوني بالأساس، وحركة العمل)، بإنجازين هامين لها في هذه الفترة، هما معاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩) ومعاهدة السلام مع الأردن (١٩٩٤). حظي الاتفاقان بتأييد جماهيري وسياسي واسع جمع بين مختلف المعسكرات. لكن «القائد للسلام» شارون لم يؤيد أيا منهما.

عندما أجرت حكومة مناحم بيغن مفاوضات كامب ديفيد مع مصر، أشغل شارون منصب وزير الزراعة، وكان بمثابة معارضة داخل الحكومة الإسرائيلية للتسوية المتبلورة بين الجانبين، فلجأ إلى استثمار كل طاقته ووقته في توسيع المشروع الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، جريا على النهج الصهيوني القديم بشأن «خلق الحقائق المنتهية على الأرض»، التي من شأنها أن تصعب - عندما يحين الأوان - من ترتيبات «الحكم الذاتي» الفلسطيني المشار إليه في الاتفاقات مع مصر (قبل ذلك، وفي مارس ٧٨، هدد وزير الدفاع آنذاك عيزر فايتسمن بالاستقالة في ضوء نشاطات شارون الاستيطانية). بعد ذلك بعام واحد، وفي ١٤ مارس ٧٩، جلب مناحم بيغن اتفاقية السلام مع مصر لتصديق حكومته عليها. أيد ١٥ وزيرا الاتفاقية، بينما عارضها اثنان، هما «القائد للسلام» شارون ووزير المواصلات حاييم لانداو. في تلك الجلسة هاجم شارون بشدة مناحم بيغن وصرخ باتجاهه: «جدي ووالدتي غرزا أظافرهم في الأرض حتى قبل أن تبدأ التحدث عن أرض إسرائيل». بعد الجلسة هدد بيغن الغاضب بإقالة الوزيرين المعارضين للاتفاق.

بعد ذلك بستة أيام، عندما عرضت اتفاقية السلام على الكنيست لتصديقها، صوت شارون معها لكنه اهتم في خطابه التشكيكي بتوضيح رأيه الحقيقي: «من يشترك مثلي في التطلع للسلام، ليس معفيا من رؤية الاحتمال الآخر، ماذا سنقول لأبنائنا إذا زادت المخاطر على الاحتمالات؟».

في أكتوبر ٩٤ وقع اسحاق رابين والملك حسين اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن. لم تتطلب الاتفاقية، التي بدت مثل حلم ناعم لأنصار «السلام مقابل السلام»، أي تنازل من جانب إسرائيل، وكان المدماك الإقليمي الوحيد فيه هو تبادل مناطق صغيرة بين الدولتين.

ولا عجب أن يقابل بإجماع قومي «من الجدار إلى الجدار»، بمن فيهم ذلك بنيامين نتنياهو («الاتفاق برمته جيد لإسرائيل ولليكود»). أقرت الكنيست الاتفاقية بغالبية ١٠٥ أعضاء مقابل ثلاثة معارضين وستة ممتنعين. برز من بين الممتنعين «القائد للسلام» أرئيل شارون. وفي جلسة لكتلة الليكود طالب بأن يقوم الحزب بالإعلان عن أن «حكومة برئاسته ستعيد النظر في بنود في الاتفاق تتضمن ثغرات تاريخية وأمنية». وفي مقال نشرته «يديعوت أحرونوت» في أواخر نفس الأسبوع كتب شارون عن «عاصفة نفسية متصاعدة. كلما مرت الساعات واقتربت ساعة التصويت، أحسست أنني لا أستطيع رفع اليد مع هذا الاتفاق».

يستمد شارون الكثير من مفاهيمه من الميثولوجيا اليهودية حول فلسطين. فهو عندما يكرس موقفا سياسيا يمينيا، يكون عليه استخدام مصطلحات وتسميات هذه الميثولوجيا في التدليل على المواقع والتواريخ والأحداث. من هنا سر حماسه الدائم للاستيطان، فهي «أرض الآباء والأجداد» لديه. وهو يقول أنه «يعيش قصة الاستيطان في البلاد في المائة وعشرين عاما الأخيرة».. «هذا هو أحد الأمور التي تربطه بحركة العمل - يقول شافيط - من دون الاستيطان في روحاما وحنيتا ودغانيا ونهلال ما كان ليقوم هنا أي شيء. ومن دون نير عام ودوروت ويد مردخاي ونجفه ما كنا لنصمد في ٤٨. ما كان ليحدث هنا أي شيء من دون الاستيطان. هو الذي قرر موقع الحدود. ومنه جاءت قوة الدفاع العبرية. كان دائما مصدر القوة».

الاستيطان كرافعة سياسية

يرتبط العديد من المشاريع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية باسم شارون. منذ سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وشارون يضع الخطط لخلق «واقع يهودي» على الأرض، يحول دون التفاوض على هذه المناطق وإرجاعها بموجب الشرعية الدولية. يشهد شارون على نفسه في مذكراته أنه «يفكر في هذا الموضوع منذ حرب الأيام الستة، حين اتخذنا من المواقع القديمة ومخيمات الجيش الأردني مراكز لمدارسنا العسكرية. وعندما كنت مستشار رابين، غالبا ما كنت أجوب هذه المناطق، على اكتدادها، واضعا الخطوط العريضة لمشروع يهدف إلى استثمار هذه الأراضي». (المذكرات: ٤٦٦)

بعد صعود الليكود إلى الحكم في «انقلاب» ١٩٧٧، استغل شارون الفرصة، بحكم وظيفته وزيرا للزراعة، لدفع مخططاته الاستيطانية إلى أمام. قامت هذه المخططات على تصور واحد ووحيد، يقول فيه شارون: «كثيرة كانت الحلول السياسية التي وضعتها لتسوية مشكلة الأراضي، ولكن لم تخطر يوما في بالي فكرة التنازل عنها لصالح الأردن». (المذكرات: ٤٦). بعد أربعة شهور على تشكيل بيغن لحكومته الأولى، وتعيين شارون وزيرا للزراعة فيها، عرض شارون المخططات على الحكومة في ٢٩ سبتمبر من نفس العام، خلال اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. يقول شارون: «بعد بسط خريطة كبيرة لأراضي يهودا والسامرة، رحت أشرح أنه مهما يكن الحل السياسي الذي سينتهي بنا الأمر إلى الموافقة عليه، فنحن مدعوون إلى مواجهة ثلاث مشاكل رئيسية، تتمثل أولها بأمن السهل الساحلي الإسرائيلي الذي يشهد كثافة سكانية مرتفعة ويملك بنى صناعية ومحطات توليد للطاقة ومطارا دوليا. فالسهل الساحلي، وفقا لحدود ما قبل ١٩٦٧، ضيق حتى أنه بات من الصعب الدفاع عنه. ففي بداية حرب الأيام الستة انتهكت سلامة أراضيه الجغرافية السياسية. فالأراضي الإسرائيلية متاخمة لأراضي الضفة الغربية، وهي مفتوحة عليها بلا أي حدود مغلقة أو خطوط تماس أو أسلاك شائكة أو غيرها من العقبات. ومن جهة الحدود الإسرائيلية (المعروفة اليوم باسم «الخط الأخضر») يطالعنا تجمع كثيف لقرى ومدن عربية مزدهرة نذكر منها: أم الفحم، عرعرة، كفر بره، باقة الغربية، قلنسوة، الطيبة، الطيرة، جلجولية وغيرها. في السامرة نجتاز خلف ما كان يعرف بالخط الأخضر، مراكز عربية أخرى تمتاز بطابع مدني وقروي مثل يعبد وشويكة وطولكرم وقلقيلية، وليس في سكان هذه المناطق ما يميزهم عن العرب الإسرائيليين على الصعيد الثقافي واللغوي والاجتماعي». (المذكرات: ٤٦٨)

ويمضي شارون في مذكراته في شرح مخاطر نشوء تجمعات سكانية عربية متاخمة للخط الأخضر «يقطنها مئات آلاف العرب إلى جانب أقلية إسرائيلية»، مجملا رؤيته الاستيطانية بالحديث عن «عمق استراتيجي يضمن، حاضرا ومستقبلا، مراقبة جبال يهودا والسامرة حتى لا يفيد منها أعداؤنا في حال وقوع صدام مسلح» (ص٤٦٨)، وينتقل إلى طرح حلوله لدرء هذا الخطر بواسطة «تشييد وحدات سكنية ومجموعات صناعية على المرتفعات المشرفة على السهل الساحلي، وبذلك نتوصل إلى حل مشكلتين في آن واحد».

تكمن المشكلة الثانية وفق المنظور الشاروني في الحدود ذاتها. فمن الشرق، تقع الأردن وسورية

والعراق والمملكة العربية السعودية «وفي حرب الاستقلال وحرب الغفران هاجمتنا هذه البلدان (..) وفي إمكان هذه الدول، إذا ما اجتمعت على جبهتنا الغربية، حشد ما يزيد عن أربعة آلاف دبابة وألف طائرة وخمس وعشرين فرقة» (تعود هذه الأرقام لسنة ١٩٧٧).

كان شارون بمخططاته الاستيطانية هذه يطبق خطة عرضها يغئال ألون لأول مرة في العالم ١٩٦٧ لبناء خط مستعمرات على طول نهر الأردن وسهل بيسان على البحر الميت. سبق لحكومة العمل أن بنت، وفقا لخطة ألون، عشرين مستوطنة في غور الأردن (بلغ عدد المستوطنات التي بنتها حكومة حزب العمل خمسا وعشرين مستوطنة إضافة إلى اثنتين كانتا لا تزالان في طور الإنشاء، قبل أن يتولى الليكود زمام السلطة عام ٧٧). لكن الحقيقة أن شارون لم يكن قانعا تماما بخطط ألون الاستيطانية، ويتطرق في كتاب مذكراته إلى أن مستوطنات غور الأردن لن تكون قادرة على تأمين حماية كافية من دون مؤازرة من الخلف، «لهذا اقترحت سد الثغرات الممتدة على طول نهر الأردن وتشييد مستوطنات أخرى على الروابي من شأنها مساندة هذا الخط الأمامي. وعرضت أيضا فكرة شق كثير من الطرقات الشرقية الغربية، على طول المحاور الاستراتيجية، وبناء قرى تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة هذه الطرق» (ص٤٧٠).

كان ذلك في العام ١٩٧٧، وعندما نتابع اليوم مجريات المشروع الاستيطاني الذي تحدث عنه شارون، نجد أنه فاق بما لا يقاس ما حلم به وخطط له صاحب فكرة «ظهر الجبل». وفي ذلك لعب أدوارا رئيسية على مدار العقود الثلاثة التي أعقبت ذلك «الانقلاب» من العام ١٩٧٧. أما المشكلة الثالثة التي تحكم مشروع شارون الاستيطاني، فهي القدس. وفي ذلك يكتب: «السؤال المطروح هو التالي: كيف الحفاظ على وضع القدس كعاصمة الشعب اليهودي الأبدية؟ أو كيف نحافظ على أمنها ونوفر غالبية يهودية وسيادة يهودية خلال الخمسين أو المئة سنة المقبلة؟». نجحت المخططات الاستيطانية في القدس بإضافة أكثر من مائة ألف مستوطن، يطوقونها من كل الجهات، في نطاق مشروع «القدس الكبرى»، الذي يقضي ببناء سلسلة من المستوطنات تحيط بالضواحي والأحياء العربية لمدينة القدس، تتخذ شكل حذوة حصان وتمتد على طول عشرة كيلومترات أو خمسة عشر كيلومترا من الوسط، ابتداء من غوش عصيون وافرات في الجنوب، حتى معاليه أدوميم في الشرق، وغفعات زئيف وبيت إيل في الشمال. «إذا ما توصلنا إلى تطوير القدس الكبرى حتى تستوعب قرابة المليون شخص على نحو ما خططنا له، فإن هذه المدينة ستبقى في المستقبل عاصمة الشعب اليهودي» (المذكرات: ٤٧١).

مضى شارون في مشروعه الاستيطاني «وحيدا» تقريبا في بعض المراحل، ودائما ما وجدت فيه حركة «غوش أمونيم» الاستيطانية نصيرا متحمسا لمخططاتها التي لم تعرف الحدود منذ البداية. وليس صدفة أن يشهد شارون على نفسه بأنه فخور بدوره، فقد تمكن بين السنوات ١٩٧٨ و١٩٨١ من إقامة ٢٤٠ مستوطنة في مناطق الجليل والضفة الغربية والقطاع. وهو متمسك للآن بالاعتقاد بعدم إخلاء أية مستوطنة، حيث لا سبب لديه لذلك.

ولا يقتصر مشروع شارون الاستيطاني على أراضي الدولة الفلسطينية فحسب، بل يشمل هضبة الجولان أيضا. في مقابلته مع آري شافيط (ملحق «هآرتش» ٢/٢) يعود شارون إلى تأكيداته أنه «لا يمكن الخروج من هضبة الجولان. لأن ما يحفظ الهدوء من جهة الجولان هو قربنا من دمشق». كل ذلك، على رغم تفاهمات السوريين والإسرائيليين من أواخر عهد نتنياهو بشأن مستقبل الهضبة السورية. وكأن شيئا لم يكن، يعود شارون إلى فكرة «السلام مقابل السلام» التي حاول بيعها للمصريين في كامب ديفيد («مادمنا نتحدث سلاما، فلماذا لا يبقى كل واحد في مكانه، ونعيش بسلام؟!») ويؤيد أنه سيطرحها على دمشق.

اغتيال رابين

منذ أوائل التسعينات تتفاعل أفكار وحلول ومقترحات سياسية مختلفة على مسار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، جوهر الأزمة في الشرق الأوسط، يؤكد الكثيرون أنها محصلة طبيعية للمتغيرات الدولية المتلاحقة، ولكن ظل شارون متمسكا بمفاهيمه التقليدية حول الصراع، محتفظا بها داخل فقاعة هواء كبيرة تنتقل معه حيثما ذهب، وتحكم علاقاته في كل الاتجاهات.

في أكتوبر ١٩٩١ اشتركت إسرائيل في مؤتمر مدريد، و قاد الوفد الإسرائيلي إلى المحادثات رجالات أرض إسرائيل الكبرى، مثل رئيس الحكومة اسحاق شامير ومدير عام مكتبه يوسي بن أهرون. حرص الوفد على توزيع التصريحات المتطرفة حتى قبل أن يبدأ المؤتمر أعماله. لكن هذه التصريحات لم تكف شارون، الذي شكل في تلك الفترة، سوية مع اسحاق موداعي ودافيد ليفي، «ثلاثي الأطواق»، الذي طوق شامير من اليمين وعارض مشاركة إسرائيل في المحادثات. «هذا حكم بالإعدام على دولة إسرائيل»، وصف «القائد للسلام» شارون ذلك المؤتمر.

أما عملية أوسلو، التي حركتها رابين وبيريس بعد المؤتمر بوقت قصير، فقد أخرجت شارون عن طوره، فواصل ترديد اسطوانته المشروخة حول كون منظمة التحرير الفلسطينية إرهابية، واصفا قائدها ياسر عرفات بأنه «مجرم حرب في كل شيء.. لا يوجد شخص في العالم، منذ أيام النازية، على يديه دم يهودي أكثر من الحليف الجديد لحكومة المعراخ»، كما قال في تصريحات لصحيفة «يديعوت أحرونوت». صوت شارون ضد أوسلو (أ)، التي انسحبت إسرائيل بموجبها من غزة وأريحا. «الحكومة تتعاون مع حماس - قال شارون للصحيفة المذكورة - عندما ستقوم حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات القريبة، ستلغى جميع الاتفاقات مع الفلسطينيين». صوت شارون ضد أوسلو (ب) أيضا، التي أوصلت إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من ست مدن فلسطينية في الضفة الغربية. فقد اليمين صوابه، وأخذ شارون يصرخ بصورة هستيرية على اليمين وعلى اليسار.

كان زعيق شارون الهستيري جزءا أساسيا من صراخ اليمين الاستيطاني ضد أوسلو واسحاق رابين. في مقابلة صحفية نشرتها لسان حال الليكود، قبل اغتيال اسحاق رابين بخمسة شهور، قال شارون: «ما الذي لم نفعله بعد؟ شرحنا، صوتنا بحجب الثقة عددا لا حصر له من المرات. لم تكن هناك أية فائدة. إنهم مستمرون في مخططاتهم. لذلك حان أوان التوقف عن الكلام، حان أوان العمل..». وتوجه شارون إلى المستوطنين قائلا: «تسليم الأرض والتخلي عنها جزء من شخصية اليسار الإسرائيلي. لا تنسوا للحظة، أن رجالات السلام الآن وأتباعها أقرب إلى القتلة من منظمة التحرير مما لو كانوا منكم».

شارون يوقع اتفاقية واي ريفر

خلافا لتطلعات شارون، لم تتخل «الحكومة القومية» التي قامت بعد الانتخابات المبكرة في العام ١٩٩٦ عن المسار السياسي. وصل نتنياهو إلى السلطة على أرضية وعوده بمواصلة عملية أوسلو، وفي يناير ١٩٩٧ وقع مع ياسر عرفات على اتفاق الانسحاب من مدينة الخليل. في جلسة الحكومة صوت أحد عشر وزيرا إلى جانب الاتفاق، وعارضها سبعة وزراء، بينهم وزير الإنشاءات القومية أريئيل شارون، الذي هاجم الاتفاق بشدة. في اليوم التالي صادقت الكنيست على الاتفاقية بأغلبية كبيرة: ٨٧ ضد ١٧. كان شارون من بين المتغيبين عن التصويت، واصفا تغيبه بالاحتجاج.

كانت اتفاقية «واي ريفير» من العام ٩٨ الاتفاق السياسي الأول الذي حظي بتأييد شارون، الذي كان قد أصبح آنذاك وزيرا للخارجية، كانت الاتفاقيات التي يفضلها شارون، الذي يواصل التعلل - على رغم ما طرأ لديه من «تحولات» شكلية على ما يبدو - بإمكان التوصل إلى «سلام مقابل السلام» مع العرب والفلسطينيين، دون أن أكون مضطرا لتقديم المزيد من «التنازلات».

مقابلة مع روبيرتو فريري

رئيس حزب الشعب الاشتراكي / البرازيل

حاوره/ جاد الله صفا

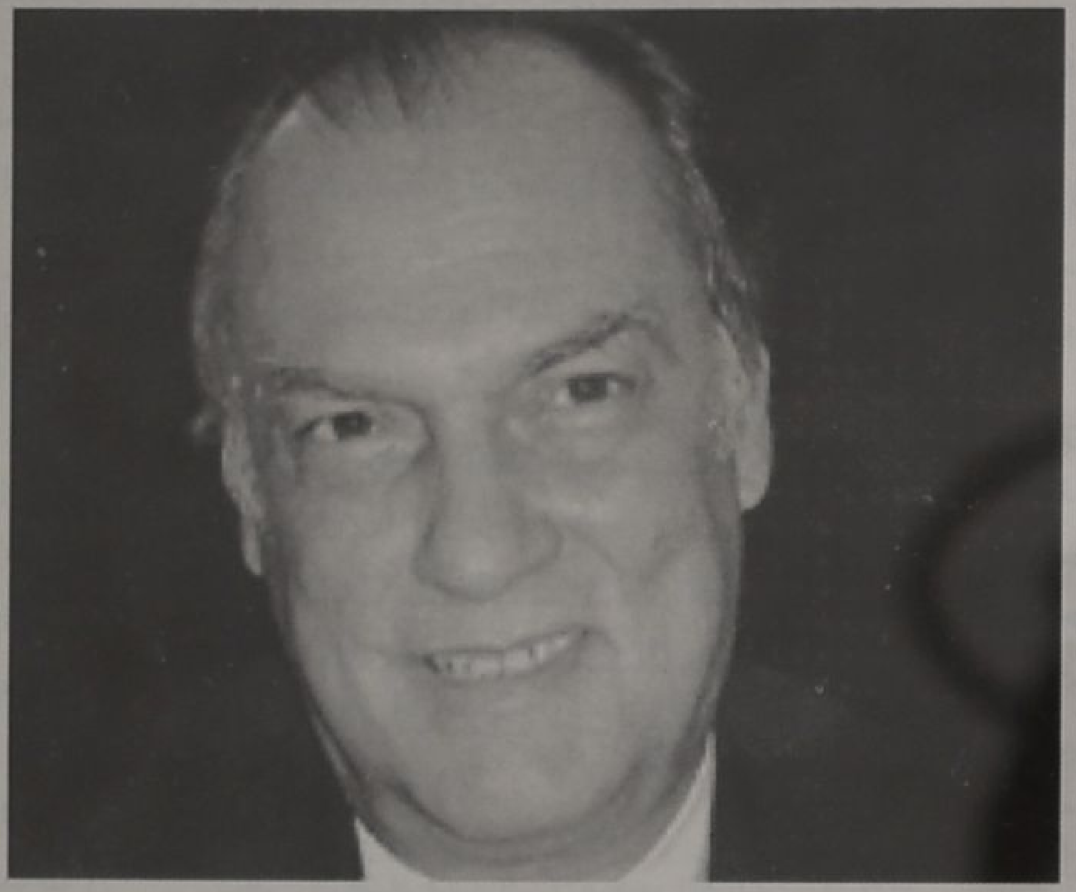

الهدف: في البداية، نحب أن نقدم لقراء الهدف نبذة عن حزب الشعب الاشتراكي، وأهم محطاته التاريخية..

روبيرتو فريري:

حزب الشعب الاشتراكي، جديد قديم في نفس الوقت، وهو في الحقيقة تحول للحزب الشيوعي البرازيلي القديم، الذي كان يتبنى الإيديولوجيا اللينينية، ويتضامن مع الثورة الاشتراكية الروسية، كان من بين قياداته الرئيسية القائد الأسطوري لويس كارلوس بريستيس، الذي يعتبر من بين أكبر الثوريين في أمريكا اللاتينية، مع التحولات التي مر بها العالم في النصف الثاني من القرن الماضي، والذي نتفق على تسميته بالثورة العلمية والتكنولوجية، مما أدى إلى تمزيق ما يسمى بالاشتراكية الحقيقية، نتجت عن ذلك معتقدات جديدة للنظم الاجتماعية، وحتى إيديولوجيات جديدة، مثلا اختفى مصطلح المركزية لطبقة العمال، الحزب الشيوعي البرازيلي في سنة ١٩٩٢ قرر في مؤتمر تاريخي تحوله إلى حزب الشعب الاشتراكي، ولم يكن ذلك تغيير الاسم فقط، ولكن أيضا بالنسبة إلى المحتوى والأهداف، بالطبع لم يتخل الحزب عن الفكر الاشتراكي، عن الحلم لتحقيق مجتمع عادل ومتضامن، وليس جميع أعضاء الحزب اشتراكيين، ولكن هذا هو الطريق المبرمج الذي يتبعه الحزب.

الهدف: هل لك أن تحدثنا أيضاً عن الديمقراطية في البرازيل، وما هو الطريق الذي تتبعونه؟

روبيرتو فريري:

الديمقراطية بالنسبة إلى حزبنا هي ملك للمجتمع، لها قيمة عالية ومطلقة، لا نصدق بطرق ملتوية وديكتاتورية، ولا نغذي أي فكرة سيطرة بقوة السلاح، أو العنف، لقد تركنا بالفعل فكرة «العنف يولد التاريخ»، المجتمعات الحديثة ستبنى فقط وحقيقة بقوة الوعي، الصوت الانتخابي، التحريك الواسع للجماهير، العنف الثوري يكون حقا ضد الديكتاتوريات، ضد السيطرة الاستعمارية والإمبريالية، من يتبنى بديلا عن طريق العنف من الصعب أن يوجد مجتمع ديمقراطي، لأن بذلك سيميل للديكتاتورية، لا نصدق أن الغاية تبرر الوسيلة، البرازيل اليوم يعيش في ديمقراطية واسعة وكبيرة، المؤسسات الديمقراطية تشتغل، الحريات الديمقراطية تمارس بشكل واسع، لنا أكثر من عقد من الزمان ليس عندنا سجناء سياسيين في البلد، من ناحية أخرى مهمة من المجتمع البرازيلي الذي يستحق الإشارة إليه هو الدرجة العالية من التفاهم والتسامح بين القوميات التي تعيش هنا وتكون الهوية الوطنية البرازيلية، مع أنه يوجد لمسات من العنصرية الاجتماعية ضد العبيد والسود، هذا وقد تقدمنا كثيرا في القضاء على ذلك، التعايش مثلا، بين اليهود والفلسطينيين العرب بشكل عام بسلام، في البرازيل لا يوجد «غيتو» مشكلتنا الأساسية اجتماعية، وهذا لا دخل له بلون أو أصل الفرد العرقي، مع أنه تاريخيا الشرائح الأفقر في المجتمع ما زالت من السود، وعلامة على ذلك حقيقة تاريخية موروثة من عملية بناء الوطنية، حيث نحن جميعا يساريين في هذه الأيام وبكل عزم نناضل لأجلها.

الهدف: الانتخابات الأخيرة اعتبرت أكبر حملة انتخابية في التاريخ البرازيلي، كيف تقيّمون هذه الانتخابات ونتائجها؟ وما هي أسباب النجاحات الكبيرة التي حصل عليها اليسار، وبالأخص حول تمثيله في مجلس الشيوخ والبرلمان الفيدرالي والبرلمانات المحلية على مستوى الولايات؟

روبيرتو فريري:

حقيقة، إننا أمام ظاهرة تاريخية، منذ ١٩٨٨، عندما صوتنا لقانون الدستور الجديد، دفنا مساوئ الدكتاتورية العسكرية، إنها أول مرة يحقق فيها اليسار قفزة رائعة، الجبهة الشعبية (تحالف اليسار بذاك الوقت) مع حزب العمال وهو حزب له تاريخ حديث، الذي تحول الآن إلى أكبر حزب له ممثلين في البرلمان الفيدرالي، حيث وصل عدد أعضاء ممثليه إلى ٩١ نائبا، حيث في ١٩٩٨ كان له ٥٨ نائبا فقط، وبالنسبة لحزبنا حيث حقق قفزة ممتازة، حيث عام ٢٠٠٠ تم انتخاب تقريبا ٢٠٠٠ ممثل في البلديات على مستوى مجالس بلدية، وحوالي ٢٠٠ رئيس بلدية، الآن انتخب لنا ١٥ نائب للبرلمان الفيدرالي (عام ١٩٩٨ كانوا فقط ٣) و٤١ نائب للبرلمانات المحلية (كان لنا ٣ عام ١٩٩٨) مرشحنا لرئاسة الجمهورية، سيرو غومس، حصل على أكثر من ١٥ مليون صوتا، حوالي ١٢٪ من الأصوات المسجلة، المجتمع البرازيلي يبحث عن بديل أكثر تقدما، والحكومة الحالية، وهي حكومة ديمقراطية تقر بذلك، حيث لم تستطع أن تلبي الاحتياجات الكبيرة الاجتماعية للناس، عندما فضل أن يضم إلى اللعبة الصعبة للسوق المالي العالمي، فيرناندو هينريكي كادوزو الرئيس البرازيلي الحالي، ضاع في جبهته الداخلية، واجب على اليسار أن يحل هذه المعضلة، للتذكير، ستة مرشحين نافسوا على الرئاسة، لا أحد منهم كان من اليمين أو رجعي، كلهم كانوا إما من اليسار الراديكالي أو من أحد فروع الاشتراكية الديمقراطية التقدمية، كما هو حال المرشح الرئاسي جوزي سيرا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي، حيث طلب الانضمام إلى الاشتراكية العالمية، المرشحون «لولا» وسيرو وغاروتينيو

يقفون بين القطبين، أشك أن في أي مكان آخر في العالم تتوفر فيه الحرية الكاملة للشعب في الانتخابات كما حصل عندنا في البرازيل، حيث لم يخف أحد من أن يكون هناك أي تراجع ديمقراطي، في الانتخابات الأخيرة مثلا ولا أي مرشح طرح مطالب رجعية أو رفع شعارات رجعية مثل محاربة الهجرة والمهاجرين الأجانب مثلا، قطع المكتسبات الاجتماعية، تحديد حرية وحقوق الأقلية، حتى الجنسية، جميعا بجانب النضال من أجل التحرر وتوسيع حقوق المرأة.

الهدف: ماذا يعني فوز «لولا» كرئيس للبرازيل بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية الأخرى؟

روبيرتو فريري:

مع أنها هوية أكثر لجهة الأمركة اللاتينية، لا أعتقد أنه سيحدث تغييرات كبيرة، أذكر أن الحكومة الحالية كانت متجهة لذلك، دافعت عن إنشاء وتثبيت السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية في الطرف الجنوبي من القارة.

تضامنت مع الحكومات الديمقراطية للجيران (الباراغواي، البيرو، فينزويلا وغيرها) حافظت على علاقات جيدة مع كوبا، لم تخضع للضغوط الأمريكية حول (الألكا) السوق التجارية الحرة للأمريكيتين، بشكل عام «لولا» سيتبع نفس التوصيات، عموما البرازيل له سياسة خارجية مستقلة وديمقراطية.

الهدف: خلال الانتخابات قامت الطبقة العمالية في البرازيل بتحركات كبيرة ضد الألكا (السوق التجارية الحرة للأمريكيتين) وهذا استفتاء شعبي كبير، في رأيك لماذا الألكا تعتبر خطراً وتهديداً للاقتصاد البرازيلي؟ وهل تعتقد أن العالم يتجه نحو الاقتصاد العالمي الواحد؟

روبيرتو فريري:

الاستفتاء الشعبي ضد الألكا لم يكن له نتائج سياسية كبيرة، نظم بطريقة محدودة في وقت سياسي غير مناسب، بدون دعاية شعبية كبيرة، لم تشارك فيه القوى السياسية الفاعلة في اليسار مثل حزب العمال، حزبنا، الحزب الديمقراطي العمالي أو الحزب الاشتراكي البرازيلي، حزبنا يفهم أن البرازيل لا يمكن أن يظل خارج التجمعات الإقليمية، ولكن في حالة الألكا، وتقدم المحادثات حول السوق الحرة مع الاتحاد الأوروبي، يجب الأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية، حيث هناك بعض القضايا في الاقتصاد البرازيلي يجب أن تحل أولا، مثل الفوائد المالية المناسبة بين أمريكا وباقي الدول، المستويات التكنولوجيا، الحد الأدنى في القدرة على المنافسة التجارية، علاوة على ذلك، البرازيل يجب عليه دائما أن يكون هدفه الاستراتيجي الأكبر هو تمتين المستقبل المنشود للسوق التجارية الخاصة بين دول الجنوب (البرازيل، أرجنتين، باراغواي وتشيلي وإمكانية انضمام دول مجاورة أخرى) حيث بسبب الموقع البارز الذي تحتله هذه الدول في العالم، وتحديدا العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يتوفر فيها الاحترام المتبادل، بدون هيمنة أو ضغوط اقتصادية أو عسكرية، نريد عالما أكثر أخلاقا وسلاما.

الهدف: البرازيل دولة تعاني من الديون الخارجية، حيث الشروط الظالمة والقيود التي تفرضها البنوك الدولية وصندوق النقد الدولي، كيف ستستطيع الحكومة الجديدة حل الأزمات الداخلية العالقة والمعقدة الاقتصادية والاجتماعية ضمن هذه الشروط؟

روبيرتو فريري:

نحن اقتصاد مهم في المحور العالمي، لذلك عندنا مسؤولية بالنسبة للعقود والواجبات، ولكن لا نقبل ضغوط جانبية، العلاقات مع المؤسسات الدولية وبينها صندوق النقد الدولي يجب أن تكون على أساس تحقيق مصالحنا الاستراتيجية واستقلالنا، الديون الخارجية للدولة صغيرة، أكثر الديون الخارجية لشركات خاصة، لهذا فالديون ليست عاملا قويا لخنق الاقتصاد، المشكلة غير ذلك، إنها أساسا الديون الداخلية للدولة، وهو ما يمنع النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

الهدف: كيف تقيمون السياسة الخارجية البرازيلية الحالية؟ وما هي التغيرات المحتملة في رأيك في حال فوز مرشح حزب العمال «لولا» في انتخابات الرئاسة؟

روبيرتو فريري:

لنا طريقتنا الخاصة في سياستنا الخارجية المستقلة، كان لنا دور إيجابي اتجاه عملية تحرير الدول الأفريقية من الاستعمار، ندعم النضال من أجل السلام في الشرق الأوسط، ثبتنا الديمقراطية في القارة الأمريكية اللاتينية (الجنوبية) بدون تنازل لأي ضغط عسكري، أعتقد أن البرازيل يجب أن يحافظ على علاقاته القائمة مع أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا، وتوطيد العلاقات مع دول مثل روسيا، الصين والهند، النضال من أجل ضم أفريقيا للجهود العالمية للتطور، التقرب أكثر من الدول العربية وأخرى الواقعة في الشرق الأوسط، يجب أن نراهن على ديمقراطية حصول أي دولة على التكنولوجية، الثقافة، النجاحات في مجال التعليم والصحة، نحن ضد الحروب والنزاعات، ضد الحقد بين الشعوب والأجناس، نحن نؤمن ومن خلال حزبنا بأن البرازيل له دور بارز في الكفاح من أجل مستوى حضاري جديد.

الهدف: كيف تقيّم مُوقف الحكومة البرازيلية الحالية من القضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط؟ وبرأيك ماذا يجب أن يتغير بالنسبة لهذه السياسة في الحكومة اليسارية الجديدة القادمة؟

روبيرتو فريري:

لنا تاريخ طويل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، اسم البرازيل مثلا برز في قرار الأمم المتحدة الذي طالب بإنشاء دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية، أدنا وبشدة الجرائم المرتكبة من قبل الدولة اليهودية التي تمارس أعمالا فاشية، في نفس الوقت لا نوافق على العمليات التي ترتكب من قبل فلسطينيين ضد مدنيين إسرائيليين، وهذه العمليات تمثل نوعا من اليأس، القتل لا يحل أي مشكلة، إلا مزيدا من الضحايا والعنف، أعتقد أن البرازيل كمثال للتعايش بين الشعوب، يمكن أن له دور فعال لإيجاد حل للصراع، بجانب الدول الأخرى التي لا ترى الصراع فقط من الزاوية الجغرافية السياسية، لا أعتقد أنه سيحدث تغييرا في السياسة الخارجية للحكومة اليسارية القادمة.

الهدف: وأخيراً، ما هو موقف حزبكم بالنسبة للقضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط؟ وتهديدات الإدارة الأمريكية ضد العراق؟

روبيرتو فريري:

دائما كنا متضامنين مع القضية الفلسطينية، ونحن مع إقامة الدولة الفلسطينية، وهكذا سنستمر، لا نقبل لشعب له تاريخ طويل وعريق في الحضارة الإنسانية كالشعب الفلسطيني أن لا يكون له دولته، حرة ومستقلة، نحن نفتخر أنه يوجد بين صفوف حزبنا رفاق فلسطينيين ويهود أيضا، لقد أدنا سلوك الحكومة الأمريكية عندما وضعت نفسها كقوة بوليسية عالمية فوق كل الدول الأخرى والمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، اجتياح العراق مثلا عمل غير مقبول واعتباطي، أي موقف أو عمل بالنسبة للعراق يجب أن يكون بقرار من منظمة الأمم المتحدة، حكومة الولايات المتحدة ليست سيدة العالم.

ذلك الرنين الخافت

في داخل الكاتب جرس صغير، يصدر رنينا خافتا من حين إلى آخر، على امتداد سنوات مسيرته الإبداعية ليلفته إلى عثرة هنا، أو ضعف هناك، أو ترهل في موضع، أو ابتسار في آخر أو تسرع وتعجل.. إلخ، والجرس نفسه من شأنه أن يدلّ على مواقع قوة أو عمقٍ أو جدة في هذه الفكرة، أو تلك اللقطة أو الزاوية.

وفي الغالب الأعمّ - وعلى خفوت الرنين - يسمعه الكاتب. يصل الصوت إلى ذائقته وحسه النقدي وينبهه، يوقظه إلى ما يكون قد غفل عنه، أو تهرب منه، أو تجاهله لسبب من الأسباب. بيد أن ما يحدث لدى البعض، هو تجاهل الرنين، والتغاضي عن إشاراته.

أقول: «البعض»، لأنّ البعض الآخر من الكتّاب يعطون أنفسهم واهتماماتهم بالكامل إلى ذلك الرنين الخافت، مستهدين بإشاراته، وعاملين على تجاوزها أو تعميقها - بحسب نوع الإشارة ومضمونها - ليقينهم بأن التغاضي لا يعفي النص من عثراته ومثالبه في حال دلّ الرنين على ما هو سلبي في النصّ.

ولعل العطب الأكبر الذي ينال جرس التنبيه ذاك، والتجاهل الأشد الذي يلحق به، يبرز لدى الكتّاب الذي تكرّسوا واشتهروا ولمعت نجومهم في سماء الثقافة والأدب. أولئك الذين وبسبب من النجومية واللمعان - يتعالون لا على قرائهم ونقادهم ومجموعة الأصدقاء المحيطين بهم فحسب، بل أيضا على أجراسهم الداخلية، على حسهِم النقدي، وعلى ذواتهم، التي لا تكفّ - رغم التعالي والتجاهل - عن الرنين والتنبيه وإرسال الإشارات!

أإلى ذلك الرنين الخافت تعود قلّة الأعمال الصادرة لهذا المبدع، وكثرة الأعمال لذاك؟ أبسبب من الإصغاء له، والعمل وفق إشاراته، يتحفظ كاتب ويتردد قبل أن يبذل أقصى إمكاناته في عمله.. في حين - وبسبب من تجاهله - يتحول إنتاج كاتب آخر إلى «مفرخة» في مدجنة لا يستطيع مريدوه حتى أن يجاروا أعماله في سرعة صدورها تباعا؟!

ثقافة وفنون

عن أصالة القصة القصيرة السورية وتقنياتها السردية

أدب زكريا تامر وقاصون آخرون

علي الكردي

نظم المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ندوة حول القصة القصيرة في سورية «أصالتها وتقنياتها السردية»، مهداة إلى القاصين: عبد السلام العجيلي وزكريا تامر، أشرف على تنظيمها د. جمال شحيد، وحضرها مجموعة كبيرة من النقاد السوريين والعرب، إضافة إلى آخرين من فرنسا وسويسرا، وقدم خمسة عشر قاصا وقاصة شهادات حول تجاربهم الإبداعية، عرضت طيفا واسعا من الرؤى والتجارب المتنوعة لأجيال مختلفة من كتاب القصة القصيرة في سورية.

تميزت الندوة بالجدية، والروح البحثية، والتنظيم الدقيق، لكنها وبسبب اتساع الموضوع وتشعبه (تطور القصة السورية خلال قرن مضى) لم تستطع تقديم إجابات وافية عن معظم الأسئلة التي ظلت معلقة، مما جعل الفرنسي، الإسباني الأصل، «إيف غونزالس» وهو أستاذ في جامعة باريس يعلق بالقول: «إن القصة القصيرة في سوريا تحتاج إلى من يكتب قصتها»، أي إلى من يرصد العلاقة بين التحولات الاجتماعية والسياسية في سوريا، وبين التحولات التي طرأت على فن القصة.

ولعل حضور شيخ القاصين السوريين زكريا تامر، قد أضاف زخما إلى هذا الحدث الثقافي، حيث تحدث عن بداياته القصصية، ومعنى الكتابة في المنفى (يقيم تامر منذ عقدين في لندن) مؤكدا: أن «المنفى» لم يؤثر على مساره الإبداعي، بل على العكس جدده وطوره، لأنه حافظ على متابعة ما يجري في العالم العربي من خلال وسائل الإعلام، إضافة إلى مخزونه الثقافي العربي الذي ظل مرجعيته الأولى، وبهذا المعنى لا يشكل المكان الذي يعيش فيه المبدع برأيه، تأثيرا مباشرا على هويته، خاصة إذا لم يقطع أواصر الارتباط بمرجعياته بالمعنى الفعلي.

رؤى مختلفة

تنوعت أبحاث النقاد، بحسب تنوع واختلاف مناهجهم النقدية، واحتل أدب زكريا تامر مساحة كبيرة في معظم هذه الأبحاث، فتحدث فيصل دراج عن الخلفيات الإيديولوجية في أدب زكريا تامر، التي تعبر كما قال: عن فائض الرعب في الحياة اليومية، نتيجة القمع الذي شكل جوهر قصته، وذلك دون أن ينسى الإشارة إلى التجديد الفني واللغوي، الذي يشكل بالمقابل جوهر الإبداع الفني لدى القاص الكبير، في حين رصد حسان عباس في مداخلته: (تنويعات على مقام واحد) تطور القصة القصيرة في سورية كجنس أدبي، لافتا الانتباه إلى ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مستحضرا مقولات موريس بلانشو الذي أطلق رصاصة الرحمة على مفهوم الأجناس الأدبية، باعتبار أن الكتاب المنجز هو ما يهمنا بغض النظر عن جنسه الأدبي، ثم تطرق إلى مقولات تزفيتان تودوروف الذي قرر بعد اكتشافه لباختين: «أن الكتابة لم تعرف أدبا متحررا من الأجناس التي تشكل نظاما دائم التغيير، حيث تجري في مجتمع ما، مأسسة خصائص خطابية بعينها، ثم تنتج النصوص المستقلة، وتعاين مقارنة مع المعيار الذي أرسته تلك المأسسة»، ثم رصد عباس تاريخ القصة القصيرة في سورية، وخصص مساحة كبيرة لتطور التقنية السردية في قصة زكريا تامر، واستنتج أن البيئة السردية المؤسسة لهذا الجنس الأدبي، شهدت أشكالا من التجديد والتنويع ولكنها كلها تمحورت على أساس هذه البيئة.

ولدت القصة القصيرة السورية مع نهايات القرن التاسع عشر، ثم تطورت مع بدايات القرن العشرين، وقوي عودها في الخمسينيات والستينيات كما قال د. جمال شحيد مع ظهور اسمين تركا بصماتهما في القصة السورية هما سعيد حورانية وزكريا تامر، ثم أصبح هذا الفن في الثمانينات النوع الأدبي الأسمى في سوريا.

ركزت مداخلة عمر كوش، على إشكالية غياب الرؤية التي تساعد على بناء معمارية نظرية أدبية للنقد القصصي، ورأى أن هذا الغياب مستمر حتى أيامنا هذه، وتعود جذور هذه الإشكالية برأيه إلى أثر الموروث النقدي الذي يرى في الأدب مجرد محاكاة للواقع، مما يحيل إلى استعارة معايير (إيديولوجية أو سياسية) لا علاقة لها بالعملية الإبداعية، وتكررت الإشكالية برأيه عندما ظهر اتجاه معاكس عمد إلى الأخذ المباشر بالمنهجيات الشكلية واللسانية، وهو اتجاه يتمسك بالمنهج كسلاح لآليات التحليل، وهذا يعني إلغاء الفاعلية النقدية، وعليه تحولت العملية النقدية إلى عملية قسرية، هدفها استنباط ما يتفق وآليات المنهج المستعار، حيث يتم الاستغناء عن كل ما لا يتطابق ومفردات المنهج، وليس المقاربة النقدية الخلاقة، وبدا محمد كامل الخطيب (روائي وناقد)، وكأنه يرد ضمنا على مداخلة عمر كوش، حينما دافع في مداخلته عن وحدة الأدب والسياسة، وعن قدرة هذا التفاعل، إن كان خلاقا على توليد أشكال فنية جديدة، وقارن الخطيب ما بين الرواية والقصة القصيرة، كجنسين أدبيين متقاربين، ورأى أن الرواية تقوم بتقديم بنية، أو علاقة اجتماعية متشابكة ومعقدة، وبالتالي عالما فنيا - اجتماعيا، أو تخييلا كاملا، يتضمن فلسفة الكاتب ورؤيته، أو من يمثلهم هذا الكاتب، أما القصة القصيرة، فإنها تقوم بتقديم الفرد المخلوع، أو المبتور عن علاقاته الاجتماعية العامة، في أقصى درجات عزلته، ولهذا ففي حين تقدم الرواية صورة الوجود الاجتماعي - الإنساني ومشكلاته، فإن القصة القصيرة تقدم صورة الانخلاع، أو العزلة الفردية ضمن الوجود الاجتماعي - الإنساني.

من جهته حلل الناقد الفرنسي إيريك غوتيه وظائف الكلام واتصال الواقع بالخيال في بعض قصص زكريا تامر التي اختارها من مجموعاته: «النمور في اليوم العاشر، نداء نوح، سنضحك، الحصرم وتكسير ركب»، واستنتج أن زكريا تامر ساهم في تطوير وإغناء فن القصة القصيرة العربية، لأنه قدم نموذجا عن الحداثة التي تستند إلى التراث الأدبي الشعبي ولغة الحياة اليومية.

برزت بين الشهادات، شهادة الكاتب ممدوح عزام، الذي اعترف صراحة أن عنوان الندوة قد أربكه، وخاصة فكرة «الأصالة» التي تحيل المبدع دائما نحو تراثه، وثقافة أجداده حتى يستمد مشروعية إبداعه، واعترف أن معظم القصص التي كتبها تنتمي تقنيا إلى مدارس وتيارات غير عربية، تأثر بها وبكتابها، كذلك اعترف أنه انشغل في بداياته إلى جانب انشغاله بتقنية الكتابة بالموضوع ذاته، وأدرك فيما بعد أنه كان يباشر الأشياء والمعاني بشخصه الإيديولوجي، لا بخياله ككاتب، لذلك كان صوت المؤلف صريحا يقتحم السرد، ليصبح أحد مكوناته، وهذا ما جعل كتاباته في تلك المرحلة فقيرة، مدقعة، باردة، لأن الهدف منها كان إيصال رسالة تدعمها السياسة، أكثر مما تنسجها شروط الفن. فيما بعد - يقول عزام - استبدلت الصوت العالي المحتج في القصص الأولى بصوت هامس زهيد، يحاول أن يشبه الشخصيات التي عرفتها في محيطي.

وختم عزام شهادته بإبداء حذره الشديد من نجاح التقنيات، بقدر حماسه وشغله عليها، باعتبار أن القصة القصيرة فن مراوغ، قد يغري الكاتب إذا حقق نجاحا ما بأن يصبح أسير الصيغة أو الشكل أو المحتوى الذي أفضى به إلى الحضور المميز، مستشهدا بمقولة هالي بيرنت: «إن القصة القصيرة تبدو لغير الكاتب كالزواج المثالي، من السهل تحقيقه، لكنها بالنسبة للكاتب قضية أخرى من الحب والشك، والرغبة، والنزاع، والعمل والثقة».

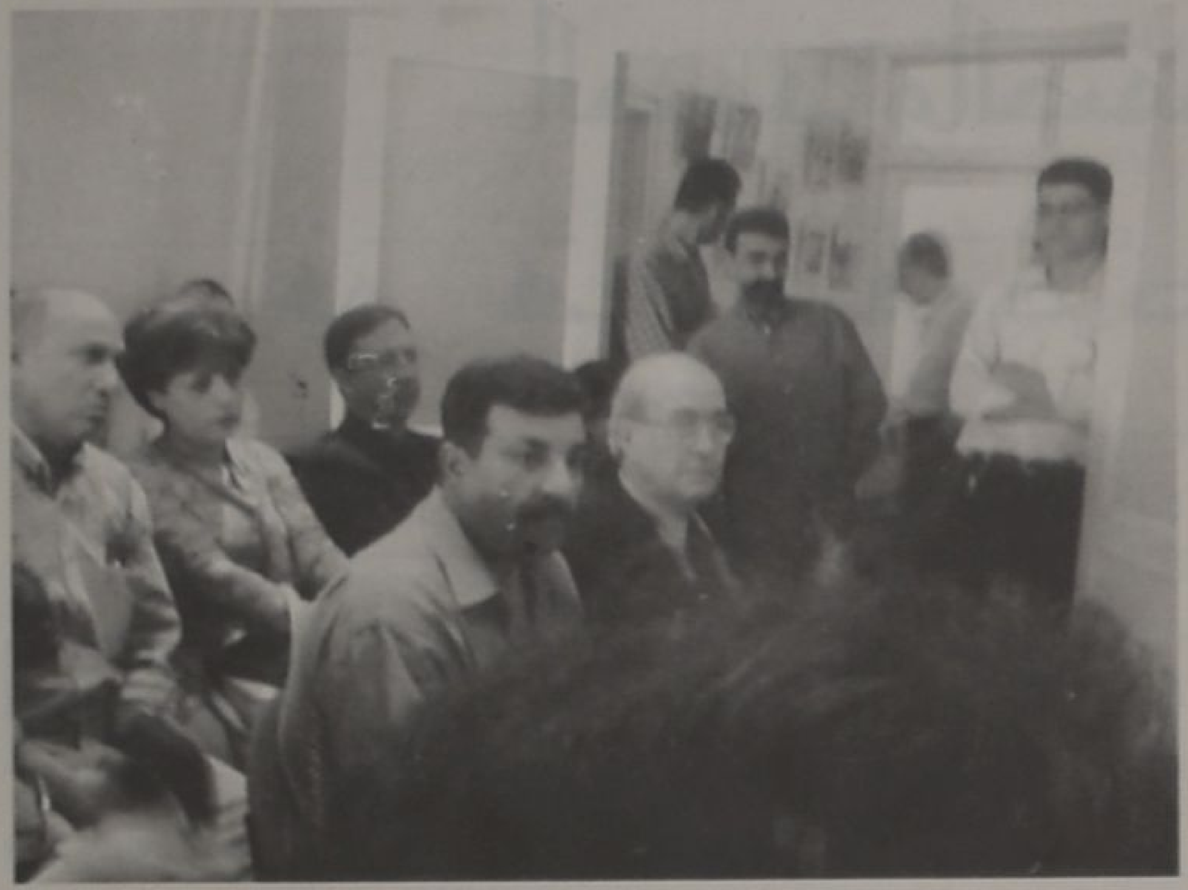

تقاطعات مشتركة

تقاطعت معظم الشهادات، بتأثر أصحابها بالثلاثي: تشيخوف، موباسان، يوسف إدريس، وأضاف البعض أسماء: زكريا تامر، عزيز نيسين، إدغار آلان بو، غوغول..، ونوه البعض إلى حديث الجدات الذي تعود مرجعيته إلى تراث ألف ليلة وليلة الحكائي الشفاهي، كأحد منابع التخييل القصصي، وكمثال على ذلك، بدأ الأديب وليد إخلاصي شهادته بالقول: «كانت جدتي في حكاياتها الليلية تفتتح مسلسلها اليوم بـ «كان يا ما كان»، ولا تلبث أن تبتدئ من حيث توقفت الليلة السابقة، وبالرغم من عدم إدراكي لمعنى إحالة الجدة لأحداث حكايتها إلى الأيام السالفة، وأن أي حكاية أسمعها أو سمعتها بعد ذلك كان لها علاقة بالماضي، كأنما الحكاية استعادة لما حدث من قبل، وأن من يستعيدها يفعل ذلك بطريقته الخاصة».

يضيف إخلاصي: «هكذا بدأ التمايز بين الطرق المختلفة للقص، فأدركت مبكرا أن الحكاية المكتوبة أو الشفهية تأخذ عادة شخصية كاتبها أو راويها».

القصة النسوية

حظيت القصة النسوية ببعض الاهتمام، خصوصا مع مداخلة الدكتور بطرس حلاق (مدرس مادة الأدب العربي في جامعة باريس) حول مجموعة نجم الدين السمان «نون النسوة»، مما أثار موضوع الأدب النسوي، واتسع الحوار بحضور بعض الأديبات: هيفاء البيطار، وكوليت بهنا ومي الرحبي، التي اتهمت المحاضرين بالذكورية، ومناصرة الأدب الذكوري.

كذلك أثير موضوع القصة القصيرة جدا، التي انتشرت في سوريا في السنوات الأخيرة، وراح البعض ينظر لها على أنها جنس أدبي خاص له مواصفاته السردية والتقنية التي تختلف شكلا ومحتوى عن جنس القصة القصيرة، باعتمادها على القفشة السريعة، والشريط اللغوي المختزل ببضع كلمات، وقد علق نجم الدين السمان ساخرا من هذه الظاهرة التي يختصرها البعض بمصطلح ق. ق. ج.، أي قصة قصيرة جدا بالقول: إنها تحتاج إلى «م. م. ط.» أي مدفعية مضادة للطائرات، غامزا إلى طبيعة الأزمة القائمة، لا بوصفها أزمة كتابة إبداعية، بل أزمة في الكتابة والإبداع معا!

الصوت والصمت في شعر محمود درويش

محمود السرساوي

لم تواجه القصيدة العربية الحديثة كما أرى نقدا حقيقيا، ولا تشكل الندرة من الدراسات الجادة التي كتبت هنا وهناك مرجعية كافية وافية لقراءة هذه القصيدة ومحاكمتها بشكل موضوعي.

إذا اقتصرت التناولات النقدية على تبسيط النصوص ومطاردة معانيها وفق تقسيمات مدرسية تقوم على «ثنائيات شعرية» تحيلنا إلى قراءة بائسة في فهم الشعر ونقده، مبنية على نزوعات شكلانية في النظر إلى الفعالية الشعرية ضمن حدود ملامساتها الخارجية، ووظيفتها الاستعمالية. إذ يستغرقها البيان البلاغي القديم، والقائم، على النظر إلى الشعر كوصف في الكلام لا التأسيس فيه، وبالتالي يصبح القول الشعري في تضاعيف هذه النزوعات وقفاً على ثنائية الشكل والمضمون، حيث يعثر الشكل على قيمته من خلال أوزان «الخليل» وزخرفة اللفظ، وجزالة الأسلوب، ويتعرف المضمون صورته في تصديه (بعاطفة جياشة وفوارة طبعا) للقضايا الشمولية. فيتعكز التشكيل الشعري على تحديداته المسبقة هنا بدلا من الحالة، وعلى المألوف والمعطى والمنمط بدلا من المبتكر والمدهش والمتفرد، فتغدو اللغة الشعرية مجرد وسيلة للإفصاح عن مشاغلات الحواس الخارجية تقول أكثر مما تكشف، وتنظم أكثر مما تعبر، يلوكها غبار العموميات، ويستغرقها الركض خلف الإيقاع الخارجي دون أن تجاوزه، فتهيمن الذاكرة على حاسة التخييل، والفكرة المسبقة على الحالة الشعرية، فتبنى الصور بعين العقل، وتخفت الإضاءات الداخلية للغة، ويعلو الصوت الخارجي على صمت الداخل وتأملاته، فلا يذهب النقد إلى جوهر البناء الشعري ونواظمه الجمالية، بل يكتفي بما هو منجز ليتناسب مع حدود معرفته للشعر ونقده.

لذلك حاولنا في دراستنا هذه لشعر محمود درويش عبر نماذج محددة أن نسهم أو نحاول الإسهام في بعث حالة نقدية مغايرة لوصفات المدح والقدح التي نطالعها هذه الأيام..

ففي سياق النظر إلى الفعالية الشعرية كحالة مثلى من حالات القبض على التجربة الشاملة، بما يعنيه ذلك من أسئلة والتباسات عديدة حول طبيعة اللحظة الشعرية، وقدرتها على تمثل حركة الموجودات حولها دونما اهتزاز في حركة الجدل بين الداخل والخارج في النص الشعري، أو خضوع لهشاشة المعطيات الخارجية، وخدشها الذهني والوصفي لروح الشعر وانبثاقاته الداخلية الحارة. تأتي تجربة محمود درويش الشعرية في هذا المنحى محاولة توطيد نسقها الشعري الطامح في الانفلات من ربقة التصورات المنجزة للغة الشعرية، وبيانها البلاغي القديم القائم على وصفية الكلام لا التأسيس فيه.

فإن كان علو الصوت الخارجي يقود إلى مشاغلات الحواس وانكشافها خارج الدفقة الشعرية بما يعنيه ذلك من تصاعد وتيرة التمثل الوصفي للغة، والدخول في مطبات الاحتشاد، والسرد، وكثرة الشروحات في القول الشعري. فإن الصمت في سيلانه يصبو إلى المستتر، والكياني، ليقول أسئلته الجمالية الأخرى في بحث لامتناه عن مشغولات الداخل، عن المكتوم من دلالته لا المكشوف منها، وعن المميز والمتفرد لا المتشابه والمألوف.

في الصوت يتنامى النص الشعري عموديا باتجاه التحديدات المسبقة للكلام، وفي الصمت تندفع الانبثاقات التأملية نحو السحري واندفاعاته، فالصوت ينقل وينظم ويقول، والصمت يؤسس ويشكل ويكشف.

وكي لا نغوص في التحديدات النظرية أكثر، سنتناول في دراستنا هذه آخر إصدارات الشاعر في السنوات الخمس الأخيرة وهي حسب ترتيب صدورها:

«لماذا تركت الحصان وحيدا» ١٩٩٥، و«سرير الغريبة» ١٩٩٨، و«جدارية» العام ألفين.

ففي «لماذا تركت الحصان وحيدا» يتابع درويش سعيه إلى خلق نصية شعرية مغايرة في جماليتها، لكن هذا السعي لا يكتمل أمام حضور التجربة المنجزة وتفتحاتها في الذاكرة المؤسسة، خاصة وأن البنائية الشعرية هنا تقوم على حدود المفهوم/الخارج أكثر من الحالة/ الداخل..

فإذا كانت التسمية «لماذا تركت الحصان وحيدا» تطرح سؤالا المصير الفلسطيني، فإنها في الوقت نفسه تشير إلى تشكيل شعري يلعب الرمز دورا أساسيا في بنيته، ففي «أرى شبحي قادما من بعيد» النص الأول في المجموعة نقرأ:

«.. أطلّ كشرفة بيت على ما أريد/ أطلّ على أصدقائي وهم يحملون بريد المساء: نبيذاً وخبزاً/ وبعض الروايات والأسطوانات..».

وكما نرى يستغرق الاتكاء على المعطى في التجربة السابقة اجتهاد الشاعر في هذا النص، مما يثير سؤالا حقيقيا عن علاقة القول الشعري المسبق وذهنية إرساله بالنسيج الداخلي للتشكيل الشعري، إذ يتم البناء الصوري هنا بعين العقل، مما يحيلنا إلى فكرة المشاهدة بدلا من الدلالة، وإلى التبسيط بدلا من الإيحاء، فتبرز آلية الكتابة بوجهها المسبق على الحالة الشعرية، وتخفت الإضاءات الداخلية للغة، ويتماهى التشكيل الشعري مع لبوساته الخارجية، دون أن يتخطى تحديداتها المجردة، وبهذا يضطر الشاعر إلى إعادة لازمة النص «أطل على..» أكثر من عشرين مرة كي يجمع نثارات رؤيته، ويشذب مباعداتها:

«/أطل كشرفة بيت على ما أريد/ أطلّ على شجر يحرس الليل من نفسه/ ويحرس نوم الذين يحبونني ميتاً/ أطلّ على الريح تبحث عن وطن الريح في نفسها/ أطلّ على امرأة تتشمس في نفسها../».

والتخيل هنا كما نلاحظ يلامس ولا يمسك بالمتناول، أو لنقل لا يتجاوز انكشافه الأولي، لأن التمرس في الكتابة الشعرية لا يعني القدرة الدائمة على موازنة حركة البناء بين الساكن والمتحرك في تركيب النص، فالتشكيل الشعري يبدأ من المتشابه والمعتاد في تجربة الشاعر لا من المبتكر أو الإضافي

«فالشجر يحرس الليل من نفسه، والريح تبحث عن وطن الريح في نفسها، والمرأة تتشمس في نفسها..».

وهذه التمثلات التكرارية الأحادية المنظور تعكس نفسها أيضا على بناء النص. فإذا كان الشاعر ينجح في تجاوز عتبة الإيقاع الخارجي «التفعيلة» من خلال الدقة في ضبط الوزن، مستفيدا في ذلك من تجربته الطويلة في حقل الشعر الغنائي، إلا أن مفهوم النجاح هنا يعني التطويع وليس الإفلات، من براثن تلك العتبة، ولا نبوح سرا إذا قلنا أن الإيقاع الخارجي أحيانا يلعب دورا توليديا في النص الشعري أكثر من المخيلة، خاصة إذا كان البناء الشعري خاضعا لبلاغة الفكرة أكثر من يناعة الحالة الشعرية وطفليتها.

فتفعيلة كـ «فعولن» مثلا التي اعتمدها الشاعر في هذا النص لم تنجه من شرك التكرار في المفردات، والوقوع في أحبولة المد الصوتي، ومتابعة جرس القافية باحتراس وحذر شديدين:

«أطلّ على اسم أبي الطيب المتنبي
المسافر من طبريا إلى مصر
فوق حصان النشيد
أطلّ على الوردة الفارسية
تصعد فوق سياج الحديد
أطل كشرفة بيت على ما أريد»

وهذا البناء يثير سؤالا حقيقيا عن مدى التجديد في تشكيل شعري كهذا! صحيح أنه محكم الصنعة وفق مقاييس النقد «المدرسي السائد» لكنه يكتفي إذا ما دققنا جيدا بنقل بنية العمود الشعري من خارج القصيدة إلى داخلها، فالحالة تمتد وتصعد باتجاه التحديدات المسبقة للكلام، وبدلا من الوقوف على الأطلال وبكاء نتفها يقف الشاعر هنا ليطل على موجوداته من عل، محملا إياها نثارات أفكاره المسبقة على الحالة الشعرية، دون الالتفات إلى المساحة الداخلية للتشكيل وتوسعاته الأفقية، وكذلك في «أيقونات من بلور هذا المكان».

وتحت عنوان: «في يدي غيمة» نطالع:

«.. أسرجوا الخيل، لا يعرفون لماذا
ولكنهم أسرجوا الخيل في السهل..»

فمن «الأيقونات» تبدأ حركة القص الشعري إذ نجد الخطاب ينطلق من ذروة لحظة خارجية مشبعة بالسرد والوصف والاحتشاد، عبر تفتحات ذاكرة مثقلة بالتفاصيل تسعى إلى استحضار مفرداتها، كاشفة عن مشهدية الأماكن والأسماء، من خلال بنائية تقوم على التفتيت الحسي للمعطيات، ونثرها ضمن تقطيعات زمنية لتمثل الحالة، وتكثيف امتداداتها، وبعيدا عن الإسقاطات المعرفية للنصوص، ترانا نتوقف عن نمذجة الصور وتكرارها في تجربة الشاعر «كرائحة الهال، والقهوة، والقش، والتبغ، والغيمة التي تجرح، والبرتقال، وصرخة البراري.. إلخ»، مما يحملنا على الاعتقاد بأن هذه الكتابة ما هي إلا تخطيطات شعرية قديمة حاول الشاعر بعثها من جديد.

فالمتابع لشعر درويش يلمس هذا التكرار، وإن اختلفت صيغة التشكيل لكنها لم تقدم للنماذج الأولى أية إضافة حقيقية على ما أظن.

وينطبق هذا القول على معظم نصوص «الأيقونات»، فرغم تعدد مستويات التناول فيها ظلت أسيرة التراتبية في تصعيد الفكرة بشكل عمودي مع التوسعات الخارجية للمعطيات، باستخدام بعض تقنيات القص، وكل هذا وذاك ساهم في إرباك التشكيل الشعري، إذ يعلو ويهبط وفق مقاربات الشاعر بين المعطى وطريقة معالجته حتى داخل النص الواحد. ففي «قرويين من غير سوء» - على سبيل المثال وليس الحصر - يتجلى التجاذب واضحا بين مستويين للغة، مستوى خارجي مثقل بالإخبارية والشروحات والتبسيط، ومستوى داخلي ينحو إلى التكثيف والتركيب والإدهاش.

ومن المستوى الأول نقتطف:

«لم أكن أعرف عادات أمي ولا أهلها
عندما جاءت الشاحنات من البحر،
لكنني
كنت أعرف رائحة التبغ
حول عباءة جدي
ورائحة القهوة الأبدية منذ ولدت
كما يولد الحيوان الأليف هنا دفعة
واحدة..»

ثم نقرأ مستوى آخر داخل النص يتجاوز مشاغلات الحواس الخارجية وتحديداتها المتصورة بل والمنجزة في حوار الذات الشاعرة مع موجوداتها:

«.. نحن أيضاً لنا سرنا
عندما تقع الشمس
عند شجر الحور:
تخطفنا رغبة في البكاء
على أحد مات..»

وهكذا يستمر الصعود والهبوط في التشكيل مع إصرار الشاعر على ترسيم «أيقونات» بلور مكانه المقترح الذي تطرحه التفاتة الذاكرة بمحمولاتها المسبقة على الحالة الشعرية، ولأن هناك رغبة في كتابة «سيرة حياتية» عبر النظر للفعالية الشعرية كحالة مثلى للقبض على التجربة الشاملة كم أسلفنا، ينفتح الباب واسعا لبروز حركة التفاصيل كوجه للعمل أكثر من كونها خلفية له.. إذ تدفع تلك النظرة بشاعرنا إلى سياقها الخاص الذي يفرض طبيعته ومساره حتى في حركة الأفعال ومستوياتها الداخلية، فالذاكرة هنا تهيمن على تواتر اللغة وتوثبها، مما يحد من حاسة التخييل، وتجبر الشاعر على استخدام جمل مثل «حين وصلنا» و«حين التقينا» لاستمرار التواصل مع الحالة السابقة ومحاولة تتبعها في الحالات الجديدة:

«.. ههنا حاضر لا يلامسه الأمس
«حين وصلنا» إلى آخر الشجرات
انتبهنا إلى أننا لم نعد قادرين على الانتباه
«وحين التفتنا» إلى الشاحنات رأينا
الغياب يكدس أشياءه المنتقاة، وينصب
خيمته الأبدية حولنا..»

ولا تختلف النصوص اللاحقة في «الأيقونات» عما قبلها حيث يستمر الخط السردي الإخباري بالتصاعد مع خفوت أعلى للتخييل الذي لا تستطيع مهارة الشاعر أن تتجاوز الرموز المقترحة في النص، وإسقاطاتها التاريخية:

«.. لماذا تركت الحصان وحيداً؟
لكي يؤنس البيت يا ولدي
فالبيوت تموت إذا غاب سكانها..»

بينما في القسم الثاني من المجموعة يعاود الشاعر الرسم الشفاف للحوار الجمالي مع الذات والعالم، ويبدو كما ألفناه حريصا على تحريك سياقات لغته، وتطوير مفاتيحها الدلالية، وتطعيمها بألق الروح:

«حيرة التقليد: هذا الغسق المهرق
يدعوني إلى خفته خلف زجاج
الضوء
لم أحلم كثيراً بك يا دوريّ
لم يحلم جناح بجناح
وكلانا قلق..»

فكلما اقتربت الحالة من مخبوءات الذات في شعر محمود درويش علت فضاءات أسئلتها، وأخذت اللغة موقعها الجديد كأداة كشف وخلق، وغادرت موقعها الوصفي عبر المشاهدة والمفهوم لتنشغل بتجليات داخلها وتعبر عنه بأن:

«.. لك ما ليس لي: الزرقة أنثاك
ومأواكَ رجوع الريح للريح
فحلّق مثلما تعطش فيّ الروح
للروح، وصفق للنهارات التي
ينسجها
ريشك، واهجرني إذا شئت
فبيتي، ككلامي، ضيق..»

أما في «سرير الغريبة»،

❖ هذه المساهمة جزء من دراسة مطولة للزميل الشاعر محمود السرساوي ستصدر قريباً في كتاب يحمل العنوان ذاته..

المجموعة الثانية، فتختلف الموضوعة المتناولة، وتنوس اللحظة الشعرية بين الصوت والصمت، بين المنجز من التجربة سابقا، وبين البحث عن ترتيب جديد للحامل الشعري ومفرداته الجمالية.

فالقصائد عموما لا تفارق البنائية السابقة في «لماذا تركت الحصان وحيدا» من حيث التشكيل الشعري والانحياز للمفهوم (الفكرة لا الحالة) الداخل، والانغماس أكثر في الاستعانة بالقول الثقافي، ورمزيته التاريخية، رغم افتراق الموضوعات المطروحة فيما بينها كما ذكرت.

ولعل هذه التشكيل يظل في أحيان كثيرة عرضة للوقوع تحت بلاغة الفكرة وسطوة ذهنيتها، دون الالتفات إلى التفتح الجواني من جهة، وبروز آلية الكتابة بوجهها القديم، حيث يتماهى الشعري مع ما يتنافر على سطح المعطى دون أن يتخلص من شوائبه وتحديداته المعرفية من جهة أخرى:

«.. ليس هذا طريقي إلى جسدي
لا حلول ثقافية لهموم وجودية
أينما كانت سمائي حقيقية..»

وعلى الرغم مما يبدو في «كان ينقصنا حاضر» - القصيدة الأولى في هذه المجموعة - من تآلف في تقريب المتباعدات الحسية ضمن كشف جامع واحد، إلا أن هناك انقطاعات داخلية واضحة في الحالة الشعرية، ومبعثها يكمن إضافة إلى ما ذكرناه، في التباين بين حضورها الداخلي وزمن كتابتها من جانب، ومحاولة تتبع الفكرة ومعطياتها الخارجية من جانب آخر حيث:

«كنا هناك صغيرين في أول الحب
نلعب قصة «روميو وجولييت»
كي نتعلم معجم شكسبير..»

فالكتابة الشعرية كما نرى تتجاوز غواية الحوار الخارجي للموجودات من خلال الغوص في مكتومات الينبوع الداخلي، في صفاء مائه، وتفتحات حدوسه المضطرمة للكتابة من لحظة خارجية تحيل إلى القول بدلا من الكشف، وإلى احتشاء الكلام بدلا من اقتصاده، وإلى علو نبرة الصوت بدلا من انثيال الصمت وإشراقاته العميقة، وتتفتح نتوءات التشكيل أكثر في «سماء منخفضة» - القصيدة الثالثة - حيث يأتي التناول كتفصيلات لقوالب مسبقة يكتفي الشاعر فيها بمعالجة المعطى دون العمل على تخليصه من زوائد الكلام، والحد من اتساع مساحة السرد والإطالة.

فعين الشاعر الاختزالية المفترضة هنا، هي عين المفهوم، لذلك تركن كثيرا في بناء صورها على الذهن، مما يحد من حلميتها، والإضاءات الداخلية للغتها الشعرية، ويستنزفها في شروحات متواصلة لا طائل منها:

«هنالك حب فقير يحدق في النهر
مستسلماً للتداعي: إلى أين تركض
يا فرس الماء
هل كنت لي ضفتين
وكان المكان خفيفاً على ذكرياتك..»

وإذا كان الشاعر في جديده هذا يتخفف من أثقال التقفية لنهايات سطره الشعري في بعض قصائده كما في «ليلك من ليلك» مثلا، إلا أنه مايزال أسير المألوف والنمطي في تجربته الشعرية هنا، مستغرقا إلى حد بعيد في لعبة التصعيد الإيقاعي بما يترك البناء متاحا لتوالد لفظي أحيانا:

«بقرن الغزال طعنت السماء/ فسال الكلام/ ندى في عروق الطبيعة، ما اسم القصيدة/ أمام ثنائية الخلق والحق، ما بين السماء البعيدة/ وأرز سريرك، حين يحن دم لدم/ ويئن الرخام»

ولم تنج عموما سوى قصائد قليلة في هذه المجموعة «كطوق الحمامة الدمشقي» و«كوما سوطرا» من أحبولة التجربة المسبقة وتصوراتها البلاغية المنجزة، ومعجمها المحدد الدلالات، لذلك لا يمكننا القول أن «سرير الغريبة» قدمت إضافات جوهرية لتجربة درويش الشعرية.

ومن «طوق الحمامة الدمشقي» نقتطف:

«.. في دمشق ينام الغزال
إلى جانب امرأة
في سرير الندى
فتخلع فستانها
وتغطي به بردى..»

ولكن ماذا عن العمل الأخير «جدارية».. هل ظل التشكيل نفسه بين علو وهبوط كما في العملين السابقين أم استطاع الشاعر أن يتجاوز تجربته السابقة؟!!

تبدأ المجموعة إطلالتها في هذه القصيدة الطويلة من حالة جامحة في حوار مع العدم / الموت، بقامة تشكيلية عالية القوام فنيا، وأكثر ما يميزها هو زخم حرارتها الداخلية، وثراء ثقافة شاعرها الذي عاش التجربة:

«.. هذا هو اسمك،
قالت امرأة/ وغابت في الممر اللولبي/ أرى السماء هناك في متناول الأيدي/ ويحملني جناح حمامة بيضاء صوب طفولة أخرى..».

يترك الشاعر هنا القصيدة مفتوحة، وقابلة باستمرار لتواتر جديد، وإضافات جديدة، إذ الحالة حميمية جدا، ووليدة تجربة عاشها الشاعر في غرفة العناية المركزة أثناء مرضه.. لذلك علت فضاءاتها، واستعاد الشاعر مذاق قصيده القديم الطافح بالنبض الداخلي، فلا تكلف في هندسة اللغة إلا ما يستدعيه السياق الشعري، ففي «جدارية» غنى شديد وخاص بتلوين المعطيات، ونقل الخطاب من داخل إلى داخل:

«.. أيها الموت انتظرني خارج الأرض/ انتظرني في بلادك/ ريثما أنهي حديثاً عابراً/ مع ما تبقى من حياتي/ قرب خيمتك انتظرني/ ريثما أنهي قراءة طرفة بن العبد/ يغريني الوجوديون باستنزاف كل هنيهة/ حرية وعدالة..».

ولا يكتفي الشاعر بهذا بل ويرسم أفق الآتي كمن يتلو وصيته الأخيرة:

«.. وامشوا صامتين معي
على خطوات أجدادي
ووقع الناي في أزلي. ولا
تضعوا على قبري البنفسج
فهوَ زهر المحبطين..»

فليس هناك ما يضج ويهتف، وما من بلاغة سياسية تستغرق النص كما استغرقته في الكثير من نتاجات الشعر الفلسطيني، فالكتابة هنا مسترخية - إن صح التعبير - خارجة من معقل الثنائيات التي طبعت بعض أشعار درويش كالمرأة والأرض على - سبيل المثال لا الحصر - هنا يتأمل الشاعر ويغزل جداريته وردة وردة لا تنبني الصور من موقع علاقات التجاور والتشابه وحسب، بل ومن موقع الجمع بين المتباعدات الحسية ضمن كشف جامع واحد، وتتعدد بناءات الصورة من المفردة البسيطة إلى المركبة بلعب حاذق في تراسل الحواس، وتمرس المخيلة على إعادة تشكيل وترتيب معطياتها:

«.. وأيها الموت التبس واجلس/ على بلّور أيامي، كأنك واحد من أصدقائي الدائمين/ كأنك المنفيّ بين الكائنات..».

ويمكن القول أخيرا بأن «جدارية» هي أكثر أعمال الشاعر تميزا في السنوات الخمس الأخيرة، وإذا كانت الرؤيا الشعرية خلاصة تطمح إلى خلق نسقها الجمالي المختلف في لحظة الانفصال والاتصال مع الواقع، هادمة سكونية القناعات التي كونها الإنسان العادي عن عالمه، ومعبرة عن رغباته العميقة بالتغيير والرفض لكل أشكال التغريب والتسلط في الواقع المعاش بحثا عن واقع أفضل.. فعلى النقد الشعري المواكب لمسيرة تلك الرؤيا تقع مسؤولية التأسيس للبيان الإبداعي الجديد الذي يتخطى التصورات المنجزة والاستعمال المجاني للغة، للإسهام في إعادة تشكيل المخيال الجمالي، وتأسيساته الثقافية.

شعار المهرجان

مهرجان برلين السينمائي الدولي «البرليناله»

الدورة ٥٣ أمام خيارات جديدة

قيس الزبيدي

جائزة المهرجان: الدب الذهبي

تم الاحتفال عام ٢٠٠٠ بالعيد الخمسيني لمهرجان برلين المعروف باسم الـ «برليناله» في مقر المهرجان الجديد في ساحة بوتسدام الجديدة، وسط برلين، وهي ساحة ذات هندسة حديثة لم تعرفها برلين من قبل، ساحة مليئة بصالات سينما جديدة وفنادق سياحية جميلة، تنتشر فيها المقاهي والمطاعم العديدة المليئة بالسياح، ويرتاد مجمعاتها البرلينيون، كل ذلك يضيف على المهرجان مناخا حضاريا لم تألفه العاصمة من قبل.

وقد حقق المهرجان في عيده هذا تنظيما متقدما في عروضه وفي طرق ووسائل إدارة نقاشات أفلام مسابقته وفي نشراته اليومية الأنيقة وكراريسه الثمينة، مما أثار وأدهش ليس فقط ضيوف المهرجان، إنما البرلينيون أنفسهم. كما ضرب المهرجان رقماً قياسياً في الإقبال على مشاهدة برامجه، حيث تم إحصاء (٣٩٠) ألف مشاهد وأكثر من (١٤) ألف هوية مشاركة، وعكست الأرقام زيادة عالية في نسبة الإقبال والمشاركة بالهوية. وكان من الطبيعي أن يذهب هذا النجاح إلى رصيد رئيسه موريس دي هادلن.

ولاشك أن موريس دي هادلن، شخصية سينمائية وفنية وإدارية عالمية، ويعتبر كرئيس مهرجان ذو مقدرة عالية، وقد تم تكريمه بأوسمة عالمية فنية عديدة من فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وترأس المهرجان مدة عشرين عاما (١٩٨٠-٢٠٠٠) وسبق له أن أسس مهرجان نيون في سويسرا، وترأسه مع زوجته اريكا حتى عام ٧٩، كما ترأس مهرجان لوكارنو من عام ٧٢ حتى عام ٧٩.

كلاوديا كاردينالي

لكن المفاجأة جاءت في إقالته بعد ذلك مباشرة، حتى بدون سابق إنذار، مما دعا المنظمة العليا للاقتصاد السينمائي للاحتجاج لدى إدارة مهرجانات برلين على المعاملة غير الحرفية في أسلوب إنهاء منصبه، كما عبرت عن قلقها بشان إقالته حتى قبل إيجاد بديل مناسب وجدير بإدارة المهرجان العريق، الذي يستحق، كما طالبت المنظمة، إدارة نوعية، تتطابق مع أهميته وسمعته العالمية. غير أن إنهاء خدمات دي هادلن لم يفاجئ الجميع، ولعل العودة إلى تلك المحطات الانتقالية في مسيرة المهرجان التاريخية يمكنها أن توضح الضرورات التي تلعب دورها في حياة مهرجان تختلف طبيعته السياسية والثقافية عن بقية المهرجانات الأساسية الأولى في العالم، فتأسيس مهرجان برلين السينمائي بعد الحرب تم بمبادرة من قبل الحلفاء الثلاثة. وقد اعتبرت برلين وقتها بمثابة واجهة عرض للعالم الحر، وفهم دورها السياسي في رد الحياة للمدينة وجعلها عاصمة أوربية للفن ومدينة للسينما، وسمي الدكتور الفريد باور، وهو مؤرخ سينما ومستشار سينما عند الحكومة البريطانية، رئيسا للمهرجان.

افتتح مهرجان برلين الأول في ٦ حزيران عام ١٩٥١ في قصر تيتانيا العريق في برلين، بفيلم «ريبكا» لالفريد هتشكوك وكانت بطلته النجمة جان فونتين ضيفة على المهرجان. وفي سنوات المهرجان الأولى كانت الجوائز تمنح من قبل الجمهور، لكن بعد أن اعترفت جمعية المنتجين الدولية، المختصة بمنح عضوية المهرجانات الدولية وفقا للوائح محددة، بالمهرجان عام ١٩٥٥ وصنفته بمستوى واحد مع مهرجاني كان والبندقية، استطاع المهرجان لأول مرة عام ١٩٥٦ أن يدعو لجنة تحكيم دولية، لكي تأخذ على عاتقها منح جوائز الدب الذهبي والفضي، الذي وضعت تمثاله النحاتة رينيه سينتينيس المعروفة بنحت تماثيل الحيوانات، وتم اعتماده كنموذج للجائزة الذهبية والفضية منذ عام ١٩٥١.

وكان رئيس أول لجنة تحكيم دولية المخرج الفرنسي مارسيل كارنيه. وبما أن قسم المسابقة يعتبر عصب الحياة بالنسبة إلى المهرجانات الدولية، فعليه تكون لجنة التحكيم، التي تمنح جوائزه الرئيسية، من أهم الشخصيات المرموقة من صناع السينما في العالم. وقد اكتشف المهرجان عددا كبيرا من المخرجين، الذين كتبت أسماؤهم وأعمالهم تاريخ السينما الحديثة،

المخرج روبرت التمان

ونذكر منهم مثلاً راينر فيرنر فاسبندر وانطونيوني وأكيرا كيروساوا وجان لوك غودار وأنغمار بيرغمان وسيدني لوميه وشابرول ورومان بولانسكي وساتجيت راي وكارلوس ساورا وروبرت التمان وجون كاسافيتس ويوسف شاهين وغيرهم كثيرون.

شاركت في المهرجان عام ١٩٥٩ (٣٥) دولة بأفلامها، كما شارك فيه نجوم عالميون مثل كاري غرانت وصوفيا لورين وجان ماري وريشارد ويدمارك وهنري فوندا وجوليتا ماسينا وكاري غرانت ويبلموندو وغيرهم، وإضافة إلى سحر مشاركة النجوم اهتم المهرجان في دوراته بتقديم عروض أفلام تنتمي إلى

اتجاهات سينمائية مختلفة.

وفي عام ١٩٧٠ واجه المهرجان أزمة كبيرة، بسبب عرضه للفيلم السياسي المعادي لأميركا (أو. كي) للمخرج الألماني ميشيل فيرهوفن. ويتناول الفيلم حادثة حقيقية تعرضت فيها فتاة فيتنامية إلى الاغتصاب من قبل جندي أمريكي. وعالج المخرج الحادثة بأسلوب بريشتي وحافظ على حقيقتها وأسماء شخصياتها. وأثار الفيلم زوبعة حادة، وقاد إلى انسحاب كل أعضاء لجنة التحكيم من المهرجان، مما قاد بدوره إلى إلغاء برنامج المسابقة وإنهاء عروض المهرجان.

ومع أن المهرجان لعب دوره السياسي المطلوب في مناخ الحرب الباردة، لكنه لم يبق لا هو ولا مهرجان كان بمنأى عن حملات المعارضة السياسية والاجتماعية المنظمة، ففي نهاية الستينيات بدأت الدعوة المنظمة في الإصلاح تقوى، وتمت المطالبة بتأسيس مهرجان سينمائي إضافي مستقل، يقدم الأفلام التقدمية الشابة، وتأسست عام ١٩٧١، على إثر ذلك، ندوة الفيلم الشاب الدولية، كمهرجان مواز لمهرجان برلين.

كانت لوائح برلين السياسية الخاصة تعيق ولاشك مشاركة أفلام من الدول الاشتراكية، لكن مع مبادرات حكومة فيلي براندت السياسية الخارجية، التي قامت بتوقيع عقود في بداية السبعينيات مع تلك الدول، بدأت مشاركة أفلام دول المعسكر الشرقي في المهرجان، وكانت مشاركة الفيلم السوفيتي الأولى عام ١٩٧٤، كما كانت أول مشاركة لألمانيا الديمقراطية عام ١٩٧٥.

ونتج من مشاركة وفود من الدول الاشتراكية مناخ سياسي مختلف قاد إلى أزمة سياسية أخرى، لكن هذه المرة من نوع معاكس، ففي عام ١٩٧٩ عرض الفيلم المعادي لفيتنام «صائد الغزلان» لميشيل شيمينوس، وقاد عرضه إلى احتجاج شديد، انسحبت على إثره وفود الدول الاشتراكية ووفود من دول العالم الثالث من المهرجان، مما دفع رئيس المهرجان إلى الاستقالة، وتم بعدئذ تسمية موريس دي هادلن، الذي كان معروفا بسمعته التقدمية، رئيسا لمهرجان برلين، ومن وقتها انصرفت سياسة المهرجان، بالدرجة الأولى، إلى تأمين مشاركة قوية من أفلام الدول الاشتراكية، وبرهن المهرجان في سنواته التالية على اعتباره ملتقى للثقافة والسياسة بين الشرق والغرب، واستمر الحال على هذا المنوال حتى بعد وحدة ألمانيا عام ١٩٩٠.

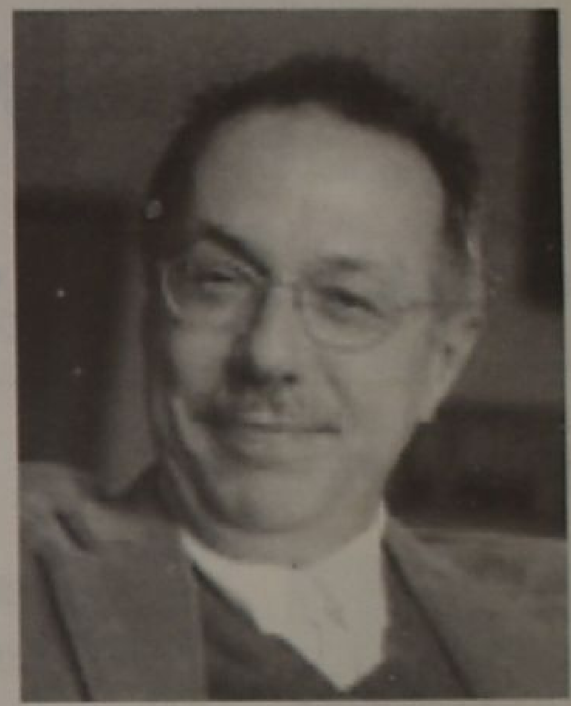
ديتر كوسليك رئيس المهرجان الإصلاحي

ميرا ناير رئيسة لجنة التحكيم

في ١ أيار ٢٠٠١ استلم ديتر كوسلك إدارة مهرجان برلين، بعد أن تمت تسميته من قبل حكومة برلين والحكومة الاتحادية الألمانية. وبدأ كوسلك، وهو شخصية ثقافية وإدارية فنية ألمانية وأوربية مرموقة وفعالة وعضو في الحزب الاشتراكي الألماني الحاكم، التحضير للدورة ٥٢ الماضية، ومع أن إدارته الجديدة أدخلت بعض المتغيرات إلى المهرجان، مثل ازدياد المشاركة الألمانية وانخفاض في المشاركة الأمريكية، إلا أن المهرجان على ما يبدو سيحتاج إلى خطة ومفهوم جديدين، لا تكتفي فقط بإدخال تعديلات هنا أو هناك، إنما يراعى فيها علاقة جديدة للمهرجان بمسألة السينما الوطنية، أولا، والأوربية، ثانيا، بدءا من مشاكل إنتاجها إلى حضورها الفني والثقافي في المهرجان. إن مراحل توكيد هوية المهرجان حتى الخمسين من عمره أنجزت العلاقة على خير وجه مع الفيلم الأميركي المطلوب، ثم مع الفيلم الاشتراكي المرغوب، لكن دي هادلن أنساق في السنين الأخيرة وراء مهرجان، كانت فيه المشاركة الأمريكية ليست فقط كاسحة، إنما طغت نجوميتها على جو المهرجان وحولته إلى مهرجان نجوم تكاد تكون سمته العامة تجارية. وليس من باب الصدفة أن تتم تسميته، هذه المرة، من قبل اليمين الإيطالي رئيسا لمهرجان البندقية.

مخرج فيلم الأحد الدامي

يبدو أن على مهرجان برلين في دورته الثالثة والخمسين أن ينجز تغيرات جديدة تماما تبدأ من تغيير العاملين الرئيسيين فيه، ولا تنتهي عند تغيير نظامه الداخلي: يستمر المهرجان إلى الاهتمام بالفيلم الألماني بشكل خاص ومختلف عن السابق، ويدخل قسم خاص في برنامج المهرجان هو «أفق السينما الألمانية»، ويؤسس قاعدة لنشوء جيل سينمائيين ألمان ويوسع إمكانات الاتصال في مجالات النقاشات وطريقة تنظيمها ويرتب بشكل مفيد لقاءات الإنتاج المشترك ولقاءات التسويق، ويؤسس لندوة تعنى بمشاكل المواهب الجديدة في العالم، وذلك بالتعاون مع هيئة الفيلم التابعة إلى برلين - براندينبورغ ومجلس الفيلم في المملكة المتحدة. تأخذ على عاتقها متابعة إيجاد وتوفير منح مالية، تساعد على فتح أبواب الإنتاج أمام المخرجين الناشئين. والندوة على شكل لقاء تأهيلي لـ ٥٠٠ مخرج ومخرجة من جميع أنحاء العالم، وتقدم لهم الندوة فرصة التعرف على خبرة حرفيين وتتيح لهم فرص الاتصال من أجل ممارسة عملهم السينمائي في المستقبل.

لقد أصبح المهرجان منذ عام ٢٠٠٢ ا دائرة عمل تابع إلى الشركة المساهمة لاحتفالات الاتحاد الثقافية في برلين، ويتلقى على هذا الأساس إعانة مالية عامة سنوية من ميزانية الحكومة الاتحادية. وستقتصر أيام المهرجان في دورة العام القادم على أحد عشر يوما (من ٦ إلى ١٦ شباط) بدلا من ١٤ يوما، وذلك يقود دون شك إلى خفض نفقات المهرجان ومن ثم توظيف النفقات الفائضة إلى نواح ثقافية مثمرة ومنتجة. وباعتبار أن الجمهور في برلين يقبل بشكل غير عادي على مشاهدة أفلام المهرجان، فسيتم في اليوم الأخير من الدورة القادمة عرض برنامج مختار من أفلام المهرجان في كل مدينة برلين.

قمر الشهداء .. أبو علي مصطفى

شعر/عمر خليل عمر
غزة/بيت لاهيا

هل القمر، سطع القمر.. غاب القمر.. أنت القمر
أنت الذي سكن القلوب، وغاص فيها واستقر
أنت الذي حمل الرسالة، والعقيدة في الصغر
لم ترجف كفاك، لم تضعف، فكنت كما الصخر
كنت بالبساطة، والوداعة، والرجولة والطهر
قلت: الوطن، ثم الوطن، ثم الوطن حتى القبر

وسلكت دربك شامخا لم تحن هاما كالشجر
قلت العروبة غايتي، والقدس والأقصى.. وطر
كان «الحكيم» منارة، و«وديع» كان هو النسر
ما فل عزمك مرة، ما كل حدك ما انكسر
سفر.. سفر.. لم يعرف النوم المريح له.. مقر
سجن يقود لآخر، لكن عزمك ما فتر
لاحت نجوم في السماء، فقلت: نرجع.. للمقر
كيف الرجوع أبا علي والمنايا لا تذر؟؟

رؤية

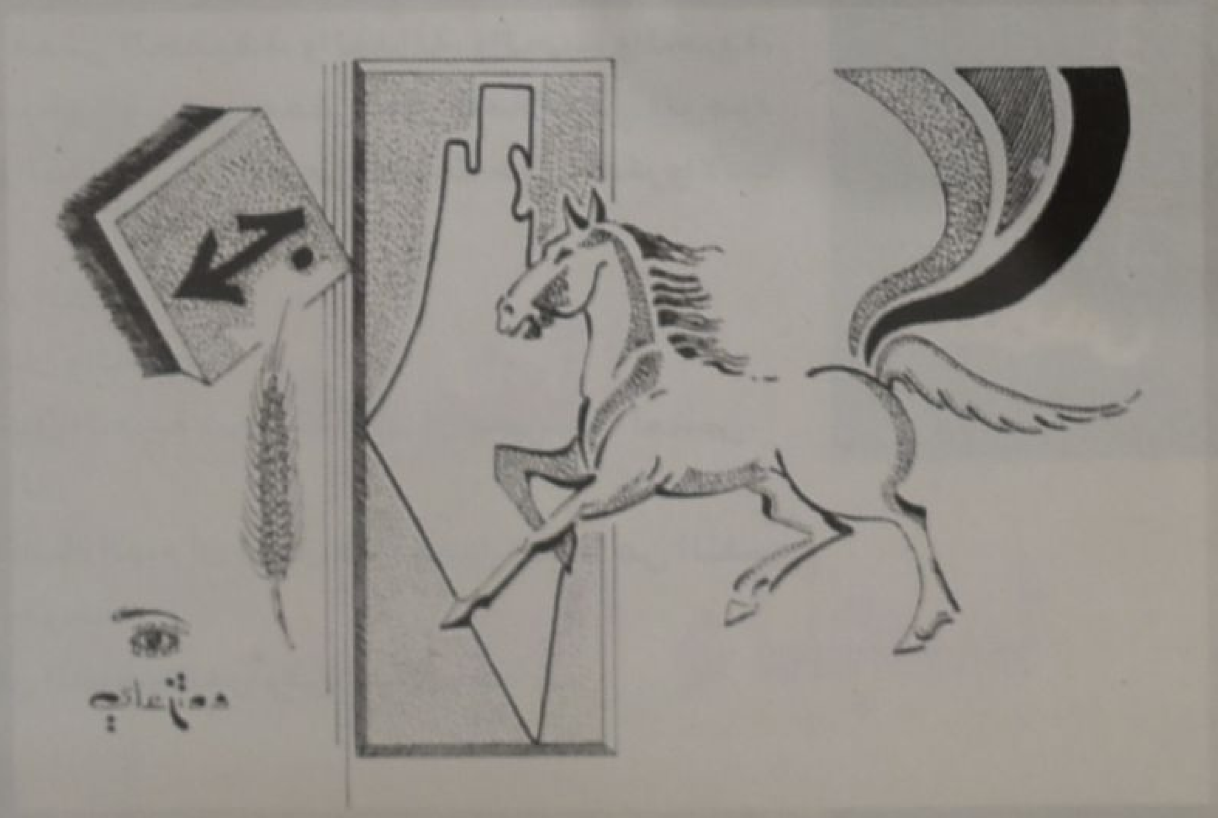

أيمن خالد

أرى للخبز أنيابا.. وكنا نطعم الدنيا بلا منة
وكانت ليلة الأعياد.. لا أطفالنا فرحوا ولا حنة
ضحايا في مخيمنا
نحارب مرة عنا
وباقي عمرنا عنكم.. أحبونا!!..
إذا كانت مودتنا.. محبتنا هي الجنة..

❖ ❖ ❖

صباح الخير يا حطين
هنا جنين
هنا الأطفال تذبح قبل أن تصبح.. صلاح الدين
هنا من يجلد الشهداء رغم قساوة المعنى
هنا دمنا على الطرقات يعمي سادة الدنيا
ويفرح بعض من كرهوا إرادتنا
ولو سيكون هذا الضغط.. لن يلغي حقيقتنا
برغم تكالب الدنيا
برغم تعاسة الأمراء.. رغم بلادة البيدق..

عزف منفرد

سيل الدراما الرمضانية

لكأن شهر رمضان المبارك، أصبح فرصة سنوية استثنائية لصانعي الدراما، وأصحاب الإعلانات من المستثمرين، وشركات الاتصالات التي تتفنن في ابتكار مسابقات مغرية بالملايين، لجذب أكبر كم من المكالمات، وبالتالي تحقيق أرباح خيالية لا يمكن حصرها.

هذه الظاهرة المحمومة، التي تفشت في السنوات الأخيرة، مع انتشار الفضائيات، وصلت هذا العام حد التخمة واللامعقولية، بصورة تحتاج إلى علماء اجتماع كي يحللوا أبعادها.

من المتعذر - طبعا - أن يتابع المشاهد العربي هذا السيل الجارف من المسلسلات التاريخية والاجتماعية والكوميدية، مهما كان مسترخيا، ولديه الكثير من الوقت، وفي أفضل الأحوال يمكن له أن يتابع مسلسلين أو ثلاثة على أبعد تقدير، فلماذا إذا هذا الهوس الذي خرج عن حدود المنطق؟!

ولماذا يكثف منتجو الدراما جهودهم كي تكون أعمالهم جاهزة للعرض في رمضان دون أشهر السنة الأخرى؟!

قد تكون الإجابة البسيطة هي الربح الذي يود أصحاب الاستثمارات تحقيقه بأي شكل، لكن هذه الإجابة غير كافية لتفسير تعقيدات هذه الظاهرة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. فإذا كان مفهوما أن المستثمرين وأصحاب شركات الإنتاج يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق أرباح خيالية، فالمدهش في الأمر، وما ليس مفهوما هو حالة الاستلاب التي يعيشها المواطن العربي أمام هذه الظاهرة التي باتت تصيغ وجدانه وتشكل وعيه.

ترى هل يهرب المواطن من أعباء حياته اليومية، ووطأة الأخبار السياسية الساخنة، فيلاحق دراما أبطال المسلسلات، لعله ينسى دراما حياته الواقعية الصاخبة بشتى العذابات، ولو مؤقتا؟!

علي الكردي

إصدارات

نبيل سليمان في «وعي الذات والعالم»

التعبير الجمالي عن وعي الذات الفردية والقومية.. ووعي العالم، كما تتبدى في روايات مصرية وعراقية ولبنانية وفلسطينية وسورية هو ما يجهد الروائي والناقد السوري نبيل سليمان في تحليله وإبرازه من خلال كتابه «وعي الذات والعالم» الصادر حديثا عن دار الحوار في سورية، مقارنا مع ما تقدم منذ توفيق الحكيم إلى الطيب صالح، ومعريا بطولة المثقف العربي، الذي يبدو كمن يرقص رقصة الموت الأخيرة في قريته أو مدينته، كما في لندن أو بودابست أو باريس، منازعا السلطات الحزبية أو الاجتماعية أو السياسية أو الروحية، وسلطة الآخر الغربي، في بعض لبوسه قديما كان أو جديدا. إذ يرى سليمان: «أن طريق الهوية والحضارة، طريق تاريخنا الجديد، فمن يكتبه؟!

ذئب سهيل الشعار الراكض في المدينة

صدر للقاص السوري الشاب سهيل الشعار، مجموعة قصصية جديدة بعنوان: الذئب الراكض في المدينة، ضمن منشورات وزارة الثقافة السورية. وهي الرابعة ضمن إصداراته التي توالت بغزارة في السنوات الأخيرة. ضمت المجموعة إحدى وعشرين قصة قصيرة تتميز بأبعادها الإنسانية، ولغتها القصصية المقتضبة.

الجثة لا تسبح ضد التيار

صدر حديثا عن دار كنعان للدراسات والنشر بدمشق كتاب للمؤلف يحيى علوان بعنوان «همس/ الجثة لا تسبح ضد التيار» وهو عبارة عن حكم وتأملات في معنى الحقيقة، والعدالة، والحب، والحرية، والحرب، الشيخوخة.. هي بمعنى آخر تأملات في الوجود الاجتماعي والسياسي، لا تخلو من نفحات حول الفكر والأدب والفن.

من أجواء الكتاب:

عن الإنسان والحرية:

حينما تكون الحرية شحيحة لابد أن يحرسها العسس.

عن العدالة:

أصدر القضاة اليوم أن قابيل قتل هابيل دفاعا عن النفس.

عن الشيخوخة:

الحياة في الشباب شعر، وفي الشيخوخة نثر.

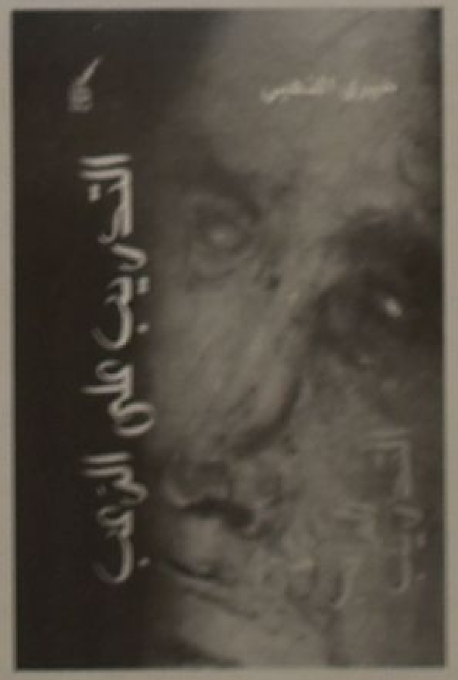

خيري الذهبي يتدرب على الرعب

التدريب على الرعب، عنوان اختاره الروائي السوري خيري الذهبي لكتاب جديد له، صدر عن دار كنعان بدمشق، ويحتوي نصوصا مختارة للروائي الذهبي نشرها في دوريات عربية مختلفة، حيث يصحبنا من خلالها إلى عالم مليء بالمقاربات التاريخية والمغامرات الحياتية، متأملا في قسوة وعطف مشاكلنا.. همومنا.. وانكساراتنا.

ثمة ملامح وظلال في هذه النصوص لشخوص روايات الذهبي في سديمها الأول، ربما لأن الكاتب أراد على غير رغبة منه إدخال القارئ إلى فضاء مطبخه الفني، وربما رؤياه النقدية لهذا العالم.

نحو أوسع حملة تضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

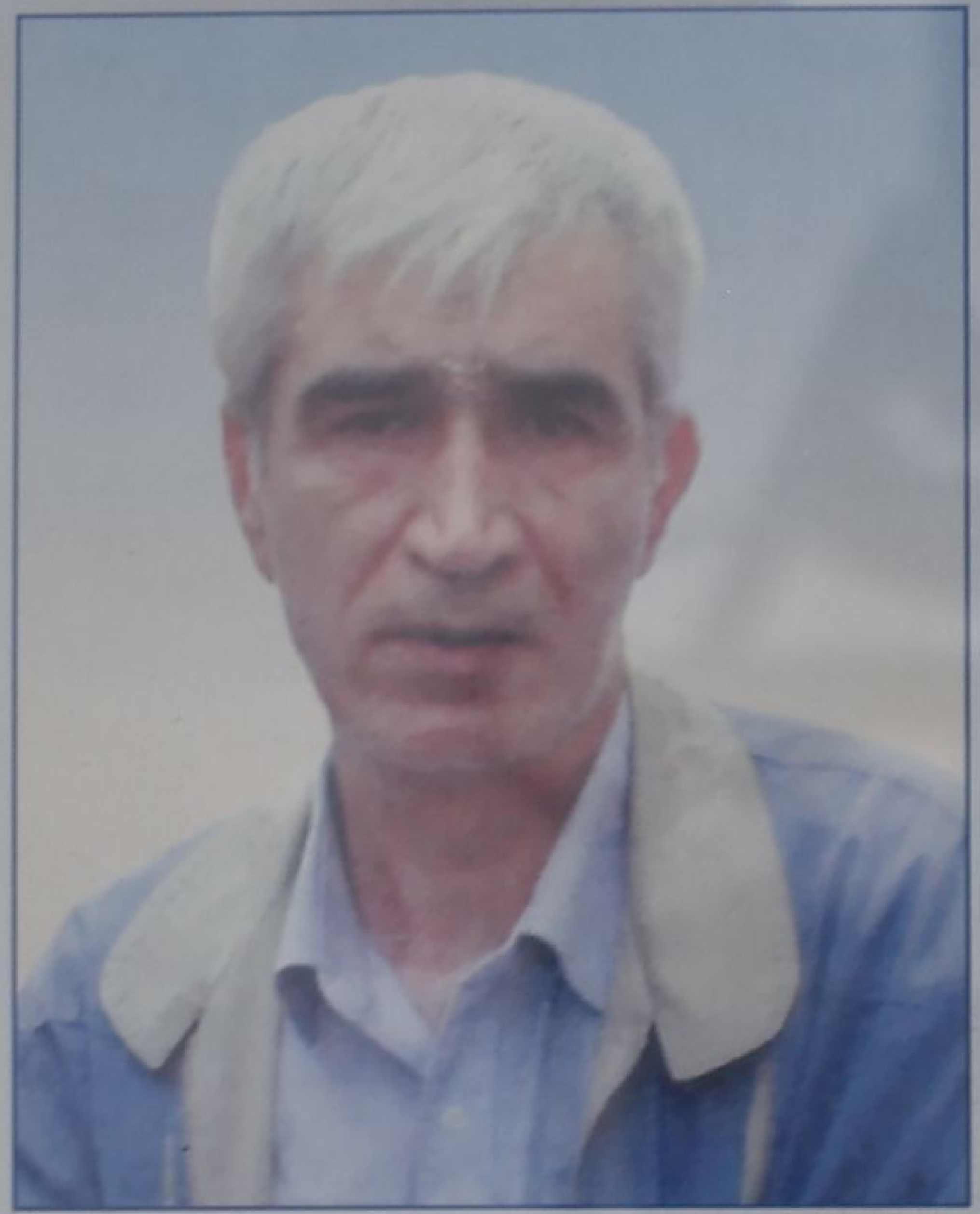

الحرّية لسجناء الحرّية

أحمد سعدات
عبد الرحيم ملّوح
مروان البرغوثي

التضامن من أجل الاستقلال

طُلب مني الكتابة عن مناسبتين هامتين في تاريخ الشعب الفلسطيني، يوم التضامن مع شعب فلسطين، وذكرى إعلان وثيقة الاستقلال.

وإعلان وثيقة الاستقلال في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٨٩ جاء في خضم التقدم المبهر للانتفاضة الكبرى، وإعلاناً عن مدى الإنجاز السياسي الذي يطمح له الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل، ولكن بغض النظر عن بلاغة اللغة وعمق المعاني في الوثيقة التاريخية التي صاغها شاعر فلسطين الأكبر محمود درويش، إلا أن الممارسة السياسية للقيادة الفلسطينية فشلت فشلاً ذريعاً في الاستجابة لشرط تحقق الوثيقة عبر نقل الدولة الفلسطينية على أرض الواقع من مستوى الإمكانية التاريخية إلى مستوى الإمكانية الواقعية المحققة، وثيقة الاستقلال التي كتبها شباب فلسطين بدمائهم مازالت سؤالاً معلقاً ينتظر الجواب! كما هو سؤال التضامن مع شعب فلسطين مازال معلقاً هو الآخر. عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، كانت تلك طعنة جديدة يوجهها المجتمع الدولي الرسمي للشعب الفلسطيني، قرار لا ينفصل كثيراً عن وعد بلفور المشؤوم بمنح من لا يستحق أرض شعب آخر عاش عليها منذ آلاف السنين، ولم يكن للفلسطينيين أن يقبلوا هذا القرار لأنه سلبهم ما يملكون ظلماً وعدواناً، وكانت تلك بداية جديدة لكفاح سيطول، أما الأعداء فقبلوا القرار مراوغة، بينما كانوا يعدّون العدة للاستيلاء على كل أرض فلسطين، وفي الوقت الذي وافقوا فيه على القرار كان بن غوريوين يعطي أوامره بتنفيذ خطته التي آلت لطرد الفلسطينيين من الجليل.

ومع الوقت تحول يوم اتخاذ القرار إلى يوم آخر، يوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل، من أجل نيل حقوقه العادلة.

وفي يوم التضامن مع شعب فلسطين، يحق لنا أن نتساءل: لماذا لم يعط هذا التضامن نتائجه، لاشك أن هناك أسباب عديدة ذاتية وموضوعية، ولعل أهمها هنا، السؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي درجة تضامن الشعب الفلسطيني مع نفسه؟ يتسع الحديث للكثير من قصص البطولة ومن دماء الشهداء، خاض الشعب الفلسطيني ببطولة انقطع نظيرها، ولكن بقيت الأسئلة معلقة، أسئلة الهزيمة المرة القاسية التي تكررت منذ خمسين عاما، وإذا كان الشعب البطل بعماله وفلاحيه وكادحيه، نسائه ورجاله، قد قدم ككيان اجتماعي ما يستطيع، فإن قواه السياسية بقيت للأسف عاجزة عن الاستجابة لشرط التضامن مع الذات، ولعل ما قلناه عن وثيقة الاستقلال هو جزء من هذا الفشل.

لاشك أن الشعب الفلسطيني يحتاج لكل تضامن ممكن، واقعي وحقيقي وملموس من كل أنصار العدالة، في العالم ومن أمته العربية، وفي المقدمة يحتاج وعبر قواه السياسية للتضامن مع الذات من خلال العمل الحثيث لتجاوز المصاعب والعقبات والمشكلات الذاتية التي تواجه الانتفاضة، عبر مراجعة جدية وفورية للمسيرة السياسية برمتها من أجل توحيد الصف، والوصول إلى رؤية كفاحية موحدة تستجيب لمعنى التضامن الذي يؤدي إلى النصر، وتستجيب لشروط الرد على سؤال الهزيمة الذي مازال يجثم بأجنحته السوداء على حياتنا وقضيتنا.